صندوق النقد العربي

التقرير السنوي

2009

المحتويات

الصفحة

تقديم ..... ب

نشاط الصندوق خلال عام 2009 1

النشاط الإقراضي 5

النشاط الاستثماري 20

نشاط الصندوق في مجال المعونة الفنية 23

نشاط الصندوق في مجال أسواق الأوراق المالية العربية 25

نشاط التدريب 26

نشاط الصندوق في مجال مجلس محافظي المصارف المركزية 30

التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية 33

التعاون مع برنامج تمويل التجارة العربية 36

التقارير والنشرات والبحوث والدراسات 38

الوضع المالي الموحد للصندوق 40

البيانات المالية الموحدة وتقرير مراقبي الحسابات 47

ملاحق القروض 71

ملاحق عامة 79

التنظيم والإدارة 83

تقديـــم

أصحاب المعالي رئيس وأعضاء مجلس محافظي صندوق النقد العربي

يشرفني بالأصالة عن نفسي ونيابة عن زملائي، أعضاء مجلس المديرين التنفيذيين، أن أرفع لمجلسكم الموقر التقرير السنوي عن أعمال الصندوق ومركزه المالي للعام الميلادي المنتهي في 31 ديسمبر 2009، وذلك وفقاً للمادة الثالثة والثلاثين من الاتفاقية المنشئة للصندوق.

د. جاسم المناعي

المدير العام

رئيس مجلس المديرين التنفيذيين

أبريل 2010

نشاط الصندوق خلال عام 2009

حرص الصندوق خلال عام 2009 على تطوير أنشطته وتعزيز قدرته على الاستجابة بشكل مرن وفعّال للاحتياجات المتغيرة لدوله الأعضاء في ضوء تداعيات الأزمة المالية العالمية على اقتصادياتها. وفي هذا الإطار، ولتحقيق الهدف المنشود فقد عمل الصندوق على أكثر من صعيد، حيث قام بمراجعة سياسة الإقراض المتبعة لديه، وكثف جهوده في مجال المعونة الفنية، ونظم فعاليات متعددة لمناقشة تداعيات الأزمة المالية العالمية. وفي هذا الصدد، أدخل الصندوق تعديلات على سياسة الإقراض ارتكزت إلى ثلاثة محاور رئيسية استهدفت تعزيز حجم التسهيلات المتاحة والتعامل السريع من خلال اختزال إجراءات منح تلك التسهيلات بحيث يتمكن الصندوق من الاستجابة الفعالة والكفؤة لمواجهة التبعات المباشرة وغير المباشرة للأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول العربية.

فقد تمثل المحور الأول في تيسير إجراءات الإقراض من أجل تعزيز قدرته على الاستجابة بالسرعة المناسبة لاحتياجات الدول الأعضاء، وذلك من خلال تسريع الإجراءات العادية المتعلقة بمراحل دراسة طلب القرض، بصورة استثنائية، بما يتلاءم مع طبيعة هذه الاحتياجات ويتوافق مع المعايير الفنية والإجرائية المعمول بها في الصندوق.

أما المحور الثاني، فقد تمثل في إضفاء المزيد من المرونة على قواعد الإقراض لبعض القروض والتسهيلات المعمول بها، بما يتيح حجماً أكبر من التمويل ضمن تسهيل التصحيح الهيكلي، وذلك من خلال الفصل بين شقيه المتعلقين بالقطاع المالي والمصرفي وقطاع مالية الحكومة على أن يكون لكل منهما على حدة سقفاً بواقع 175 في المائة من اكتتاب العضو بالعملات القابلة للتحويل. كذلك شمل هذا المحور إضفاء المزيد من المرونة على قواعد القرض التلقائي الذي يتم من خلاله توفير التمويل للمساهمة في تغطية العجز الكلي في ميزان المدفوعات.

وتمثل المحور الثالث، في قيام الصندوق بإنشاء نافذة إقراضية جديدة، هي تسهيل السيولة قصير الأجل الذي يوفر التمويل للدول التي حققت تقدماً في مجال الإصلاح الاقتصادي والهيكلي وتواجه صعوبات مؤقتة في الحصول على السيولة بسبب التطورات التي تشهدها الأسواق المالية العالمية.

وبالإضافة إلى ذلك، وفي سياق توفير المزيد من الدعم لدوله الأعضاء التي تأثرت بتداعيات الأزمة المالية العالمية، فقد قام الصندوق بإعادة العمل بالحد الأقصى للقرض التعويضي والبالغ 100 في المائة من اكتتاب العضو بالعملات القابلة للتحويل والذي يتم من خلاله توفير التمويل لمواجهة موقف طارئ في ميزان المدفوعات.

كما عمل الصندوق بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية ذات الصلة على تكثيف المبادرات لتوفير المعونة الفنية لدوله الأعضاء، بالإضافة إلى عقد ندوات وتنظيم ورشات عمل لكبار المسؤولين في دوله الأعضاء لمناقشة تداعيات الأزمة والدروس المستقاة في هذا الصدد وذلك في إطار حرصه على زيادة الوعي لمختلف القضايا المالية والاقتصادية وإتاحة الفرصة لتبادل الخبرات وتوطيد التنسيق بين دوله الأعضاء.

وفي ذات السياق، وتنفيذاً لقرارات القمة الاقتصادية والاجتماعية العربية التي عقدت في الكويت في يناير 2009 وفي ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية، نظم الصندوق اجتماعاً لوزراء المالية العرب على هامش الاجتماعات السنوية المشتركة خلال أبريل 2009، تم خلاله إقرار إنشاء مجلس لوزراء المالية العرب يعمل على تعزيز التنسيق والتعاون بين الدول العربية في مجال السياسات المالية والاقتصادية حيث أسندت إلى الصندوق مهام الأمانة الفنية للمجلس.

وفيما يتعلق بمجال **النشاط الإقراضي**، شهد عام 2009 توسعاً ملحوظاً حيث قدم الصندوق خمسة قروض جديدة منها ثلاثة ضمن تسهيل التصحيح الهيكلي لكل من الأردن والمغرب وموريتانيا بغرض دعم جهود دوله الأعضاء في إصلاح قطاع مالية الحكومة. وبلغت قيمة هذه القروض الثلاثة 69.2 مليون د.ع.ح. بالإضافة إلى ذلك، قدم الصندوق قرضاً تلقائياً للأردن وآخر تعويضي للمغرب وذلك للمساهمة في تمويل العجز في ميزان مدفوعاتهما حيث بلغت قيمتهما 29.5 مليون د.ع.ح. وبذلك بلغت القيمة الإجمالية للقروض التي قدمها الصندوق خلال العام 98.5 مليون دينار عربي حسابي أي ما يعادل حوالي 470 مليون دولار أمريكي مقابل ما يعادل 132 مليون دولار أمريكي في العام السابق.

كما كثف الصندوق من اتصالاته خلال العام مع الدول الأعضاء حيث أوفد ثلاثة بعثات مشاورات لكل من الأردن والمغرب وموريتانيا وذلك لدراسة طلبات القروض في إطار تسهيل التصحيح الهيكلي من أجل التوصل إلى برامج إصلاح في قطاع مالية الحكومة يتم دعمها بموارد التسهيل. كما أوفد الصندوق أربع بعثات لكل من الأردن والمغرب والسودان وجيبوتي بغرض متابعة سير تنفيذ برامج الإصلاح المتفق عليها مع الدول المعنية.

وفي مجال **النشاط الاستثماري**، يعتبر عام 2009 سنة انتقالية، حيث سجل في النصف الأول من العام استمرار الركود الاقتصادي والأزمة المالية التي بدأت في العام الماضي وسجلت جميع الاقتصادات الصناعية ومعظم الاقتصادات الناشئة معدلات نمو سالبة، والتي على أساسها استمرت الدول المعنية في سياساتها النقدية التحفيزية التي تضمنت تخفيض أسعار الفائدة الرسمية وضخ المزيد من السيولة بالإضافة إلى توفير برامج تحفيز مالية وشراء الديون المتعثرة من المصارف والمؤسسات المالية. أما النصف الثاني من العام فقد شهد انفراجاً نسبياً حيث سجلت الاقتصادات الصناعية الكبرى معدلات نمو موجبة بعد فترة طويلة تجاوزت العام من معدلات النمو السالبة، وقد انعكس هذا التحسن عموماً بصورة ايجابية على الأسواق المالية.

وبالرغم من هذا التطور الهام والايجابي، لازال العديد من الدول يواجه تحديات خطيرة متمثلة في معدلات البطالة المرتفعة وعجوزات تاريخية في الموازنات الحكومية وانكماش في الصادرات نتيجة لانخفاض الطلب العالمي والسياسات الحمائية التي بدأت تتبعها بعض الدول. وبناء عليه قامت بعض الدول الرئيسية مثل الولايات المتحدة واليابان بتمديد فترة برامجها التحفيزية لمدة سنة إضافية، وبالتالي لم يخرج بعد الاقتصاد العالمي بصورة كاملة من أسوأ وأطول ركود اقتصادي عاشه منذ الحرب العالمية الثانية.

والجدير بالذكر إلى أن سياسات الصندوق الاستثمارية وتطبيقاتها المحافظة قد أثبتت فعاليتها في حماية رأس المال المستثمر وتحقيق عوائد ايجابية على المستوى الكلي لهذه الاستثمارات خلال العام 2009، بالرغم من الظروف السلبية والصعبة التي مرت بها الأسواق المالية.

هذا ويشمل نشاط الصندوق الاستثماري بالإضافة إلى توظيف موارده الذاتية على نشاط قبول الودائع من المصارف المركزية ومؤسسات النقد والمالية العربية واستثماراتها، والذي شهد تطوراً ايجابياً كبيراً خلال العام يعكس تنامي ثقة الدول الأعضاء في الصندوق. بالإضافة إلى ذلك واصل الصندوق نشاطه في إدارة أموال برنامج تمويل التجارة العربية، والأموال المجمعة في الحساب الموحد للمنظمات العربية المتخصصة وأموال صندوق تقاعد العاملين بالصندوق، بالإضافة إلى إدارة محافظ بالسندات لصالح الدول الأعضاء.

وبالنسبة لنشاط الصندوق في مجال **المعونة الفنية** تم إيفاد بعثة إلى سورية لتوفير العون الفني في مجال إصلاح قطاع مالية الحكومة والنظر في السبل الممكنة للتعاون بين السلطات السورية والصندوق في عملية إصلاح القطاع المعني. كما واصل الصندوق، وبصفته أمانة لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، تقديم العون الفني اللازم للمصارف المركزية العربية من خلال مجموعة من المبادرات المشتركة بالتعاون مع المؤسسات الدولية التي وجه المجلس بإطلاقها في مجالات متعددة، كمبادرة "تطوير نظم المقاصة وتسوية المدفوعات والأوراق المالية" ومبادرة "تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني في الدول العربية" استفادت منها كل من الإمارات، لبنان، تونس، سورية، اليمن، عمان والأردن.

وفي مجال **أسواق الأوراق المالية العربية**، استمر الصندوق خلال عام 2009 في جهوده الرامية إلى تعزيز دور أسواق الأوراق المالية العربية وتوفير المعلومات حول التطورات فيها. وفي هذا السياق، تابع الصندوق نشر البيانات اليومية على موقعه في شبكة الإنترنت، وكذلك إصدار النشرة الفصلية حول نشاط هذه الأسواق حيث أصدر خلال العام الأعداد الفصلية الأربعة، ليصل بذلك عدد النشرات الفصلية التي أصدرها منذ إنشاء قاعدة البيانات إلى ستين عدداً. ومن جهة أخرى، شارك الصندوق خلال العام نفسه في عدد من الندوات والمؤتمرات التي تناولت تداعيات الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الأسواق المالية العربية. وفي هذا الإطار، وقع الصندوق مذكرات تفاهم مع كل من العراق وليبيا بما يفسح المجال لأسواقها المالية للانضمام إلى قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية لدى الصندوق.

وفي مجال **التدريب**، استمر الصندوق في توسيع وتكثيف نشاط معهد السياسات الاقتصادية لإتاحة فرص التدريب المتخصص للكوادر الفنية العاملة في الأجهزة النقدية والمالية في الدول الأعضاء. وتم خلال عام 2009 تنظيم اثنتي عشرة دورة تدريبية وحلقتي عمل وندوة، ليرتفع بذلك عدد الدورات التدريبية وحلقات العمل والندوات التي نظمها خلال الفترة حتى نهاية عام 2009 إلى 203، استفاد منها 6519 متدرباً من الكوادر العربية.

وفي إطار توليه **أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية**، قام الصندوق بالإعداد لاجتماعات المكتب الدائم للمجلس، كما تولى الإعداد الفني والإداري لاجتماعات الدورة الثالثة والثلاثين للمجلس. كذلك قام بالإعداد لاجتماع لجنة الرقابة المصرفية العربية المنبثقة عن المجلس، ونظم الاجتماع السنوي الرابع للجنة العربية لنظم الدفع والتسوية.

وفي مجال **التعاون والتنسيق مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية**، شارك الصندوق في إعداد التقرير الاقتصادي العربي الموحد، وتولى كالمعتاد تحريره وإخراجه وإصداره وتوزيعه. كما شارك الصندوق في اجتماعات مجموعة التنسيق التي تضم جميع صناديق التنمية الوطنية والإقليمية العربية العاملة في المنطقة وفي اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وساهم في ورشة عمل حول الإستراتيجية الإحصائية الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي وشارك في فعاليات المنتدى الثاني لكبار المسؤولين عن الموازنة في الشرق الأوسط وأفريقيا المنبثق عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وفي إطار **التعاون مع المنظمات الدولية**، شارك الصندوق في الاجتماعات السنوية المشتركة لصندوق النقد والبنك الدوليين التي عقدت في شهري أبريل وأكتوبر 2009. وحضر في الوقت نفسه، بصفة مراقب، كل من اجتماعات لجنة التنمية واجتماعات مجموعة الأربع والعشرين (G-24). ومن جانب آخر، تم التفاهم خلال عام 2009 بين الصندوق وكل من صندوق النقد والبنك الدوليين على إطلاق مجموعة من مبادرات المعونة الفنية المشتركة.

وفي مجال اهتمامه المتواصل بتشجيع وتنمية المبادلات التجارية بين الدول العربية، واصل الصندوق خلال عام 2009 علاقات التعاون الوثيقة التي تربطه **ببرنامج تمويل التجارة العربية**، واستمر خلال العام في تقديم خدماته المتخصصة للبرنامج والمتعلقة بالشؤون القانونية والإدارية والتدقيق الداخلي بالإضافة إلى إدارة ومتابعة محافظه الاستثمارية.

وبالإضافة إلى ما تقدم، قام الصندوق خلال العام بإصدار عدد من **التقارير والنشرات والبحوث والدراسات** منها النشرات الإحصائية التي تغطي مجالاتها الحسابات القومية، والنقد والائتمان، وموازين المدفوعات والدين العام الخارجي، والتجارة الخارجية، وأسعار الصرف التقاطعية، والمؤشرات الاقتصادية للدول العربية، وكذلك النشرة الفصلية لقاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية وعدد من البحوث والدراسات.

النشاط الإقراضي

يستهدف النشاط الإقراضي للصندوق دعم الجهود المبذولة في الدول الأعضاء المقترضة لمعالجة اختلالات موازين المدفوعات، ولإرساء مقومات الاستقرار الاقتصادي الكلي، ومساندة جهودها الرامية إلى تنفيذ الإصلاحات الهيكلية المطلوبة في عدد من القطاعات الرئيسية لتحسين كفاءة استخدام الموارد بما يعزز فرص النمو الاقتصادي فيها. كما استحدث الصندوق في عام 2009 نافذة إقراضية جديدة هي تسهيل السيولة قصير الأجل الذي يوفر الدعم للدول التي حققت تقدماً في مجال الإصلاح الاقتصادي والهيكلي.

أنواع القروض والتسهيلات

يوفر الصندوق مجموعة من القروض والتسهيلات التي يقدمها بصورة ميسرة ومتفاوتة الآجال، يسبق تقديم معظمها إجراء مشاورات مكثفة مع السلطات المسؤولة للاتفاق معها حول السياسات والإجراءات المناسبة لإصلاح الأوضاع الاقتصادية فيها. وتندرج أنواع القروض والتسهيلات المختلفة التي يوفرها الصندوق ضمن مجموعتين رئيسيتين[1]، تتعلق أولاهما بمهام تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعات الدول الأعضاء المقترضة وما يتطلبه ذلك من إصلاحات اقتصادية مرتبطة إلى حد كبير بالأوضاع الكلية للاقتصاد، مع قيام الصندوق بالتشاور والاتفاق حول هذه الإصلاحات مع السلطات المختصة. ويُذكر في هذا الخصوص، أن الصندوق كان قد بدأ بتوفير الدعم لهذا النوع من الإصلاحات منذ انطلاق نشاطه الإقراضي في عام 1978. أما النوع الآخر من القروض والتسهيلات التي يوفرها الصندوق الذي استحدث لاحقاً، فهو مخصص لدعم القطاعات والمجالات وثيقة الصلة باهتمامات الصندوق. وجاء استحداث هذا النوع من القروض والتسهيلات انطلاقاً من حرص الصندوق المستمر على متابعة التطورات الاقتصادية في دوله الأعضاء وأولوياتها واحتياجاتها المتغيرة، حيث يذكر أن اهتمامها قد تزايد في السنوات الأخيرة بتبني الإصلاحات الهادفة إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد لرفع معدلات النمو الاقتصادي وإدامتها، بعد أن حققت سياسات الاستقرار وإصلاح الأوضاع الاقتصادية الكلية نتائج طيبة في العديد من الدول.

وأخذاً في الاعتبار الجهود التي بذلها الصندوق خلال عام 2009 لتطوير سياسة وإجراءات الإقراض في إطار جهوده لمواجهة آثار الأزمة المالية العالمية على الدول العربية، تشمل القروض والتسهيلات التي يوفرها الصندوق في الوقت الراهن في مجال المساهمة في تمويل العجز الكلي في موازين مدفوعات الدول الأعضاء أربعة أنواع من القروض، تتفاوت أحجامها وشروط منحها وآجال استحقاقها حسب طبيعة وأسباب الاختلال في ميزان المدفوعات الذي تعاني منه الدولة العضو المؤهلة للاقتراض. وأول أنواع هذه القروض

---

(1) يُذكر أن الصندوق، وبالإضافة لهذه الأنواع من التسهيلات، كان قد وفر لدوله الأعضاء "تسهيل التجارة العربية البينية" والذي قدم في إطاره 11 قرضاً بلغت قيمتها الإجمالية 64,730 ألف د.ع.ح. ولقد تم إيقاف العمل بالتسهيل المذكور مع بداية برنامج تمويل التجارة العربية نشاطه في عام 1991.

هو **القرض التلقائي** الذي يقدم للمساهمة في تمويل العجز الكلي في ميزان مدفوعات الدولة العضو وبحجم لا يزيد عن 75 في المائة من اكتتابها في رأسمال الصندوق المدفوع بالعملات القابلة للتحويل. ويبلغ أجل هذا القرض ثلاث سنوات ولا يشترط للحصول عليه اتفاق الدولة العضو المقترضة مع الصندوق على برنامج تصحيحي لتخفيف العجز في ميزان مدفوعاتها طالما أنه لا يوجد بذمتها قروض مشروطة عادية أو ممتدة. أما إذا كان بذمة الدولة قروض عادية أو ممتدة، فإن منح القرض التلقائي يخضع عندها للشروط المطبقة على تلك القروض، وتتم إضافة حدوده إلى حدود القرض المشروط المعني.

والنوع الثاني هو **القرض العادي** الذي يقدم للدولة العضو المؤهلة للاقتراض عندما تزيد حاجتها من الموارد عن 75 في المائة من اكتتابها المدفوع بالعملات القابلة للتحويل. ويقدم هذا القرض عادة بحدود 100 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، حيث يمكن توسيعه كحد أقصى إلى 175 في المائة بإضافة حدود القرض التلقائي. ويشترط للحصول عليه الاتفاق مع الدولة العضو المقترضة على برنامج تصحيح مالي يمتد سريانه لفترة لا تقل عن سنة. وتستهدف السياسات والإجراءات المضمنة في البرنامج العمل على إعادة التوازن المالي بهدف تخفيض العجز في ميزان المدفوعات. ويشرف الصندوق على متابعة تنفيذ البرنامج، حيث يتوقف سحب الدفعات اللاحقة من القرض على التنفيذ المرضي للسياسات والإجراءات المتفق عليها، كما هو شأن كافة القروض المشروطة الأخرى. وتسدد كل دفعة من القرض العادي خلال فترة خمس سنوات من تاريخ سحبها.

أما النوع الثالث من القروض فهو **القرض الممتد** الذي يقدم للدولة العضو المؤهلة للاقتراض في حالة وجود عجز مزمن في ميزان مدفوعاتها ناجم عن خلل هيكلي في اقتصادها. ويُشترط لتقديم هذا القرض، الاتفاق مع الدولة العضو على برنامج تصحيح هيكلي يغطي فترة زمنية لا تقل عن سنتين. ويقدم القرض الممتد عادة بحدود 175 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، ويمكن توسيعه كحد أقصى إلى 250 في المائة بإضافة حدود القرض التلقائي. وتسدد كل دفعة منه خلال فترة سبع سنوات من تاريخ سحبها.

والنوع الرابع من هذه القروض هو **القرض التعويضي** الذي يقدم لمساعدة الدولة العضو التي تعاني من موقف طارئ في ميزان مدفوعاتها ناتج عن هبوط في عائدات صادراتها من السلع والخدمات و/أو زيادة كبيرة في قيمة وارداتها من المنتجات الزراعية نتيجة سوء المحاصيل. ويبلغ الحد الأقصى لهذا القرض والذي يقدم بأجل ثلاث سنوات، 100 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل. ويُشترط للحصول عليه أن يكون كلاً من الهبوط في الصادرات أو الزيادة في الواردات الزراعية أمراً طارئاً ومؤقتاً.

أما المجموعة الثانية والتي تتعلق بالقروض والتسهيلات المتاحة لدعم القطاعات والمجالات وثيقة الصلة بعمل الصندوق فهي تشمل حالياً تسهيل التصحيح الهيكلي في القطاع المالي والمصرفي، وتسهيل التصحيح الهيكلي في قطاع مالية الحكومة، وتسهيل الإصلاح التجاري، وتسهيل النفط، وتسهيل السيولة قصير الأجل.

فبالنسبة **لتسهيل التصحيح الهيكلي**، فقد بدأ العمل به في عام 1998، حيث ركزت التسهيلات المقدمة في إطاره في المرحلة الأولى على دعم الإصلاحات التي نفذتها الدول الأعضاء المقترضة في القطاع المالي والمصرفي، ثم تلى ذلك في عام 2005، وفي أعقاب التجاوب الملحوظ من الدول الأعضاء مع هذا النوع من تسهيلات الصندوق الذي أصبح المحور الرئيسي للنشاط الإقراضي للصندوق، توسعة مجال نشاطه ليشمل أيضاً توفير الدعم للإصلاحات المنفذة في قطاع المالية العامة. وكما سبقت الإشارة، قام الصندوق خلال عام 2009 بالفصل بين شقي التسهيل ليمكّن الدول الأعضاء المؤهلة من الحصول على قدر أكبر من التمويل في ظل كل من الشقين.

ويُشترط لتقديم هذا التسهيل، أن يكون البلد العضو المقترض قد بدأ بمباشرة جهود الإصلاح الهيكلي، وحقق قدراً معقولاً من الاستقرار الاقتصادي الكلي. ويمنح التسهيل بعد الاتفاق على برنامج إصلاح هيكلي يشرف الصندوق على متابعة تنفيذه. وكان الصندوق قد حدد في البداية سقف هذا التسهيل بما يساوي 75 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل. وفي ضوء ما لاقى التسهيل من اهتمام من قبل الدول الأعضاء، وافق مجلس محافظي الصندوق في أبريل 2001 على رفع سقف تسهيل التصحيح الهيكلي إلى 175 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل. كذلك تجدر الإشارة إلى أنه، ومن أجل إضفاء المزيد من المرونة على استخدام التسهيل، فإن مجلس المديرين التنفيذيين للصندوق كان قد وافق في مارس 2001 على تعديل أسلوب سداد القرض المقدم في إطار التسهيل، بحيث تسدد كل دفعة منه على مدى أربع سنوات من تاريخ سحبها بدلاً عن سداد كامل القرض خلال فترة أقصاها أربع سنوات من تاريخ سحب الدفعة الأولى، كما كان معمولاً به في البداية. وفي أبريل 2009، وافق مجلس محافظي الصندوق على الفصل بين سقف التسهيل للقطاع المالي والمصرفي ولقطاع مالية الحكومة ليكون السقف الفرعي لكل منهما على حدة 175 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل.

وبالنسبة **لتسهيل الإصلاح التجاري**، والذي أقر مجلس محافظي الصندوق العمل به في عام 2007، فهو يستهدف توفير الدعم للدول الأعضاء المعنية لمواجهة الأعباء التي قد تترتب على سياسات وإجراءات الإصلاح التجاري، وتشجيعها على تبني الإصلاحات الضرورية لرفع قدرتها على الاستفادة من القروض التي تتيحها الأسواق الدولية وذلك لتعزيز النمو وخلق فرص العمل المنتج فيها. ويقدم هذا التسهيل بحد أقصى قدره 175 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، بعد الاتفاق معه على برنامج إصلاح هيكلي مناسب يشرف الصندوق على متابعة تنفيذه. وتطبق على تسهيل الإصلاح التجاري القواعد نفسها التي تحكم أجل وسحب وسداد تسهيل التصحيح الهيكلي في القطاع المالي والمصرفي وقطاع المالية العامة.

وبالنسبة **لتسهيل النفط** الذي أقره مجلس محافظي الصندوق أيضاً في عام 2007، فهو يستهدف مساعدة الدول الأعضاء المستوردة الصافية للمنتجات النفطية والغاز الطبيعي على مواجهة الأعباء الإضافية على

وضع ميزان المدفوعات نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية، و/أو تشجيع الدول المذكورة على تنفيذ الإصلاحات المناسبة التي تعزز قدرتها على مواجهة الصدمات الخارجية. ويقدم تسهيل النفط للدول المؤهلة بحد أقصى قدره 200 في المائة من الاكتتاب المدفوع بالعملات القابلة للتحويل. وضمن هذا الحد الأقصى، يقدم الصندوق للدول التي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها تمويلاً يمكن أن يصل إلى 100 في المائة من الاكتتاب المدفوع، وذلك كقرض منفصل بإجراءات سريعة ومبسطة بعد التثبت من وجود العجز والتشاور مع السلطات حول السياسات التي تتبعها. ويسحب المبلغ دفعة واحدة أو على دفعات.

أما الاستفادة من تسهيل النفط بما يزيد عن النسبة المذكورة أعلاه، وأي استفادة من موارد التسهيل للدول الأخرى المستوردة الصافية للنفط والتي لم تسجل عجزاً في الوضع الكلي في موازين مدفوعاتها، فستكون مشروطة باتفاق الدولة أولاً مع الصندوق على تنفيذ برنامج إصلاحي مدعوم بواحد من قروض وتسهيلات الصندوق المعتادة المخصصة لدعم البرامج الإصلاحية، والتي تشمل قروض التصحيح الاقتصادي الكلي والتسهيلات الهيكلية القطاعية المذكورة فيما تقدم، وذلك وفقاً لأوضاعها وطبيعة احتياجاتها. وسيكون استخدام هذه الموارد خاضعاً للقواعد والشروط نفسها التي يطبقها الصندوق على القرض أو التسهيل الذي يتم التعاقد عليه مع الدولة العضو. وبهذا، فإن موارد تسهيل النفط المقدمة في هذا الإطار تعتبر بمثابة توسيع لموارد القرض أو التسهيل المعين المتفق عليه، وهو ما يعكس الرغبة في تشجيع الدول المتأثرة بارتفاع أسعار النفط وتحفيزها على القيام بالإصلاحات المطلوبة لديها لتقليل انكشاف اقتصاداتها للصدمات الخارجية.

أما فيما يتعلق **بتسهيل السيولة قصير الأجل** الذي أقره مجلس محافظي الصندوق في عام 2009، فهو يستهدف مساعدة الدول الأعضاء التي حققت تقدماً في مجال الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية على مواجهة مشكلات مؤقتة في السيولة بسبب التطورات في الأسواق المالية العالمية. وتقدم قروض التسهيل بإجراءات سريعة ودون اشتراط الاتفاق مع الدولة العضو المؤهلة على برنامج إصلاح. ويقدم تسهيل السيولة قصير الأجل بحد أقصى يبلغ 100 في المائة من الاكتتاب المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، ويتم سحب مبلغ التسهيل دفعة واحدة أو على دفعات حسب رغبة الدولة العضو المقترضة، وتسدد كل دفعة منه بعد ستة أشهر من تاريخ سحبها، مع إمكانية تمديد الأجل نفسه لمرتين كحد أقصى.

من جانب آخر، تجدر الإشارة إلى أنه وبالنسبة لحجم السحب على قروض الصندوق الذي يتحدد بحجم الحصص المكتتب بها، فإن مجلس محافظي الصندوق كان قد وافق في أبريل 2005 على الاكتتاب بالرصيد المتبقي من رأسمال الصندوق المصرح به ليرتفع رأس المال المدفوع من 326 مليون د.ع.ح. إلى 600 مليون دينار عربي حسابي، وتغطية هذا الاكتتاب بالتحويل من رصيد الاحتياطي العام وتوزيع الاكتتابات على الدول الأعضاء على أساس نسب الحصص المكتتب بها. وبمقتضى ذلك، فقد ارتفع حجم كافة أنواع القروض التي يمكن أن تحصل عليها الدول المؤهلة للاقتراض من الصندوق.

أنواع القروض والتسهيلات التي يوفرها الصندوق للدول الأعضاء

نوع القرض أو التسهيل	الغرض من القرض	نوعية برنامج الإصلاح المطلوب	أجل القرض	فترة السماح	الحد الأقصى للاقتراض كنسبة من الاكتتاب المدفوع*
أولاً: قروض للمساهمة في تمويل العجز الكلي في موازين المدفوعات					
1. القرض التلقائي	تمويل العجز الكلي في ميزان المدفوعات	لا يشترط الاتفاق على برنامج إصلاح	3 سنوات	1.5 سنة	75 في المائة
2. القرض العادي	تمويل العجز الكلي في الميزان بما يفوق حد القرض التلقائي	برنامج إصلاح مالي يمتد لفترة لا تقل عن سنة	5 سنوات	2.5 سنة	100 في المائة و175 في المائة بإضافة حد القرض التلقائي
3. القرض الممتد	تمويل عجز مزمن في الميزان ناجم عن خلل هيكلي في الاقتصاد	برنامج إصلاح مالي يمتد لفترة لا تقل عن سنتين	7 سنوات	3.5 سنة	175 في المائة و250 في المائة بإضافة حد القرض التلقائي
4. القرض التعويضي	تمويل موقف طارئ في الميزان ناتج عن هبوط في عائدات الصادرات من السلع والخدمات و/أو زيادة كبيرة في قيمة الواردات من المنتجات الزراعية	لا يشترط الاتفاق على برنامج إصلاح	3 سنوات	1.5 سنة	100 في المائة
ثانياً: قروض وتسهيلات لدعم قطاعات ومجالات تقع في اختصاص الصندوق					
1. تسهيل التصحيح الهيكلي للقطاع المالي والمصرفي	دعم الإصلاحات المنفذة في القطاع المالي والمصرفي	برنامج إصلاح هيكلي في القطاع المالي والمصرفي	4 سنوات	2 سنة	175 في المائة
2. تسهيل التصحيح الهيكلي لقطاع مالية الحكومة	دعم الإصلاحات المنفذة في قطاع مالية الحكومة	برنامج إصلاح هيكلي في قطاع مالية الحكومة	4 سنوات	2 سنة	175 في المائة
3. تسهيل الإصلاح التجاري	توفير الدعم لمواجهة أعباء سياسات وإجراءات الإصلاح التجاري	برنامج إصلاح هيكلي يرتبط بقطاع التجارة الخارجية	4 سنوات	2 سنة	175 في المائة
4. تسهيل النفط	مساعدة الدول المستوردة الصافية للنفط والغاز على مواجهة آثار ارتفاع أسعارها العالمية	لا يشترط الاتفاق على برنامج إصلاح لتمويل العجز الكلي للميزان فيما لا يزيد عن 100 في المائة من الحصة، ويشترط الاتفاق على برنامج إصلاح كتوسعة لقرض قائم لما يزيد عن ذلك أو عدم وجود عجز كلي في الميزان.	4 سنوات	2 سنة	100 في المائة في حالة عدم اشتراط برنامج و200 في المائة في حالة اشتراط برنامج
5. تسهيل السيولة قصير الأجل	مواجهة مشكلات مؤقتة في السيولة بسبب التطورات في الأسواق المالية العالمية	لا يشترط الاتفاق على برنامج إصلاح	ستة أشهر يمكن مدّها مرتين بنفس الأجل	-	100 في المائة

* يتم توفير هذه القروض بسقف إجمالي لاقتراض الدولة العضو يبلغ 400 في المائة من الاكتتاب المدفوع وذلك باستثناء الحد الأقصى للقرض التعويضي، وبسقف سنوي للقروض المقدمة يبلغ 200 في المائة من الاكتتاب المدفوع.

أسعار الفائدة

يعمل الصندوق على تطبيق هيكل أسعار فائدة يتم من خلاله تحقيق درجة عالية من الاتساق مع الممارسات المتبعة في المؤسسات الإقليمية والدولية الأخرى المشابهة، مع سعيه في الوقت نفسه إلى تحقيق القدر

الممكن من التوفيق بين التيسير في شروط قروضه وسلامة مركزه المالي. ويوفر الصندوق قروضه وفق نظامين يكون للدولة المقترضة الحق في اختيار أحدهما، أولهما نظام سعر الفائدة المعوّم الذي يرتكز على سعر الفائدة على وحدة حقوق السحب الخاصة لمدة ستة أشهر كمعدل أساس، وهو السعر السائد في أول يوم عمل من كل شهر. أما ثانيهما، فهو نظام التثبيت النشط لسعر الفائدة الذي يتم بموجبه تثبيت سعر الفائدة على مبلغ الدفعة المسحوب في تاريخ السحب لكامل فترة الدفعة. وسعر الفائدة الذي يتم تثبيته وفق هذا النظام هو سعر الفائدة على وحدة حقوق السحب الخاصة السائد في أول يوم عمل من كل شهر والمعادل لسعر المقايضة المتداول لأجل القرض المعني، أي سعر الفائدة على وحدة حقوق السحب الخاصة المتوفر في سوق العملة الآجلة لفترة القرض المعني. ويضاف إلى ذلك السعر هامشاً ثابتاً يتم تحديده ومراجعته دورياً للتأكد من ملاءمته.

التزامات القروض

ارتفع رصيد التزامات القروض في نهاية عام 2009 ليصل إلى 352.7 مليون دينار عربي حسابي، أي ما يعادل 1,658 مليون دولار أمريكي، وبما يصل إلى نسبة 59.1 في المائة من رأسمال الصندوق المدفوع بعملات قابلة للتحويل مقابل 283.7 مليون دينار عربي حسابي تعادل 1,311 مليون دولار أمريكي وبما يصل إلى نسبة 47.6 في المائة من رأسمال الصندوق المدفوع بعملات قابلة للتحويل في نهاية عام 2008. وقد تحقق هذا الارتفاع في ضوء قيام الصندوق بمنح خمسة قروض جديدة خلال عام 2009 بقيمة إجمالية بلغت 98.5 مليون دينار عربي حسابي تعادل 463 مليون دولار أمريكي. ويتمثل رصيد التزامات القروض في نهاية عام 2009 في أرصدة القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء والبالغة 318.3 مليون دينار عربي حسابي، أي ما يعادل 1,496 مليون دولار أمريكي، مضافاً إليها أرصدة القروض غير المسحوبة والبالغة 34.4 مليون دينار عربي حسابي، أي ما يعادل 162 مليون دولار أمريكي.

وبذلك، ارتفع العدد الإجمالي للقروض التي قدمها الصندوق للدول الأعضاء منذ بداية نشاطه الإقراضي في عام 1978 ليصل إلى 146 قرضاً بقيمة إجمالية تبلغ نحو 1,199 مليون دينار عربي حسابي، أي ما يعادل نحو 5,636 مليون دولار أمريكي. وقد استفادت من هذه القروض أربع عشرة دولة من الدول الأعضاء. ويبين الملحق رقم (أ-1) تفاصيل هذه القروض بالسنوات وبالدول المستفيدة منها.

والجدير بالذكر أن نسبة قروض تمويل العجز الكلي في ميزان المدفوعات التي قدمها الصندوق منذ بداية نشاطه الإقراضي، بلغت 35 في المائة، تتبعهما قروض تسهيل التصحيح الهيكلي بشقيه الخاصين بالقطاع المالي والمصرفي وقطاع مالية الحكومة بنسبة 61 في المائة، بالإضافة إلى 4 في المائة لتسهيل النفط. هذا ويبين الملحق رقم (أ-2) قيمة وعدد القروض التي حصلت عليها كل دولة من الدول الأعضاء موزعة حسب نوع القرض المقدم، الشكل رقم (1).

الشكل رقم (1) : توزيع أنواع القروض
خلال الفترة (1998-2009)

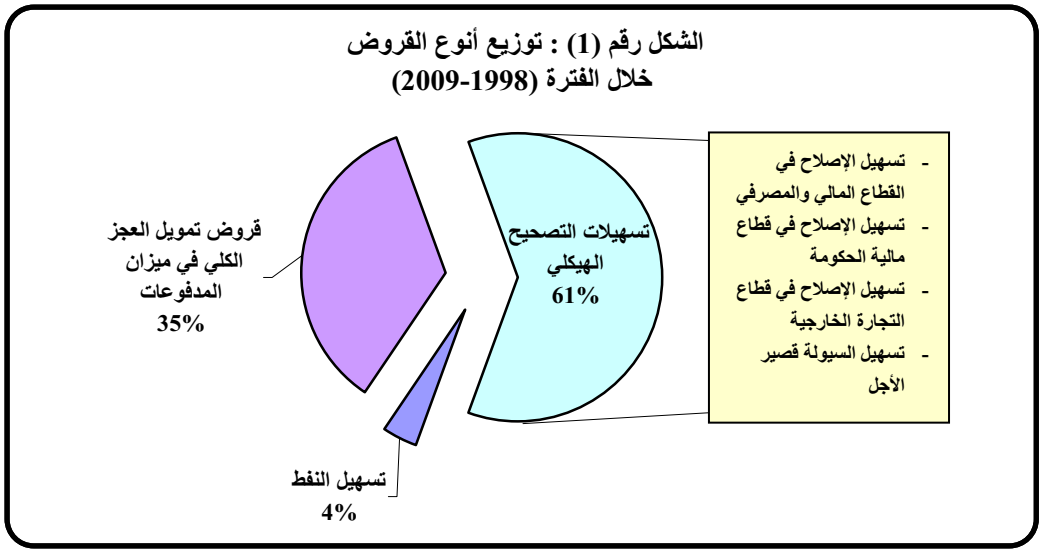

السحب والسداد على القروض

وصل إجمالي السحب على القروض المتعاقد عليها حوالي 96.7 مليون دينار عربي حسابي خلال عام 2009. أما بالنسبة للسداد، فقد قامت الدول المقترضة وبموجب جداول سداد استحقاقات القروض بتسديد ما قيمته 29.5 مليون دينار عربي حسابي خلال عام 2009، تمثل أقساط قروض مقدمة في السابق. وفي ضوء ذلك، بلغ رصيد القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء المقترضة نحو 318.3 مليون دينار عربي حسابي في نهاية عام 2009، أي ما يعادل 53 في المائة من رأسمال الصندوق المدفوع بعملات قابلة للتحويل[2]، وذلك مقارنة بنحو 251.1 مليون دينار عربي حسابي في نهاية عام 2008، أي ما يعادل 42 في المائة من رأسمال الصندوق المدفوع بعملات قابلة للتحويل في ذلك التاريخ.

المشاورات مع الدول الأعضاء

في إطار النشاط الإقراضي للصندوق خلال عام 2009، تم إيفاد عدد من البعثات للتشاور مع الدول الأعضاء المقترضة بشأن طلبات القروض الجديدة، كذلك تم إيفاد بعثات متابعة للوقوف على سير تنفيذ البرامج التصحيحية المتفق عليها والمدعومة بقروض قدمت في السابق.

[2] بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) الصادر في اجتماع أبريل 2005، تم رفع رأس المال المدفوع من 326 مليون دينار عربي حسابي إلى 600 مليون دينار عربي حسابي.

وفيما يتعلق **بالقروض الجديدة**، أوفد الصندوق خلال عام 2009 ثلاث بعثات مشاورات إلى كل من المملكة الأردنية الهاشمية، والمملكة المغربية، والجمهورية الإسلامية الموريتانية، وذلك بعد تلقيه طلبات من السلطات المعنية بهذه الدول للاستفادة من التسهيلات والقروض التي يقدمها الصندوق لدوله الأعضاء من أجل دعم سياسات وإجراءات الإصلاح فيها.

ففيما يتعلق **بالأردن**، أوفد الصندوق بعثة مشاورات لدراسة طلب الحكومة الأردنية الاستفادة من موارد الصندوق في إطار قرض تسهيل التصحيح الهيكلي لدعم برنامج إصلاح في قطاع مالية الحكومة.

وتجدر الإشارة، في هذا الصدد إلى أن الحكومة الأردنية أولت اهتماماً كبيراً بتطوير وتحديث قطاع مالية الحكومة من خلال تبني إستراتيجية شاملة لإصلاح الإدارة المالية، غطت الفترتين 2004-2007، و2008-2010، حيث تم التركيز على إصلاحات مالية تعزز الاستقرار المالي والنقدي، وكفاءة الموازنة العامة للدولة، كما تسعى إلى تخفيض رصيد وأعباء المديونية العامة، وتحسين فعالية وكفاءة الرقابة على المال العام. وقد نجحت الحكومة الأردنية في ظل هذه الإستراتيجية في تطبيق حزمة متكاملة من إصلاحات مالية الحكومة، شملت تطوير آليات إعداد الموازنة العامة من خلال تبني مفاهيم الإطار المالي متوسط الأجل، والإطار المتوسط المدى للإنفاق العام، والبدء في تطبيق مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج. كذلك، عملت الحكومة على تحسين آلية تنفيذ الموازنة، وبادرت باتخاذ خطوات تمهيدية لاستحداث مفهوم حساب الخزينة الموحد، وتطبيق خطة شهرية للتدفقات النقدية لرفع جودة إدارة السيولة لدى الخزينة العامة .

كما قامت أيضاً، ومن أجل الارتقاء بشفافية وجودة بيانات الموازنة وآليات عرضها، باتخاذ خطوات تمهيدية للبدء في تصنيف بنود الموازنة وفقاً للتصنيف المعتمد بدليل إحصاءات مالية الحكومة الصادر عن صندوق النقد الدولي في العام 2001. ومن بين تلك الخطوات، البدء ببناء نظام حسابات جديد للموازنة، وتصنيف بنود الموازنة حسب التصنيف الوظيفي والاقتصادي والجغرافي. كذلك، تم العمل على تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع نظام إدارة المعلومات الحكومية GFMIS الذي يعتبر نظام مالي محاسبي وإداري حكومي مؤتمت ومتكامل ويتم من خلاله ربط كافة العمليات المالية والمحاسبية لكل الوزارات والدوائر الحكومية والمراكز المالية مع وزارة المالية.

أما بالنسبة لتخفيض المديونية العامة وتحسين إدارتها، فقد قامت الحكومة الأردنية بإجراء تعديل لقانون الدين العام وإدارته في عام 2008 لتقتصر النسبة المسموح بها للدين العام الداخلي والخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي على 40 في المائة لكل منهما و60 في المائة لهما معاً، وذلك بدلاً من 60 في المائة و80 في المائة للنسبتين المذكورتين على التوالي. ومن ناحية أخرى توصلت السلطات الأردنية خلال عام 2008 إلى اتفاق مع دائني نادي باريس يتيح للمملكة الشراء المبكر لجزء من ديونها المستحقة لدائني نادي باريس.

وفيما يتعلق بالدين الداخلي، فقد توصلت وزارة المالية لتسوية مديونية الخزينة العامة للبنك المركزي من خلال إصدار سندات تسدد على مدى عشر سنوات.

وعلى الرغم من الخطوات الإيجابية المذكورة لإصلاح قطاع مالية الحكومة، إلا أن هناك حاجة لتعميق وتوسيع نطاق الإصلاحات في القطاع المعني، وكذلك وضع إستراتيجية شاملة وواضحة للمديونية العامة، بهدف تعزيز كفاءة الخزينة في إدارة السيولة تماشياً مع المعايير الدولية والممارسات الأفضل، وللإسهام في تخفيض اقتراض الحكومة وتكلفته، وإعادة النظر في الإطار المؤسسي لإدارة المديونية وإعادة هيكلتها وتطوير أدواتها. ويجري العمل على توسيع نطاق حساب الخزينة الموحد ليغطي المزيد من أرصدة حسابات الوزارات والمؤسسات الحكومية ذات الموازنة المستقلة وأرصدة حسابات مانحي العون. بالإضافة إلى استكمال نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية وضمان تطبيقه بصورة ناجحة في إطار البرنامج الزمني الموضوع لتنفيذ المشروع.

وفي هذا الإطار، توصلت بعثة الصندوق مع المسؤولين بوزارة المالية الأردنية إلى اتفاق حول عناصر برنامج إصلاح هيكلي في قطاع مالية الحكومة يغطي عام 2009، ويرتكز على ثلاثة محاور رئيسية تمثلت في مواصلة تنفيذ مشروع نظام إدارة المالية الحكومية، وتوسيع نطاق حساب الخزينة الموحد، وتطوير إدارة الدين العام.

وبالنسبة للمغرب، واستجابة لطلب وزارة الاقتصاد والمالية الاستفادة من موارد الصندوق في إطار تسهيل التصحيح الهيكلي في قطاع مالية الحكومة، أوفد الصندوق بعثة للتشاور مع السلطات المعنية حول الإصلاحات التي تنوي تنفيذها.

وتجدر الإشارة إلى تكثيف الحكومة المغربية جهود الإصلاح في المالية العامة خلال السنوات القليلة الماضية لتشمل العمل على استحداث إدارة مالية حديثة تواكب متطلبات النمو المستدام وخلق فرص العمل المنتج وتخفيف حدة الفقر. كما يأتي هذا التوجه ليتواءم مع استحقاقات العولمة والاندماج المتواصل للاقتصاد المغربي في الاقتصاد الدولي في ظل اتفاقيات التجارة الحرة، وخصوصاً اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي التي تتطلب من الحكومة المغربية الارتقاء بقطاعاتها الاقتصادية، بما في ذلك إدارتها العمومية لتوازي القطاعات المماثلة لدى الشركاء التجاريين الآخرين.

وفي هذا السياق، تبنت الحكومة برنامج لإصلاح نظام الموازنة العامة يتماشى مع المعايير الدولية ومفهوم الإدارة المالية الحديثة ويستند بصفة أساسية على تجارب الدول المتقدمة، وعلى وجه الخصوص التجربة الفرنسية في هذا المجال. وقد ارتكز هذا البرنامج على ثلاثة محاور، أولها استحداث الموازنة الموجهة بالنتائج والأداء، بحيث يصبح تقييم الأداء ممارسة معممة على كافة الجهات الحكومية وبحيث يصبح التسيير

في الإدارة العمومية مقارباً للتسيير في القطاع الخاص. وشمل المحور الثاني للبرنامج تطبيق شمولية اعتمادات الموازنة الذي يتم بموجبه منح المرونة اللازمة للقائمين بالصرف لإدارة الأموال المخصصة لهم مقابل مساءلتهم عن نتائج استخدام هذه الموارد من خلال عمليات المراقبة والتدقيق. أما المحور الثالث للبرنامج فيتضمن تطبيق العمل بمفهوم اللامركزية في تنفيذ الموازنة من خلال توسيع الصلاحيات الممنوحة للمصالح الخارجية التابعة للوزارات بهدف جعل اتخاذ القرار حول الإنفاق يرتبط بتقديم الخدمات بصورة مباشرة وأكثر فعالية للمستفيدين.

وفي ضوء النتائج المشجعة التي تم إحرازها في مجال إصلاح وتطوير المالية العامة، وضمن سعي الحكومة المغربية الاستمرار في تعزيز وتوسيع الإصلاحات في الإدارة المالية، فقد توصلت بعثة الصندوق ووزارة الاقتصاد والمالية في الحكومة المغربية إلى اتفاق حول عناصر برنامج إصلاح في مالية الحكومة يغطي الفترة مايو 2009 – أبريل 2010. وقد شمل هذا البرنامج ثلاثة محاور:

- تعزيز تطبيق مفهوم الإطار متوسط المدى في إعداد الموازنة العامة الذي يغطي ثلاث سنوات بهدف توسيع تطبيقه ليشمل المزيد من القطاعات الوزارية، وتحسين عملية إعداد هذا الإطار، والعمل على تعديل القانون التنظيمي لقانون المالية ليتماشى مع هذا المفهوم.

- تطبيق مفهوم الموازنة المعتمدة على النتائج، بهدف التحول في مجال إعداد وتنفيذ الموازنة والرقابة عليها من التركيز على الوسائل إلى التركيز على الأداء والنتائج.

- الأنظمة المندمجة للمعلومات المتعلقة بالنفقات، حيث تعمل هذه المنظومة على تطبيق نظام معلوماتي وحسابي موحد ومشترك بين المعنيين بعمليات الإنفاق العام في كافة الوزارات بهدف تبسيط وترشيد إجراءات تنفيذ الإنفاق وتسريع إعداد وتنفيذ ميزانيات الوزارات.

وفيما يتعلق **بموريتانيا**، أوفد الصندوق بعثة لدراسة طلب الاستفادة من موارد الصندوق في إطار تسهيل التصحيح الهيكلي لقطاع مالية الحكومة، وللتشاور مع السلطات المعنية حول الإصلاحات التي تنوي تنفيذها.

وبادرت الحكومة الموريتانية منذ العام 2004 إلى تطبيق برنامج إصلاح مالي ارتكز على عدد من المحاور تمثلت في نقل سلطة القائمين بالصرف إلى الوزارات الأخرى، واستحداث وحدات رقابية في هذه الوزارات، وترقية النظم المعلوماتية المستخدمة، واعتماد إطار إنفاق عام متوسط الأجل، وذلك من أجل رفع كفاءة وأداء القطاع العام، وتحسين الشفافية والمساءلة، وعصرنة إدارة الموازنة العامة، والتوجه التدريجي نحو تطبيق مفهوم الموازنة المعتمدة على النتائج.

والجدير بالذكر أن الحكومة الموريتانية كانت قد شرعت منذ العام 1985 في تطبيق سلسلة من برامج الاستقرار الاقتصادي والتكييف الهيكلي بالتعاون مع المؤسسات الدولية والإقليمية ذات الصلة من أجل معالجة العجز المالي والخلل في ميزان المدفوعات، وكبح التضخم، وتقليص حجم القطاع الحكومي. إلا أنه وخلال الفترة 1985-2004 اقتصرت البرامج على تحديث الهيكل الضريبي والإداري وترشيد الإنفاق العام من أجل تقليص العجز المالي، ولم تركز بالصورة المطلوبة على الإصلاحات المؤسسية والقانونية لعمليات الموازنة والتي اتسمت بالتركز الشديد لسلطات القائمين بالصرف والسلطات الرقابية في وزارة المالية وغياب الحوافز المناسبة لدى الوزارات الأخرى لتطوير نظمها الإدارية والمالية.

وفي إطار تعاون الحكومة الموريتانية مع الدول المانحة والمؤسسات الدولية، وعلى خلفية الاهتمام الكبير الذي توليه هذه الجهات لكفاءة وفعالية إدارة المالية العامة، قامت الحكومة الموريتانية بإعداد إستراتيجية لتخفيف حدة الفقر تضمنت برنامجا لإصلاح الموازنة العامة يهدف، بصورة أساسية، إلي تخصيص الموارد وتدفقها بكفاءة وفعالية إلى القطاعات ذات الأولوية كالصحة والتعليم والبنى التحتية. كما أولت الحكومة الموريتانية أيضاً اهتماماً خاصاً بإدارة المالية العامة في إطار مبادرتها للمشاركة في اتفاقية HIPC حيث أحرزت موريتانيا التقدم اللازم في برامج الإصلاح المتفق عليها مع المؤسسات الدولية مما أتاح لها الاستفادة من إعفاءات الديون.

وعلى الرغم من التقدم الذي تم تحقيقه في مجال إصلاح الموازنة العامة، إلا أن وتيرة ونتائج الإصلاح كانت متفاوتة بين مجالات الإصلاح المختلفة مما دفع بالحكومة الموريتانية في عام 2008 إلى إعداد مراجعة وتقييم لبرامج الإصلاح المالي التي اتبعتها في الفترات السابقة. وأشارت تلك المراجعة إلى أوجه القصور والخلل في برامج الإصلاح السابقة والمتمثلة في أسلوب الإصلاح الجزئي وتشعب الصلاحيات الملقاة علي عاتق الجهات المنوط بها تنفيذ الإصلاحات. وعلى خلفية نتائج المراجعة والتقييم لبرامج الإصلاح السابقة، تبنت الحكومة الموريتانية برنامجاً لإصلاح الموازنة العامة يغطي الفترة 2009-2012 ويمثل امتداداً لجهود الإصلاح المالي التي بدأت في عام 2004 ويهدف إلى تعزيز نتائجها وتسريع وتيرتها، وذلك من خلال تطبيق مزيد من الإصلاحات المؤسسية والمالية تمثلت في إصلاح أطر الموازنة وأساليب عرضها وتنفيذها، وإصلاحات محاسبية وضريبية وجمركية، بالإضافة إلى إصلاحات تتعلق بتطوير الموارد البشرية.

وضمن هذا الإطار ومن أجل تطبيق برنامج إصلاح مالي شامل ومتكامل، توصلت الحكومة الموريتانية إلى اتفاق مع صندوق النقد العربي حول برنامج لإصلاح إدارة الموازنة العامة يغطي الفترة يوليو 2009 - ديسمبر 2010 ويرتكز على ثلاثة محاور رئيسية تمثلت فيما يلي :

- تحسين عملية إعداد الموازنة.
- ترقية عملية تنفيذ الموازنة.
- تعزيز وتطوير دور الرقابة المالية.

أما بالنسبة **لبعثات المتابعة**، أوفد الصندوق بعثة إلى **جيبوتي** وذلك بغرض الوقوف على سير تنفيذ برنامج الإصلاح المتفق عليه مع السلطات الجيبوتية والمدعوم بقرض تسهيل النفط. وفي هذا الإطار، تبين للبعثة أن السلطات الجيبوتية تمكنت من تحقيق نجاح ملموس في تطبيق الإجراءات المتفق عليها في أطار البرنامج ، والذي ارتكز على محورين تمثلا في العمل على استكمال خطوات تطبيق ضريبة القيمة المضافة وإصلاح النظام الضريبي، وتنفيذ إصلاحات في قطاع الطاقة تستهدف تطوير القطاع المذكور وتخفيف الاعتماد على المنتجات النفطية في توليد الكهرباء.

أما فيما يتعلق باستكمال خطوات تطبيق ضريبة القيمة المضافة وإصلاح النظام الضريبي، تمكنت السلطات الجيبوتية من تنفيذ كافة الإجراءات المتفق عليها في البرنامج، حيث توجت جهودها بالتطبيق الفعلي لضريبة القيمة المضافة اعتباراً من بداية عام 2009. وفي هذا الإطار، تم إقرار قانون ضريبة القيمة المضافة والنصوص المصاحبة له في ديسمبر 2008، وإقرار لائحته التنفيذية في يناير 2009. كذلك تم إعداد كافة الترتيبات اللازمة لإدارة وتحصيل الضريبة، تضمنت تنفيذ حملة رسمية إعلامية للتوعية بشأن تطبيق الضريبة، وإعداد دليل شامل لإجراءاتها ونشره وتوزيعه على الممولين، من خلال إنشاء موقع إلكتروني لتوفير كافة المعلومات والمستندات المطلوبة. وفيما يتعلق برفع كفاءة النظام الضريبي وزيادة مرونته، فقد قامت السلطات أيضاً بإجراء دراسة شاملة للنظام الضريبي تستهدف إعداد ونشر المدونة العامة الموحدة للإجراءات الضريبية لعام 2009، وتقوية وتعزيز القدرات بوحدة كبار المكلفين بالضرائب والتي تقوم أيضاً بإدارة ضريبة القيمة المضافة.

وبالنسبة للإجراءات الواردة في البرنامج والهادفة لتطوير قطاع الطاقة في جيبوتي وتخفيف الاعتماد على المنتجات النفطية في توليد الكهرباء، قامت الحكومة الجيبوتية وفقاً للبرنامج بتسوية الالتزامات متأخرة السداد القائمة عليها لشركة الكهرباء، وعملت أيضاً على تكثيف الجهود للربط مع شركة الكهرباء الأثيوبية، وعلى وضع خطة متكاملة لتطوير قطاع الكهرباء شملت إجراء دراسات حول بدائل الإنتاج واستغلال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وطاقة "الجيوثرمال".

كذلك، أوفد الصندوق بعثة إلى **السودان** لمتابعة تنفيذ برنامج الإصلاح المكمل المتفق عليه والمدعوم بالقرض الممتد، والذي استهدف تطبيق سياسات وإصلاحات هيكلية واسعة المدى تضمنت إجراءات لتعزيز الإيرادات وترشيد النفقات الحكومية من أجل تقليص العجز الكلي للموازنة العامة، وانتهاج سياسة نقدية منضبطة تتماشى مع الأهداف لكل من التضخم وميزان المدفوعات وسعر الصرف، وتطبيق إصلاحات هيكلية في القطاع المصرفي وقطاع مالية الحكومة. وقد تبين للبعثة أن سير تنفيذ برنامج الإصلاح المتفق عليه كان مرضياً بشكل عام، حيث ارتفع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي، وانخفض معدل التضخم. كما تمكنت الحكومة من احتواء معدل نمو المعروض النقدي، والالتزام بالنفقات العامة المستهدفة. وعملت السلطات على التوسع في استخدام صكوك إجارة البنك المركزي (شهاب) في إدارة السيولة،

والاعتماد بدرجة أكبر على شهادات مشاركة الحكومة (شهامة) وشهادات الاستثمار الحكومية (صرح) في عمليات السوق المفتوحة. كما قامت السلطات أيضاً بدراسة إمكانية تحويل جزء من المديونية الحكومية القائمة المستحقة لبنك السودان لاستخدامها في هذه العمليات، حيث تم الاتفاق مع الحكومة على سداد مديونيتها قصيرة ومتوسطة الأجل وعلى إعادة جدولة مديونية الحكومة طويلة الأجل المستحقة لبنك السودان ليتم سدادها بأقساط سنوية اعتباراً من عام 2009.

وفيما يتعلق بالإصلاحات الهيكلية في القطاع المصرفي، فقد تمت إعادة هيكلة بنك السودان. وفي هذا الإطار، تم إنشاء بنك جنوب السودان كفرع لبنك السودان. وتم في عام 2007 إصدار عملة وطنية موحدة هي الجنيه السوداني لتحل محل الدينار السوداني والعملات الأخرى المتداولة في الجنوب. كذلك، باشرت السلطات بعملية خصخصة بنك النيلين، غير أن تداعيات الأزمة المالية العالمية حالت دون استكمالها. وعمل بنك السودان بشكل تدريجي على زيادة الحد الأدنى لرأسمال المصارف المسجلة لديه. وقام البنك أيضاً بالإشراف على تطبيق معايير لجنة بازل الخاصة بالعمل المصرفي.

أما بالنسبة للإصلاحات الهيكلية في مجال مالية الحكومة، فقد قامت السلطات بزيادة أسعار المشتقات النفطية في السوق المحلي لتخفيض قيمة الدعم الحكومي لها، وعملت على تعزيز الإيرادات غير النفطية وخصوصاً الإيرادات الضريبية من خلال توسيع القاعدة الضريبية والحد من الإعفاءات الضريبية. وفي هذا السياق، تمت إعادة هيكلة ديوان الضرائب ليعمل وفقاً للإدارة حسب المهام بدلاً من الإدارة حسب نوع الضرائب، وتم التحول في عملية تقدير الضرائب من نظام التقدير الإداري إلى نظام التقدير الذاتي. كما قام ديوان الضرائب بتأسيس مركز لكبار مكلفي الضرائب ومركز لمتوسطي مكلفي الضرائب، وأصبحت إجراءات التحصيل الضريبي من المكلفين تجري من خلال النافذة الواحدة. أما فيما يتعلق بإصلاحات الموازنة العامة، فقد تم التحول إلى نظام دليل إحصاءات مالية الحكومة (GFSM 2001) بدءاً من موازنة عام 2008، وتم تطبيق مراجعة شاملة للإنفاق الحكومي في المركز الرئيسي وفي ست ولايات كمرحلة أولى، وحصر كافة حسابات المؤسسات والهيئات الحكومية في بنك السودان تمهيداً لتطبيق نظام حساب الخزينة الموحد.

أما بالنسبة **للأردن**، فقد أوفد الصندوق في أواخر عام 2009 بعثة لمتابعة تنفيذ برنامج الإصلاح الذي تم دعمه بقرض تسهيل التصحيح الهيكلي لقطاع مالية الحكومة، والذي ارتكز على ثلاثة محاور رئيسية تمثلت في :

- مواصلة تنفيذ مشروع نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS).
- توسيع نطاق حساب الخزينة الموحد.
- تطوير إدارة الدين العام.

وقد تم إرسال بعثة المتابعة في سياق سياسة الصندوق التي تراعي الظروف الخارجية الطارئة والتحديات التي تواجهها الدول المقترضة، وازدياد الاحتياجات التمويلية الحكومية جراء تداعيات الأزمة المالية العالمية.

وفيما يتعلق بالأداء في مجال مواصلة تنفيذ مشروع نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)، قام فريق العمل المكلف بالتنفيذ باستكمال الإجراءات الرئيسية التي تكفل اختبار عمل النظام بصورة كاملة بالمواقع الريادية، تمهيداً لتطبيقه بصورة كاملة بالمواقع المختارة خلال عام 2010.

وبالنسبة للأداء في مجال توسيع نطاق حساب الخزينة الموحد، قامت وزارة المالية بالتعاون مع البنك المركزي الأردني وديوان المحاسبة بتشكيل لجنة عطاءات خاصة لإعداد وطرح والبت في العطاءات المقدمة من البنوك العاملة في الأردن لتقديم الخدمات المصرفية للجهات الحكومية وتوريد كافة الأرصدة والإيداعات المحصلة في البنوك لحساب الخزينة العام لدى البنك المركزي الأردني. وتم اختيار بنك الإسكان والتجارة ليقوم بتقديم هذه الخدمة على مرحلتين، حيث من المتوقع بنهاية المرحلة الثانية أن يتم تعميم التعامل من خلال حساب الخزينة الموحد على كافة حسابات الوزارات والجهات الحكومية المدرجة في الموازنة العامة.

وفيما يتعلق بالأداء في مجال تطوير إدارة الدين العام، فقد تم العمل على تأهيل مديرية الدين العام لإعداد إستراتيجية لإدارة الديون القائمة بذمة الحكومة المركزية، وإمكانية استحداث أدوات جديدة للدين العام الداخلي، بما فيها إصدار صكوك تمويل إسلامية، بما يوفر للحكومة المجال للقيام بإدارة نشطه للسياسة النقدية.

وفيما يتعلق **بالمغرب**، فقد تقدمت وزارة الاقتصاد والمالية المغربية بطلب سحب مبكر للدفعة الثانية من القرض الممنوح في إطار تسهيل التصحيح الهيكلي في قطاع مالية الحكومة في النصف الأول من عام 2009 في ظل الظروف غير المواتية التي يواجهها الاقتصاد المغربي وازدياد الاحتياجات التمويلية الحكومية جراء تداعيات الأزمة المالية العالمية. واستناداً إلى هذا الطلب، فقد تم إيفاد بعثة إلى المملكة المغربية لتقييم سير تنفيذ برنامج الإصلاح المتفق عليه الذي يغطي الفترة مايو 2009 – أبريل 2010 والمدعوم بهذا القرض. وقد تبين للبعثة بأن سير تنفيذ البرنامج كان جيداً، حيث تم تحقيق معظم الإجراءات التي التزمت السلطات بتنفيذها، بل تجاوزت درجة التنفيذ في بعض الإجراءات تلك المستهدفة في البرنامج. أما الإجراءات المتبقية، فيجري العمل على تنفيذها، ومن المؤمل تحقيقها خلال فترة البرنامج الممتدة حتى نهاية أبريل 2010.

وبالنسبة للمحور الأول للبرنامج والمتعلق بتعزيز تطبيق مفهوم الإطار متوسط المدى في إعداد الموازنة، فقد تم إعداد تقرير حول سبل تضمين مفهوم البرمجة متعددة السنوات في إعداد الميزانية في القانون

التنظيمي لقانون المالية تمهيداً لاعتماده بالكامل بعد مناقشته مع الجهات المعنية في القطاعين العام والخاص. كما تم إعداد جدول العمليات المالية للخزينة للأعوام 2010-2012 عند إعداد مشروع قانون المالية لعام 2010، وجرى التعاقد مع مكتب دراسات عالمي لتوسيع تطبيق مفهوم إطار النفقات متوسط المدى ليشمل خمسة قطاعات وزارية بدءاً من ديسمبر 2009.

وعلى صعيد المحور الثاني والخاص بتطبيق مفهوم الموازنة المعتمدة على النتائج، فقد تم إعداد تقرير حول سبل إدخال هذا المفهوم في القانون التنظيمي لوزارة المالية ويجري العمل على مناقشته مع التجمعات المهنية والسياسية والتشريعية ذات العلاقة بغرض اعتماده. وتجدر الإشارة إلى أن وزارة الاقتصاد والمالية تعتزم الانتهاء من إحداث كافة التعديلات المطلوبة على القانون التنظيمي لقانون المالية خلال عام 2010. كما تم توسيع تطبيق مفهوم الموازنة المعتمدة على النتائج ليشمل ثلاثة قطاعات وزارية وشارفت عملية تطبيقها على الوزارة المكلفة بالجاليات المغربية في الخارج على الانتهاء. أما بالنسبة لتوسيع نطاق تطبيق تدقيق الأداء ليشمل عشرة قطاعات وزارية إضافية، فقد تم تجاوز المستهدف في البرنامج حيث أصبح يطبق على اثني عشر قطاعاً وزارياً جديداً، كما تم الانتهاء من إعداد مشروع محاسبي جديد يعتمد على أساس الاستحقاق بدلاً من الأساس النقدي، واستكمال إعداد الإطار القانوني والتنظيمي للمشروع المحاسبي الجديد للدولة الذي يمثل الأرضية اللازمة للتطبيق الفعلي للمشروع.

وفيما يتعلق بالمحور الثالث للبرنامج والمتعلق بتطوير الأنظمة المندمجة للمعلومات المتعلقة بالنفقات، فقد تم تطبيق نظام التدبير المندمج للنفقات على خمسة قطاعات وزارية مستهدفة في البرنامج. كما جرى تقييم تطبيق نظام التدبير في المواقع الريادية تمهيداً لتعميمه على كافة القطاعات الوزارية بدءاً من مطلع عام 2010. إضافة إلى إطلاق عملية استحداث الموقع البديل الآمن الذي سيتم تشغيله بالتوازي مع النظام الرئيسي للمعلومات لضمان استمرار العمل وضمان سلامة المعلومات. وأخيراً، تعمل السلطات على تعزيز القدرات الفنية لمستخدمي المنظومة في القطاعات الوزارية المعنية بالموازنة، من خلال التدريب المتعدد والمتنوع.

المتأخرات

تعتبر الدولة المقترضة متأخرة متى تجاوزت مدة التأخير فترة اثنتي عشرة شهراً في سداد استحقاقات القروض القائمة بذمتها. والحالة الوحيدة التي ينطبق عليها التأخير هي جمهورية الصومال الفيدرالية. وعليه، فإن جميع الدول الأعضاء المقترضة الأخرى هي نشطة. وقد بلغ إجمالي أقساط القروض والفوائد المستحقة المتراكمة على جمهورية الصومال في نهاية عام 2009، حوالي 54.3 مليون دينار عربي حسابي، ويتكون هذا المبلغ من أقساط قروض متأخرة السداد بواقع 14.9 مليون دينار عربي حسابي وفوائد متراكمة بمبلغ 39.4 مليون دينار عربي حسابي.

النشاط الاستثماري

يعتبر النشاط الاستثماري في الصندوق مكملاً لأنشطته الرئيسية الأخرى والتي يلتزم بأدائها بحكم الأهداف والمهام التي أوكلت إليه بحسب اتفاقية إنشاء الصندوق. وينظم هذا النشاط سياسة استثمارية محافظة تتكون من مجموعة المبادئ التي وردت في اتفاقية إنشاء الصندوق والقرارات التي أصدرها مجلس المحافظين ومجلس المديرين التنفيذيين والتي حددت مبادئ السياسة العامة للنشاط الاستثماري.

وقد حددت الخطوط العامة لسياسة الاستثمار والضوابط الأساسية لإدارة الاستثمارات المختلفة، بما في ذلك المعايير والمقاييس الفنية لتنفيذ هذه السياسات، حيث يتبع الصندوق سياسات استثمارية محافظة ومتوازنة تتفق وتنسجم مع طبيعته كمؤسسة مالية إقليمية مملوكة من قبل حكومات. وترتكز هذه السياسات الاستثمارية على أربعة معايير رئيسية وهي الأمان والسيولة وحرية التحويل ثم العائد الأقصى المتاح مع المحافظة على حدود مخاطر المحافظ الاستثمارية ضمن المستوى المقبول لحماية قيمة الأموال المستثمرة.

ويهدف هذا النشاط إلى استثمار الموارد المالية الذاتية التي تتجمع لدى الصندوق من رأس المال والاحتياطيات لحين الحاجة إليها للقيام بأنشطة أخرى، وذلك بغرض تنميتها للحصول على دخل يساعد الصندوق على تغطية نفقاته الإدارية وتعزيز احتياطياته ومن ثم موارده المالية الذاتية. ويشمل هذا النشاط أيضاً عمليات التعاون مع المؤسسات المالية العربية والدول العربية الأعضاء في الصندوق والتي تتضمن عمليات قبول الودائع وإدارة محافظ استثمارية بالسندات والأوراق المالية.

ويمكن اعتبار عام 2009 سنة انتقالية وتقسيمه إلى جزئين يشمل أولهما الربعين الأولين من السنة والذي تميز باستمرار الركود الاقتصادي والأزمة المالية حيث سجلت جميع الاقتصادات الصناعية ومعظم الاقتصادات الناشئة معدلات نمو سالبة مع استمرار الأوضاع الضعيفة التي سادت في عام 2008، والتي على أساسها استمرت الدول المعنية في سياساتها النقدية التوسعية والتي تضمنت بالإضافة إلى تخفيض الفوائد الرسمية عمليات ضخ السيولة التي بدأت منذ العام السابق. أما النصف الثاني من العام، فقد شهد انفراجاً نسبياً حيث سجلت كل الاقتصادات الصناعية الكبرى معدلات نمو موجبة بعد فترة طويلة تجاوزت العام من معدلات النمو السلبية. وبالرغم من هذا التطور الهام والايجابي لازالت هذه الدول تواجه تحديات خطيرة تتمثل في معدلات بطالة مرتفعة تجاوزت نسبة العشرة بالمائة في بعضها، وعجوزات تاريخية في الموازنات الحكومية وانكماش في الصادرات نتيجة لقلة الطلب العالمي والسياسة الحمائية، بالإضافة إلى بروز ضغوط تضخمية في بعض الدول. وبالرغم من ظهور مؤشرات على بدء بعض الدول في التفكير في "سياسات الخروج" من السياسة النقدية التوسعية والبرامج التحفيزية الضخمة، قامت بعض الدول الرئيسية مثل الولايات المتحدة واليابان، بتمديد فترة برامجها التحفيزية لمدة سنة إضافية حيث يشير ذلك إلى أن

الاقتصاد العالمي لم يخرج بعد بصورة كاملة من أسوأ وأطول ركود اقتصادي عاشه منذ الحرب العالمية الثانية. وعليه فإن العديد من المحللين يرون أن الاقتصاد العالمي لازال مهدداً بمخاطر ما أصبح يعرف بالركود المزدوج خاصة إذا تم تنفيذ "سياسات خروج" قبل أوانها أو إذا كانت غير مكتملة وفي غياب تنسيق عالمي منظم، علماً أن صندوق النقد الدولي كان قد حذر من مثل هذه المخاطر.

هذا وقد اتسم عام 2009 باستمرار السياسة النقدية التوسعية والتي بدأ العديد من الدول الصناعية والنامية تنفيذها منذ عام 2008 في شقيها المتمثل في أسعار الفائدة الرسمية المتدنية وضخ السيولة بالإضافة إلى بعض الإجراءات المالية. كما تم الاستمرار بالإجراءات الإضافية المساندة لتعزيز الثقة بالنظام المالي والمصرفي تمثلت بضمان الودائع والسندات ووضع ضوابط على الاقتراض وحدود الرافعة المالية.

أما القطاع المصرفي والمالي، وبالرغم من التحسن النسبي في الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية التحفيزية، فلا زال يواجه بعض المصاعب إذ قامت السلطات الأمريكية بغلق 140 مصرف خلال عام 2009 في حين تعمقت وتوسعت مشاكل القطاع المصرفي الأوربي وبالأخص في دول أوروبا الجنوبية والشرقية سابقاً.

وانعكاساً لهذه التطورات مجتمعة سجلت أسواق الأسهم وصناديق التحوط أداء ايجابياً خلال العام لتشير بذلك إلى عودة بعض الثقة للمستثمرين في أداء الأسواق المالية، كما سجلت أسعار الذهب والسندات الحكومية القصيرة الأجل ارتفاعاً لتعكس بذلك استمرار توجه الأموال للاستثمارات الآمنة، كذلك حافظت أسعار الفائدة القصيرة الأجل (اللايبور) للعملات الرئيسية على مستويات منخفضة عاكسة أيضا إجراءات السياسة النقدية التوسعية لتوفير السيولة بالأسواق.

وفي ظل هذا المناخ الذي ساد الأسواق المالية في العالم خلال العام 2009 وعلى الخصوص منذ بدء تفاقم الأزمة في شهر أكتوبر 2008 وحتى تاريخه، فقد قام الصندوق، بإعطاء أهمية قصوى لعنصر الأمان لاستثماراته، حيث حرص في ظل هذه الظروف على تحقيق أكبر قدر متاح من الأمان عن طريق توظيف أمواله في أدوات استثمارية آمنة معظمها بالودائع ثم السندات والاستفادة من الضمانات الحكومية التي بدأت توفرها الدول لهذه الأدوات الاستثمارية، وكذلك التعامل مع مؤسسات مالية ومصرفية تتمتع بمستوى جيد من التصنيف الائتماني مع اتخاذ إجراءات المتابعة المستمرة لأوضاع تلك المؤسسات في ظل الظروف الصعبة التي تسود الأسواق المالية.

وتجدر الإشارة إلى أن سياسات الصندوق الاستثمارية وتطبيقاتها المحافظة قد أثبتت نجاعتها وفعاليتها بحماية رأس المال المستثمر وتحقيق عوائد إيجابية على المستوى الكلي لهذه الاستثمارات خلال العام 2009 بالرغم من الظروف السلبية والصعبة التي مرت بها الأسواق المالية. علماً أن هذه الاستثمارات تتكون من

محافظ بالودائع والسندات والأوراق المالية والتي تمثل حوالي 95% من قيمة الأموال الذاتية المتاحة للاستثمار بالإضافة إلى محافظ الإستراتيجيات البديلة.

ويتضمن نشاط الصندوق الاستثماري بالإضافة إلى توظيف موارده الذاتية على نشاط توظيف الأموال الواردة من نشاط قبول الودائع من المصارف المركزية ومؤسسات النقد والمالية العربية، والذي شهد تطوراً إيجابياً كبيراً خلال العام يعكس تنامي ثقة الدول الأعضاء في الصندوق، حيث ارتفعت قيمة الودائع المقبولة إلى ما يعادل 9168 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2009 بالمقارنة مع ما يعادل 5633 مليون دولار أمريكي في نهاية العام السابق والتي تم تلقيها بودائع بالدولار الأمريكي واليورو والجنيه الإسترليني من 18 مصرف مركزي ومؤسسة نقدية ومالية عربية. وتستثمر أموال الودائع المقبولة بأدوات استثمارية آمنة في محافظ بالودائع وسندات قصيرة ومتوسطة وطويلة الآجل وفق سياسات استثمارية محافظة.

بالإضافة إلى ذلك واصل الصندوق إدارة محافظ استثمارية لجزء من أموال برنامج تمويل التجارة العربية، والأموال المجمعة في الحساب الموحد للمنظمات العربية المتخصصة، وأموال صندوق تقاعد العاملين، بالإضافة إلى إدارة محافظ بالسندات لصالح الدول الأعضاء، وذلك وفقاً للسياسات والقواعد الاستثمارية التي تنظم إدارة كل منها. وقد بلغ حجم الأموال المدارة نيابة عن هذه الجهات ما يعادل حوالي 590 مليون دولار أمريكي كما في نهاية عام 2009 بالمقارنة مع 623 مليون دولار أمريكي في نهاية العام السابق.

وفي إطار التعاون مع المصارف المركزية ومؤسسات النقد والمالية العربية، استمر الصندوق، خلال عام 2009 وبصورة دورية، بإعداد وإرسال التقارير إليها حول أحدث التطورات والمستجدات في الأسواق المالية الرئيسية العالمية.

نشاط الصندوق في مجال المعونة الفنية

يعمل الصندوق على توفير المعونة الفنية لدوله الأعضاء في المجالات ذات الصلة بأنشطته مثل السياسة النقدية والمالية وسياسة سعر الصرف، والسياسة الضريبية وإدارتها، وإعداد الإحصاءات الاقتصادية. كما يوفر التدريب للمسؤولين في المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ووزارات المالية والاقتصاد في الدول الأعضاء. كذلك يقدم الصندوق المساعدة والدعم الفني لهذه الدول من خلال إيفاد بعثات مشاورات تضم أعضاء من جهازه الفني وبمشاركة خبراء خارجيين يتم التعاقد معهم. ويهدف ذلك إلى توفير المشورة الفنية للدول الأعضاء ومساعدتها في تعزيز وتقوية عملية رسم وتنفيذ السياسات الاقتصادية والمالية، بما في ذلك الارتقاء بالقدرات البشرية في الجهات المناط بها وضع هذه السياسات موضع التنفيذ.

ولقد واصل الصندوق وبصفته أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، تقديم العون الفني اللازم للمصارف المركزية العربية من خلال مجموعة من المبادرات المشتركة بالتعاون مع المؤسسات الدولية ذات الصلة كمبادرة تطوير نظم مقاصة وتسوية المدفوعات والأوراق المالية، ومبادرة تطوير نظم الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر، عدا عن ورشات العمل لكبار المسؤولين في المصارف المركزية التي يتم تنظيمها بالتعاون مع البنوك المركزية العالمية بتوجيه من المجلس لمناقشة مختلف القضايا والمستجدات النقدية والمصرفية.

وفيما يتعلق بمبادرة **"تطوير نظم المقاصة وتسوية المدفوعات والأوراق المالية"** والتي تهدف إلى توفير الدعم الفني للدول العربية في مجال إصلاح وتطوير هذه الأنظمة، فقد زارت بعثة فنية مشتركة من الصندوق والبنك الدولي وخبراء من البنك المركزي الأوروبي وبنك إيطاليا وبنك فرنسا، دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 13-24 أبريل 2009. وقامت بعثة فنية مماثلة مشتركة من الصندوق وصندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأوروبي وبنك إيطاليا إلى الجمهورية اللبنانية خلال الفترة 7-17 يوليو 2009. وقامت البعثتان بتقديم التوصيات المناسبة لتطوير نظم الدفع والتسوية في كلا البلدين، ليرتفع عدد الدول التي استفادت من هذه المبادرة إلى إحدى عشرة دولة عربية.

وفيما يتعلق بمبادرة **"تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني في الدول العربية"** التي أطلقها الصندوق بالتعاون مع البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية في القاهرة يوم 25 يونيو 2008، فقد زارت بعثات فنية كل من تونس وسورية ولبنان واليمن خلال عام 2009، وتم تقديم تقارير مفصلة إلى السلطات المعنية تضمنت التوصيات المناسبة في هذا الشأن، ليرتفع عدد الدول المستفيدة من هذه المبادرة إلى أربع دول.

ومن جانب آخر، أطلق الصندوق خلال العام وبالتعاون مع صندوق النقد الدولي مبادرة لتطوير أسواق السندات في الدول العربية. وقد تم في هذا الإطار، تقديم الدعم الفني لكل من سلطنة عمان والمملكة الأردنية الهاشمية، حيث زارت بعثتان هاتين الدولتين وقدمتا تقارير مفصلة للسلطات فيهما تناولت مختلف جوانب تطوير أسواق السندات. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المبادرة تهدف إلى تقديم الدعم الفني للسلطات في الدول العربية لتحديث تشريعاتها وأنظمتها بما يساعد على تطوير وتعميق أسواق أدوات الدين في الدول العربية سواء السندات الحكومية أو سندات الشركات أو الصكوك الإسلامية.

ومن جهة أخرى، واستجابة لطلب من الجمهورية العربية السورية، تم خلال عام 2009 إرسال بعثة مشاورات من الصندوق للاطلاع والتشاور حول إصلاحات قطاع مالية الحكومة، وذلك من أجل النظر في السبل الممكنة للتعاون بين الحكومة السورية والصندوق في عملية إصلاح القطاع المذكور.

نشاط الصندوق في مجال أسواق الأوراق المالية العربية

استمر الصندوق خلال عام 2009 بجهوده الهادفة إلى تعزيز دور أسواق المال العربية وتوفير المعلومات حول أسواق الأوراق المالية العربية. وفي هذا السياق، واصل الصندوق نشر البيانات اليومية المتعلقة بالأسواق المالية العربية على موقعه في شبكة الانترنت وتحسين نوعية هذه البيانات، والتي تشمل المؤشر المركب للصندوق الذي يقيس أداء هذه الأسواق مجتمعة، وأداء مؤشرات الصندوق لكل دولة على حدة، وبيانات عن حجم الأسواق المالية العربية، وأحجام التداول. وفي هذا الإطار، وقع الصندوق مذكرات تفاهم مع كل من العراق وليبيا بما يفسح المجال لأسواقها المالية للانضمام إلى قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية لدى الصندوق، ليرتفع بذلك عدد الأسواق المشاركة إلى 17 سوقاً عربية.

كما واصل الصندوق إصدار النشرات الفصلية حول الأسواق المالية العربية ليصل عددها منذ إنشاء قاعدة بياناته إلى ستين عدداً. وتجدر الإشارة إلى أن النشرة الفصلية تتناول أبرز التطورات الاقتصادية ذات العلاقة بنشاط الأسواق المالية العربية، والتطورات في الأطر التشريعية والمؤسسية إلى جانب تحليل نشاط وأداء أسواق الأوراق المالية العربية.

هذا وقد أظهرت النشرات الأربع التي أصدرها الصندوق خلال 2009، بداية تعافي الأسواق المالية العربية من تداعيات الأزمة المالية العالمية، حيث ارتفع المؤشر المركب للصندوق بنسبة 8.9 في المائة خلال العام، بعد أن سجل تراجعاً كبيراً بلغت نسبته 54.6 في المائة مقارنة بالعام السابق، وجاء هذا التحسن أقل نسبياً من مثيلاته لدى الأسواق المتقدمة والناشئة.

نشاط التدريب

واصل معهد السياسات الاقتصادية التابع للصندوق تطوير نشاطه التدريبي الذي يسعى إلى تعزيز المهارات والقدرات في الدول العربية على رسم ومتابعة تنفيذ السياسات الاقتصادية. وتضمنت نشاطات المعهد دورات تدريبية حضرها متدربون من المؤسسات الاقتصادية في الدول الأعضاء، بالإضافة إلى حلقات عمل وندوات شارك فيها كبار المسؤولين في الإدارات المختصة. وتتم هذه النشاطات بالتعاون مع المؤسسات الإقليمية والدولية ذات الصلة وذلك بهدف تعظيم الاستفادة من خبراتها وتبادل المعرفة حول الموضوعات والمجالات ذات الاهتمام المشترك.

وفي هذا الإطار، عقد معهد السياسات الاقتصادية في عام 2009 اثنتي عشرة دورة تدريبية وحلقتي عمل وندوة ليرتفع بذلك عدد الدورات التدريبية وحلقات العمل والندوات التي قدمها الصندوق منذ بداية نشاطه في هذا المجال وحتى نهاية عام 2009 إلى 203 دورة تدريبية وندوة وحلقة عمل. ولقد استفاد من هذه الدورات والحلقات والندوات 6519 مشاركاً من الدول الأعضاء.

دورات تدريبية

يضع معهد السياسات الاقتصادية برنامجاً سنوياً لدوراته التدريبية في إطار برنامج التدريب الإقليمي الذي يقوم الصندوق بتنظيمه بالتعاون مع معهد صندوق النقد الدولي. ويتكرر بعض هذه الدورات بانتظام وتهدف في مجملها إلى تطوير وتنمية القدرات العربية.

وقد اشتمل برنامج المعهد لعام 2009 على الدورات التدريبية المشتركة مع صندوق النقد الدولي التالية :

إدارة الاقتصاد الكلي وقضايا السياسة المالية: عقدت هذه الدورة في أبوظبي خلال الفترة **4 – 15 يناير 2009**. وهدفت هذه الدورة إلى تعريف المشاركين بقضايا السياسة المالية وأثرها على إدارة الاقتصاد الكلي، وتناولت العلاقات المتداخلة بين متغيرات السياسة المالية من ناحية، ومجملات الاقتصاد الكلي من ناحية أخرى، وكذلك الجوانب الرئيسية لتصميم وتنفيذ السياسة المالية كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي.

التدابير الوقائية المالية في البنوك المركزية: هدفت هذه الدورة إلى تعريف المشاركين بمنهج صندوق النقد الدولي في تقييم التدابير الوقائية المالية، وكذلك تزويدهم بالمعرفة والمهارات المطلوبة لتقييم نقاط القوة والضعف للتدابير الوقائية المالية بالبنوك المركزية، وتحديد الخطوات اللازمة لتعزيز هذه التدابير. عقدت هذه الدورة في أبوظبي، خلال الفترة **18 – 26 يناير 2009.**

البرمجة المالية والسياسات الاقتصادية الكلية: خصصت هذه الدورة للمسؤولين العراقيين وعقدت في أبوظبي خلال الفترة **1 – 12 فبراير 2009**. هدفت هذه الدورة إلى تعميق فهم المشاركين في تصميم وتنفيذ السياسات المالية والكلية.

إحصاءات الحسابات القومية ربع السنوية: عقدت هذه الدورة في أبوظبي خلال الفترة **15 – 26 فبراير 2009**، وهدفت إلى تعريف المشاركين بنظام الحسابات القومية والقواعد المحاسبية ذات الصلة.

إدارة الاقتصاد الكلي وقضايا القطاع المالي: عقدت هذه الدورة في أبوظبي خلال الفترة **12 – 23 أبريل 2009**، وهدفت إلى التركيز على كيفية تداخل قضايا القطاع المالي مع إدارة الاقتصاد الكلي. ومواضيع الاستقرار والنمو، وقابلية الدين الخارجي على الاستمرار والسياسة المالية، واستهداف التضخم والأطر الأخرى للسياسة النقدية، واختيار أسعار الصرف، والتدفقات الرأسمالية الدولية.

مؤشرات السلامة المالية: عقدت هذه الدورة في أبوظبي خلال الفترة **21 يونيو – 2 يوليو 2009**، وهدفت إلى إطلاع المشاركين على مفاهيم ومصادر وأساليب تجميع مؤشرات السلامة المالية في ضوء "دليل تجميع مؤشرات السلامة المالية" الصادر عن صندوق النقد الدولي.

وفي إطار التعاون مع معاهد إقليمية ودولية ومصارف مركزية عربية ومنظمات دولية، عقد المعهد الدورات التالية :

التطورات الحالية في إدارة المخاطر وعملية المراجعة الرقابية: بالتعاون مع معهد الاستقرار المالي التابع لبنك التسويات الدولية، عقدت في أبوظبي خلال الفترة **2 – 4 مارس 2009**، في ظل ظروف اقتصادية بالغة التعقيد والتي نجمت عن الأزمة المالية المتعلقة بالرهن العقاري وتداعياتها على النظام المالي العالمي لتطال كافة القطاعات المالية بدون استثناء.

كما عقد المعهد وبالتعاون مع البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي دورة مشتركة حول **"مبادئ إدارة الموجودات والمطلوبات"** في أبوظبي خلال الفترة **29 مارس – 2 أبريل 2009**. وهدفت هذه الدورة إلى تبيان الأسس الواجب إتباعها في إدارة الموجودات والمطلوبات لدى المصارف من أجل الحفاظ على سلامتها ومتانتها.

وعقد المعهد دورة تدريبية مشتركة مع معهد صندوق النقد الدولي بالتعاون مع وزارة المالية السعودية حول **"إحصاءات مالية الحكومة"** في الرياض، خلال الفترة **3 – 21 مايو 2009**. ولقد استندت الدورة وبشكل عام إلى دليل إحصاءات مالية الحكومة للعام 2001 الصادر عن صندوق النقد الدولي، والذي يقدم منهجية جديدة لإعداد إحصاءات مالية الحكومة تتوافق مع نظام الحسابات القومية للعام 1993.

وقام المعهد بتنظيم دورة مشتركة مع معهد صندوق النقد الدولي بالتعاون مع البنك المركزي المصري حول **"البرمجة المالية والسياسات الاقتصادية الكلية"** في القاهرة، خلال الفترة**1 – 12 يونيو 2009** في إطار برنامج التدريب الإقليمي المشترك بين الصندوقين. وهدفت هذه الدورة إلى تمكين المشاركين، ضمن دراسة حالة تطبيقية، من اختيار سياسات استقرار وإصلاح هيكلي في إطار وضع برنامج مالي متكامل، وتحليل أثر هذه الخيارات على التوازنات الداخلية والخارجية، وعلى أهداف النمو والاستقرار.

ونظم المعهد أيضاً دورة تدريبية بالتعاون مع مكتب مراقبة النقد الأمريكي حول **"المخاطر التشغيلية"** في أبوظبي خلال الفترة **4 – 8 أكتوبر 2009**. هدفت هذه الدورة إلى تعميق فهم المشاركين بالمخاطر التشغيلية وكيفية قياسها باستخدام الطريقة المتقدمة لقياس هذه المخاطر، كما استعرضت النماذج البسيطة والمعيارية لقياسها و التحديات التي تواجه تطبيقها في مختلف البلدان.

وأخيراً، وفي إطار التعاون مع منظمة التجارة العالمية عقد المعهد دورة متقدمة لكبار المسؤولين حول **"أجندة الدوحة للتنمية"** في أبوظبي خلال الفترة **8 – 12 نوفمبر 2009**. وهدفت هذه الدورة إلى تعميق فهم واستخدام الأساليب التحليلية والعملية المطلوبة لبلورة المواقف التفاوضية الفاعلة بالنسبة لموضوعات منظمة التجارة العالمية والأمور ذات العلاقة بالتجارة الخارجية للدول العربية الأعضاء والمراقبة في منظمة التجارة العالمية. وعالجت مواضيع أجندة الدوحة للتنمية، وتسهيل التجارة والنفاذ إلى الأسواق، بالإضافة إلى الزراعة والخدمات.

حلقات العمل والندوات

ينظم المعهد حلقات عمل وندوات في موضوعات متخصصة يحضرها كبار المسؤولين في المؤسسات المالية والنقدية والاقتصادية في الدول الأعضاء.

وكانت أولى حلقات العمل لعام 2009 حلقة موجهة للبرلمانيين العرب حول **"اتفاقيات منظمة التجارة العالمية"** بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية خلال الفترة **23 – 25 مارس 2009**، في ضوء التغيرات التي يشهدها النظام الاقتصادي العالمي. وتتمثل هذه التغيرات في تعثر المفاوضات التجارية وبروز النزعة الحمائية من جديد لدى الدول الكبرى لمنتجاتها، الأمر الذي يعرقل الجهود المبذولة لتحرير التجارة بين الدول.

كذلك عقد المعهد حلقة عمل مشتركة مع معهد صندوق النقد الدولي حول **"مسح الاستثمار المباشر المنسق"**، خلال الفترة **6 – 8 أبريل 2009.** وهدفت حلقة العمل هذه إلى مناقشة دليل مسح الاستثمار المباشر المنسق الصادر عن صندوق النقد الدولي.

كما أقام المعهد وبالتعاون مع بنك التسويات الدولية ندوة حول **"إدارة الاحتياطيات الأجنبية"** في أبوظبي خلال الفترة **15 – 17 مارس 2009**. هدفت الندوة إلى اطلاع المشاركين على مناهج إدارة الاحتياطيات الأجنبية والى تعميق معرفتهم بمفهوم تحليل المخاطر وتنويع الاستثمارات ومؤشرات الاستثمار المعيارية. كما ألقت الندوة الضوء على مدى تأثير الأزمة المالية العالمية الراهنة على عملية إدارة الاحتياطيات الأجنبية وكذلك الدروس المستفادة منها.

نشاط الصندوق في مجال مجلس محافظي المصارف المركزية

يتولى الصندوق أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية وكافة اللجان المنبثقة عن المجلس كاللجنة العربية للرقابة المصرفية المكونة من مدراء الرقابة على المصارف في الدول العربية، واللجنة العربية لنُظم الدفع والتسوية المكونة من المدراء المعنيين بهذه الأنظمة لدى المصارف المركزية في الدول العربية. وفي هذا الإطار، تابع الصندوق القيام بمسؤولية إعداد الدراسات والتقارير التي تتطلبها أعمال المجلس، إلى جانب وثائق الاجتماعات الدورية التي ينظمها الصندوق للمجلس ومكتبه الدائم.

وقام الصندوق بالإعداد لاجتماع المكتب الدائم للمجلس الذي عُقد بمقر الصندوق بتاريخ 15 يونيو 2009، كما تولى الإعداد الفني والإداري لاجتماعات الدورة الثالثة والثلاثين للمجلس والتي عقدت في أبوظبي بتاريخ 28 سبتمبر (أيلول) 2009. وقد تضمن جدول الأعمال عدداً من الموضوعات، في مقدمتها تقرير أمانة المجلس، والنسخة الأولية محدودة التداول من التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009، وتوصيات الاجتماع الثامن عشر للجنة العربية للرقابة المصرفية التي تضمنت ورقتي عمل حول "أنظمة الإنذار المبكر للمؤسسات المالية" و"التمويل متناهي الصغر ودور البنوك المركزية في الرقابة والإشراف عليه". كما تضمن جدول الأعمال توصيات الاجتماع الخامس للجنة العربية لنظم الدفع والتسوية والتي اشتملت على ورقة عمل حول "تنميط أرقام الحسابات المصرفية".

وناقش مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية دراسة حول جدوى إنشاء آلية أو ترتيبات لمقاصة وتسوية المدفوعات بين الدول العربية والتي أعدها الصندوق بالتعاون مع البنك الدولي. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسة تناولت أغراض ومزايا إنشاء مثل هذه الترتيبات، بالإضافة إلى استعراض الخيارات والحلول الممكنة لهذا النوع من الترتيبات الإقليمية. كما تضمنت اقتراحاً بخطة العمل المناسبة.

كما تضمن جدول الأعمال مناقشة ورقة العمل التي قدمها معالي محافظ بنك الكويت المركزي حول "برنامج الاستقرار المالي لمواجهة تداعيات الأزمة المالية في الكويت". كذلك جرت مناقشة مسودة الخطاب العربي الموحد الذي تم إلقاءه وفي الاجتماع السنوي المشترك لصندوق النقد والبنك الدوليين الذي عقد في اسطنبول في أكتوبر 2009.

وفي إطار مسؤولياته كأمانة فنية **للجنة العربية للرقابة المصرفية**، نظم الصندوق الاجتماع السنوي التاسع عشر لهذه اللجنة في مدينة بيروت بالجمهورية اللبنانية يومي 14-15 ديسمبر 2009، سبقه تنظيم عدة اجتماعات لفريق العمل المنبثق عن هذه اللجنة تحضيراً لهذا الاجتماع. وقد ناقشت اللجنة في اجتماعها

السنوي ورقة العمل حول "الإدارة السليمة لمخاطر السيولة والرقابة عليها". كما خصصت جزءاً كبيراً من مناقشاتها للتداول بشأن الأزمة المالية الراهنة والإجراءات والترتيبات المتخذة من قبل المصارف المركزية العربية في هذا الشأن. هذا وقد تم استعراض تجارب كل من الأردن والبحرين ولبنان في مجال إدارة مخاطر السيولة والرقابة عليها.

ومن جهة أخرى، وفي إطار مسؤولياته كأمانة **للجنة العربية لنظم الدفع والتسوية**، نظم الصندوق خلال يومي 27 و28 مايو 2009 الاجتماع السنوي الخامس لهذه اللجنة، حيث تمت مناقشة ورقة العمل حول "تنميط أرقام الحسابات المصرفية". واطلعت اللجنة من نائب السكرتير العام للجنة الدولية لأنظمة الدفع والتسوية التابعة لبنك التسويات الدولية على آخر المستجدات وبحثت سبل تعزيز التعاون بين اللجنة الدولية واللجنة العربية. وقد ناقشت اللجنة، وبشكل مفصل، الدراسة المقدمة من الصندوق حول إنشاء آلية أو ترتيبات لمقاصة وتسوية المدفوعات بين الدول العربية.

ومن جانب آخر وعلى صعيد **الندوات والورشات المتخصصة** التي نظمها الصندوق بصفته أمانة لمجلس محافظي المصارف المركزية العربية، فقد نظّم الصندوق بالتعاون مع بنك إنجلترا خلال الفترة 24-26 مايو 2009، ورشة عمل متخصصة حول المستجدات في **"قضايا السياسة النقدية"** لكبار المسؤولين في المصارف المركزية العربية. ويأتي تنظيم هذه الورشة في إطار توجه الأمانة للاهتمام بمناقشة مختلف قضايا المصارف المركزية على مستوى كبار المسؤولين، وعلى الأخص الجوانب التي لا تغطيها أعمال اللجنة العربية للرقابة المصرفية واللجنة العربية لنُظم الدفع والتسوية.

وفي السياق نفسه، نظم الصندوق بالتعاون مع البوندزبنك خلال الفترة 25-26 مارس 2009، ورشة عمل متخصصة حول **"قضايا السياسة النقدية وتداعيات الأزمة المالية"** لكبار المسؤولين في المصارف المركزية العربية، وهي الأولى من نوعها مع هذه المؤسسة. وتأتي أهميتها في ضوء ما اتخذه بنك ألمانيا من إجراءات في خضم الأزمة المالية وذلك في إطار التعاون مع البنوك المركزية الأوربية.

وفي الإطار نفسه، نظم الصندوق بالتعاون مع معهد الاستقرار المالي (FSI) التابع لبنك التسويات الدولية ومعهد التمويل الدولي (IIF) وبمشاركة لجنة بازل للرقابة المصرفية والبنك الفيدرالي الأمريكي ولجنتي الرقابة المصرفية في كل من سويسرا والسويد بالإضافة إلى عدد من الخبراء الأجانب، الاجتماع الرابع حول **قضايا الاستقرار المالي والمستجدات في الرقابة المصرفية** وذلك في أبوظبي خلال يومي 16-17 نوفمبر الماضي. وشارك في هذا اللقاء عدد من كبار المسؤولين ومحافظي المصارف المركزية إلى جانب مدراء الرقابة على المصارف في المصارف المركزية العربية، ومسؤولين ومدراء من المصارف التجارية الكبيرة في المنطقة، بالإضافة إلى عدد كبير من الخبراء المتخصصين. وهدف هذا الاجتماع إلى مناقشة الأزمة المالية الراهنة والدروس والتجارب المستقاة في هذا الصدد، وبوجه خاص متطلبات تحسين إدارة

المخاطر لدى المؤسسات المالية والمصرفية، والتطورات والموضوعات الراهنة في مجال الاستقرار المالي والرقابة المصرفية.

وبصفته الأمانة الفنية للجنة العربية لأنظمة الدفع والتسوية، شارك الصندوق في المؤتمر الدولي حول **(إعادة تحديد هندسة أنظمة المدفوعات)** الذي نظمه البنك الدولي خلال الفترة 7-10 أبريل 2009 في كيب تاون بجنوب أفريقيا، وقد شاركت فيه جميع لجان المدفوعات الإقليمية والمصارف المركزية وهيئات الأوراق المالية من مختلف دول العالم، لمناقشة المستجدات في أنظمة الدفع والتسوية وتبادل التجارب والخبرات. وقدم الصندوق ورقة عمل حول الموضوع.

كما نظم الصندوق يوم 9 نوفمبر 2009 في أبوظبي ورشة عمل حول **تطوير نظم الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر في الدول العربية**، وذلك على هامش منتدى مناخ الأعمال الذي عقد في أبوظبي يومي 8 و9 نوفمبر 2009. واستعرضت الورشة، وفي ضوء ما أبرزته الأزمة المالية، أهمية توفر المعلومات الائتمانية السليمة ومتطلبات تطوير مركزيات المخاطر وأنظمة الاستعلام الائتماني في الدول العربية، وذلك بالإطلاع على التجارب الدولية والممارسات السليمة في هذا المجال. كما تطرقت لدور ومسؤوليات المصارف المركزية في هذا الصدد. هذا وقد شارك في هذا المؤتمر، بالإضافة إلى خبراء وفنيين يمثلون معظم المصارف المركزية العربية وعدد من المصارف التجارية متخصصين وخبراء من المؤسسات الدولية إلى جانب عدد من المصارف المركزية في أفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية للإطلاع على تجاربهم في هذا الشأن. وخلصت الورشة إلى الدعوة لإنشاء ترتيب للتعاون الإقليمي بين الدول العربية في هذا المجال.

مجلس وزراء المالية العرب

نظم الصندوق على هامش الاجتماعات السنوية المشتركة للمؤسسات المالية العربية، يوم 15 أبريل 2009 اجتماعاً لوزراء المالية العرب. وقد جاء هذا الاجتماع استجابة لدعوة القمة الاقتصادية والاجتماعية والتنموية التي عقدت في الكويت في شهر يناير 2009 والتي دعت إلى التنسيق بين السلطات الإشرافية في الدول العربية. وقد تم من خلال الاجتماع إقرار إنشاء مجلس لوزراء المالية العرب يتولى الصندوق أمانته الفنية، وكذلك اعتماد النظام الداخلي للمجلس وقواعده الإجرائية.

التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية

واصل الصندوق خلال عام 2009 جهوده لدعم روابط التعاون والتنسيق مع منظمات العمل العربي المشترك الأخرى ومع المنظمات الإقليمية والدولية التي تجمعه بها اهتمامات مشتركة، بالصورة التي تساعده على تحقيق أهدافه وخدمة مصالح دوله الأعضاء.

المنظمات العربية والإقليمية

واصل الصندوق تطوير سبل التعاون والتنسيق مع العديد من المنظمات العربية والإقليمية بالصورة التي تخدم مصالح الدول الأعضاء وتساعده على تحقيق أهدافه وتنفيذ المهام ذات الاهتمام المشترك ومن بينها التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الذي يعد أحد المراجع الأساسية حول التطورات الاقتصادية في الدول العربية، ونموذجاً للتعاون البناء بين الصندوق ومؤسسات العمل العربي المشترك الأخرى المشاركة في إعداده، وهي الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول. وفي إطار هذا الجهد المشترك، تقوم كل من الجهات الأربع المذكورة بإعداد الفصول المناطة بها وفقاً للتصور المتفق عليه لتقرير كل عام. ويتولى الصندوق بالإضافة إلى ذلك، مسؤولية تحرير وإخراج وإصدار التقرير منذ بداية صدوره في العام 1980.

وقد تضمن العمل في إنجاز التقرير الصادر عام 2009، إرسال الاستبيانات الخاصة بالتقرير إلى الدول الأعضاء للحصول على المعلومات والبيانات الموثوقة من مصادرها الوطنية. كما تم عقد اجتماع لتنسيق إحصاءات التقرير خلال الفترة 26-28 أبريل 2009 ضم ممثلي الجهات المشاركة في التقرير. كما تم خلال الفترة 21-23 يونيو 2009 عقد اجتماع لمراجعة ومناقشة المسودات الأولية لفصول التقرير وأجزائه. واستكمالاً لتلك الجهود، قام الصندوق بتحرير النسخة الأولية محدودة التداول من التقرير في نهاية يوليو 2009 وإرسالها إلى الجهات المعنية في الدول الأعضاء لإبداء ملاحظاتها حولها. وفي ضوء تلك الملاحظات، قام الصندوق بإعداد وتحرير النسخة النهائية من التقرير وإصدارها قبل نهاية العام.

وفي إطار مجموعة التنسيق لمؤسسات التمويل العربية، والتي تضم جميع صناديق التنمية الوطنية والإقليمية العربية العاملة في المنطقة، حضر الصندوق الاجتماع الدوري الرابع والستون لمؤسسات مجموعة التنسيق للصناديق العربية والذي عقد بدولة الكويت خلال الفترة 25-28 يناير 2009. وقد ناقش الاجتماع مجموعة من القضايا أهمها التعاون والتنسيق في مجال متابعة تنفيذ قرارات القمة العربية، ومشروع البوابة الإلكترونية، والتعاون في مجال تطوير قطاعي المياه والزراعة، بالإضافة إلى التنسيق بشأن الدعم الذي

يوفره أعضاء المجموعة لفلسطين. كما شارك الصندوق على هامش هذا الاجتماع في لقاء جمع مؤسسات مجموعة التنسيق بوفد البنك الدولي، حيث تمّ التفاهم على مجموعة من الأنشطة المشتركة بين البنك الدولي ومؤسسات المجموعة. كما شارك الصندوق في اجتماع مماثل مع وفد من وزارة التعاون الألمانية، ووفد آخر من البنك الأفريقي للتنمية. وشارك الصندوق أيضاً في اجتماعات جانبية عقدت بين مؤسسات المجموعة لبحث التعاون في مجال دعم القطاع الخاص في مجال تمويل التجارة.

وشارك الصندوق في اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري الذي عقد في القاهرة يوم 3 سبتمبر، حيث تمت مناقشة المسودة الأولية للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009، والموضوعات المقترح إدراجها في الخطاب العربي الموحد، بالإضافة إلى متابعة سير تنفيذ قرارات وتوصيات مؤتمر القمة الاقتصادية العربية التي عقدت في الكويت.

كذلك شارك الصندوق في اجتماعات رؤساء المؤسسات المالية العربية أعضاء مجموعة التنسيق التي عقدت في الكويت يوم 10 مايو الماضي، بحضور مجموعة (OECD – DAC) للتباحث بشأن تعزيز التعاون وتبادل المعلومات بين المجموعة العربية ومجموعة (OECD). وشارك الصندوق أيضاً في أعمال المنتدى الرابع لبناء القدرات الإحصائية العربية في إطار مبادرة الشراكة في الإحصاء من أجل التنمية (PARIS21) الذي عقد بالقاهرة خلال الفترة 25-27 مايو 2009. وهي المبادرة التي تدعمها وتشرف عليها مجموعة (OECD).

كما شارك الصندوق في ورشة العمل حول "الإستراتيجية الإحصائية الموحدة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية" التي عقدت في مسقط بسلطنة عُمان خلال الفترة 5-7 أكتوبر 2009، وقدم ورقة عمل تناولت "تجربة الصندوق في مجال تجميع وإعداد إحصاءات الدول العربية وتطوير العمل الإحصائي العربي والدروس المستفادة".

ومن جهة أخرى شارك الصندوق في فعاليات المنتدى الثاني لشبكة كبار مسؤولي الموازنة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA-SBO) المنبثقة عن منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD)، في الدوحة – قطر خلال يومي 4 و5 نوفمبر 2009. وقد شارك في المنتدى والذي قامت برعايته وزارة المالية بدولة قطر عدد من كبار مسؤولي الموازنة في النمسا، البحرين، مصر، الأردن، لبنان، المغرب، قطر، اسبانيا، السويد، تركيا، الإمارات، الولايات المتحدة واليمن، بالإضافة إلى بعض الهيئات والمنظمات العالمية متمثلة في المفوضية الأوروبية، صندوق النقد الدولي، الوكالة الألمانية للتعاون الفني GTZ، المعهد الاقتصادي العالمي والأوروبي بمدينة بروكسل، وجامعة كيوبيك الكندية. وتناول المنتدى تجارب عدد من الدول والسياسات المالية التي اتبعتها لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية بالتركيز على الأوجه المختلفة

لهذه الأزمة على الموازنة العامة، وطبيعة المشاكل التي أفرزتها، وكيفية الخروج من هذه المشاكل من خلال طرح الهياكل والآليات المناسبة من أجل تطوير عمليات الموازنة بما يتناسب مع تداعيات الأزمة.

التعاون مع المنظمات الدولية

واصل الصندوق خلال عام 2009 سعيه لإرساء سبل التعاون مع المؤسسات والمنظمات الدولية المماثلة وذات الاهتمام المشترك بالصورة التي تخدم مصالح دوله الأعضاء وتمكنه من تحقيق أهدافه. ويأتي على رأس هذه المنظمات صندوق النقد والبنك الدوليين.

شارك الصندوق خلال شهر أبريل 2009 في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين، حيث تمت المشاركة بصفة مراقب في اجتماعات لجنة التنمية وكذلك اجتماعات مجموعة الأربع والعشرين (G24). وعقد وفد الصندوق اجتماعات جانبية مع مختلف إدارات صندوق النقد والبنك الدوليين للتباحث والمتابعة بشأن الأنشطة والبرامج المشتركة.

وقد شارك الصندوق في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين التي عقدت في إسطنبول بتركيا خلال شهر أكتوبر الماضي، حيث شارك في اجتماعات لجنة التنمية ولجنة مجموعة الأربع والعشرين (G24). كما حضر الاجتماعات الخاصة بالمجموعة العربية مع رئيس البنك الدولي، والاجتماعات الخاصة بالصناديق العربية والإقليمية مع رئيس وكبار مدراء البنك الدولي في إطار مبادرة العالم العربي. كذلك، التقى وفد الصندوق على هامش الاجتماعات بالعديد من المسؤولين في صندوق النقد والبنك الدوليين ومؤسسة التمويل الدولية بغرض تعزيز التعاون والمبادرات والأنشطة المشتركة.

كذلك شارك الصندوق في الاجتماع الفني الذي نظمه صندوق الأوبك للتنمية الدولية في النمسا في نوفمبر 2009 حول مشروع البوابة الإلكترونية العربية للتنمية. وهدف هذا الاجتماع إلى مناقشة دراسة الجدوى التي أعدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول مستلزمات إنشاء البوابة الإلكترونية لجهة تصميم البرمجيات وتجميع البيانات والمعلومات التي ستحتوي عليها.

التعاون مع برنامج تمويل التجارة العربية

أنشئ برنامج تمويل التجارة العربية عام 1989 بموجب قرار مجلس محافظي صندوق النقد العربي. ويساهم في رأس ماله البالغ 500 مليون دولار أمريكي، بجانب صندوق النقد العربي، 49 مؤسسة مالية ومصرفية عربية وطنية وإقليمية. ويهدف البرنامج إلى الإسهام في تنمية التجارة العربية وتعزيز القدرة التنافسية للمصدر العربي، من خلال توفير جانب من التمويل اللازم لهذه التجارة والمتعاملين فيها، وكذلك من خلال توفير المعلومات حول أنشطة هذه التجارة والترويج للبضائع والسلع العربية. وترتكز آلية البرنامج على التعامل مع المصدرين والمستوردين في الدول العربية من خلال وكالات وطنية تعينها الدول العربية لذلك الغرض.

تساهم الوكالات الوطنية وانتشارها في توسيع نطاق نشاط البرنامج حيث ارتفع عددها بـ 10 وكالات جديدة ليصل عددها كما في نهاية العام 2009 إلى (193) وكالة منتشرة في 19 دولة عربية وخمس دول أجنبية. وبلغت قيمة الطلبات التي وردت إلى البرنامج منذ إنشاؤه 7.83 مليار دولار أمريكي لتمويل صفقات تجارية قيمتها حوالي 9.63 مليار دولار أمريكي، ووافق البرنامج على تمويل 7.40 مليار دولار أمريكي، كما بلغت قيمة السحوبات خلال تلك الفترة 6.91 مليار دولار أمريكي. يوضح الرسم البياني التالي تطور السحوبات خلال السنوات العشر الأخيرة منذ العام 2000 وحتى نهاية العام 2009.

الشكل رقم (2) : السحوبات من خطوط الائتمان
(2009 - 2000)

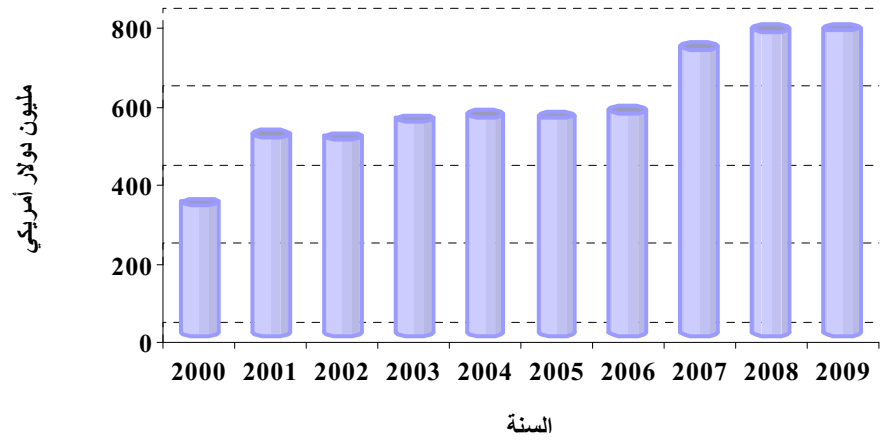

أما فيما يتعلق بخدمات المعلومات التي يوفرها البرنامج للمتعاملين بالتجارة العربية، فقد انتهى البرنامج من بناء شبكة معلومات التجارة العربية وتنفيذها على المستوى الإقليمي للدول العربية، حيث تم الربط مع (30)

نقطة ارتباط موزعة في جميع الدول العربية تقريباً. وتتوفر من خلال موقع البرنامج في الإنترنت على العنوان atfp.org.ae، معلومات عن جميع الاقطار العربية وتجارتها.

وحرصا من البرنامج على توفير الفرص لتفعيل المبادلات التجارية فيما بين المتعاملين بالتجارة العربية، يقوم البرنامج بتنظيم وتنفيذ لقاءات للمصدرين والمستوردين العاملين في قطاعات محددة في إطار نشاطه لترويج التجارة العربية البينية. ولقد نظم البرنامج بالتعاون مع جهات متعددة في الدول العربية، ستة عشرة لقاءا للمصدرين والمستوردين العرب للقطاعات التالية: قطاع النسيج والملابس الجاهزة، الصناعات الغذائية، المنتجات الزراعية ومستلزماتها، الصناعات المعدنية، الصناعات الدوائية والبتروكيماوية والأثاث والبناء والتشييد.

التقارير والنشرات والبحوث والدراسات

واصل الصندوق خلال عام 2009 إصدار التقارير والنشرات والبحوث والدراسات التي يهدف من ورائها إلى زيادة الوعي بالقضايا الاقتصادية الراهنة والتطورات التي تشهدها اقتصادات الدول العربية.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد

يشارك الصندوق في إعداد فصول التقرير الاقتصادي العربي الموحد، كما يضطلع بجانب ذلك بمهام تحريره وإخراجه وإصداره. وقد قام الصندوق في التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عام 2009 بإعداد الفصول المتعلقة بالتطورات المالية، والنقدية والمصرفية وتطورات أسواق الأوراق المالية العربية، والتجارة الخارجية، وموازين المدفوعات والدين العام الخارجي، ونظم وأسعار الصرف، بالإضافة إلى فصل المحور حول "الأمن الغذائي في الدول العربية".

النشرة الفصلية لقاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية

يصدر الصندوق هذه النشرة فصلياً بغرض توفير معلومات وبيانات دورية حول أنشطة الأسواق المالية المشاركة في القاعدة. وتستعرض النشرة أداء أسواق الأوراق المالية العربية المشاركة في القاعدة، والتطورات الاقتصادية والتشريعية والتنظيمية ذات الصلة. وتغطي النشرة حالياً خمسة عشر سوقاً عربية هي : الأردن والبحرين وتونس والسعودية وعمان والكويت ولبنان ومصر والمغرب وسوقي أبوظبي ودبي بالإمارات، وقطر والسودان والجزائر وفلسطين.

النشرات الإحصائية

واصل الصندوق خلال عام 2009 إصدار النشرات الإحصائية الدورية، التي تتضمن بيانات اقتصادية عن الدول العربية في سلاسل زمنية تتلاءم مع احتياجات مستخدمي تلك البيانات من الباحثين والمهتمين بمتابعة التطورات في الاقتصادات العربية. وقد جرى إعداد وتبويب تلك الإحصاءات وفق المنهجيات والمفاهيم المتعارف عليها دولياً، وذلك حتى يتسنى استخدامها لأغراض المقارنة فيما بين الدول، وفي إعداد المؤشرات العربية والإقليمية. وشملت هذه النشرات :

- الحسابات القومية للدول العربية.
- النقد والائتمان في الدول العربية.
- التجارة الخارجية للدول العربية.

- أسعار الصرف التقاطعية لعملات الدول العربية.
- الدول العربية : مؤشرات اقتصادية.
- موازين المدفوعات والدين العام الخارجي للدول العربية.

البحوث والدراسات

أعد الصندوق خلال عام 2009 عدداً من الدراسات بعضها ضمن سلسلة أوراق صندوق النقد العربي، والبعض الآخر في إطار نشاط الصندوق كأمانة فنية لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.

- **"أوضاع القطاع المصرفي في الدول العربية وتحديات الأزمة العالمية".** تلقي هذه الدراسة الضوء على أوضاع القطاع المصرفي المحلي في الاقتصادات العربية قبيل اندلاع الأزمة المالية العالمية. كما تستعرض عناصر الإصلاحات الهيكلية والسياسات التي انتهجتها الدول لتحسين كفاءة القطاع المصرفي، وتتطرق للمسارات التي اتخذتها تلك الدول لتحرير خدماتها المصرفية وفتح أسواقها المحلية على المنافسة العالمية، ومن ثم تخلص إلى استكشاف تأثيرات الأزمة المالية العالمية على القطاع المصرفي العربي وجهود الدول المبذولة لمواجهة تلك التأثيرات.

- **"أنظمة الإنذار المبكر للمؤسسات المالية".** تولي هذه الورقة أهمية كبرى لعملية تطوير نوعية تقييم مخاطر البنوك والأنظمة التي تساعد السلطات الرقابية في تحديد نقاط الضعف والخلل في الجهاز المصرفي.

- **"التمويل متناهي الصغر ودور البنوك المركزية في الرقابة والإشراف عليه".** تستعرض هذه الورقة انتقال محور اهتمام التمويل متناهي الصغر من مجرد منح القروض، إلى بناء مؤسسات محلية قادرة على البقاء والاستمرار لخدمة الفقراء.

- **"تنميط أرقام الحسابات المصرفية".** تركز هذه الورقة على الحاجة إلى توحيد أرقام الحسابات بغرض تسهيل التحويلات المالية بين الدول الأوروبية عبر الحدود لتمكين المؤسسات المالية والبنوك من تسريع معالجة التحويلات المالية، وتخفيض أعداد التحويلات المرتجعة والمساعدة على ربط أنظمة المدفوعات لتنفيذ التحويلات المالية إلكترونياً دون التدخل اليدوي التقليدي.

- **"برنامج الاستقرار المالي لمواجهة تداعيات الأزمة المالية في الكويت".** تناقش هذه الورقة المرسوم الذي أقره بنك الكويت المركزي بالتعاون مع السلطات المالية بشأن تعزيز الاستقرار المالي في دولة الكويت.

الوضع المالي الموحد للصندوق

استنادا الى المادة التاسعة والأربعين من اتفاقية صندوق النقد العربي، تقوّم أصول وخصوم وعمليات الصندوق بالدينار العربي الحسابي الذي يعادل ثلاث وحدات من حقوق السحب الخاصة (Special Drawing Rights - SDR) كما يحدد قيمتها صندوق النقد الدولي.

وتعدّ البيانات المالية الموحدة للصندوق والمؤسسة التابعة (برنامج تمويل التجارة العربية) وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية. وتظهر البيانات المالية الموحدة المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2009، ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق المساهمين للسنة المنتهية في ذلك التاريخ. وفيما يلي ملخص بأهم البنود الواردة في البيانات المالية الموحدة :

الموارد

تتكون موارد الصندوق عملا بالمادة الحادية عشرة من اتفاقية إنشائه من رأس المال المدفوع، والاحتياطيات، والقروض والتسهيلات التي يتم الحصول عليها، وأية موارد أخرى يقرّها مجلس المحافظين. وقد أقرّ مجلس المحافظين سنة 1989 قبول الودائع من مؤسسات النقد والبنوك المركزية العربية بهدف مساعدة الدول العربية في إدارة احتياطياتها الخارجية على أن لا تستخدم تلك الأموال في تقديم القروض، وذلك في إطار تحقيق الصندوق لأهدافه واستناداً إلى الوسائل التي أجازتها المادة الخامسة لاتفاقية تأسيسه.

كما أقر مجلس محافظي الصندوق من خلال النظام الأساسي لبرنامج تمويل التجارة العربية، مساهمة مؤسسات تمويل من فئات مختلفة في رأسمال البرنامج لتعزيز الموارد الموجهة لتمويل التجارة العربية.

رأس المال

حددت المادة الثانية عشرة من اتفاقية الصندوق رأس المال المصرح به بمقدار 600,000 ألف دينار عربي حسابي مقسمة على اثني عشر ألف سهم قيمة كل منها 50 ألف دينار عربي حسابي. وكان رأس المال المكتتب به حتى اجتماع مجلس المحافظين في 12 أبريل 2005 يبلغ 326,500 ألف دينار عربي حسابي، وبموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) الصادر في الاجتماع المذكور، فقد تم الاكتتاب بالرصيد المتبقي من رأس المال البالغ 273,500 ألف دينار عربي حسابي، وتم تغطية هذا الاكتتاب بالتحويل من الاحتياطي العام. وبذلك وصل رأس المال المكتتب به إلى 600,000 ألف دينار عربي حسابي. وبلغ الجزء المدفوع

منه 596,040 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2009 وعام 2008. أما الجزء غير المدفوع والبالغ 3,960 ألف دينار عربي حسابي، فيمثل حصة فلسطين التي تمّ تأجيل المطالبة بها استناداً لقرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1978.

الاحتياطيات

بلغت الاحتياطيات في نهاية عام 2009 ما مجموعه 330,415 ألف دينار عربي حسابي، بالمقارنة مع 295,769 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2008. وتمثل الاحتياطيات في نهاية عام 2009 حوالي 55 في المائة من رأس المال المدفوع، بينما كانت تمثل نسبة 50 في المائة في نهاية عام 2008. وتتكون الاحتياطيات من الاحتياطي العام، واحتياطي الطوارئ، واحتياطي التغير في قيم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع.

الاحتياطي العام: بلغ رصيده 206,170 ألف دينار عربي حسابي بنهاية عام 2009، بينما بلغ رصيد هذا الاحتياطي 179,126 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2008، وبزيادة قدرها 27,044 ألف دينار عربي حسابي وما نسبته 15 في المائة.

احتياطي الطوارئ: تمّ تكوينه بموجب قراري مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1989 ورقم (4) لسنة 2000 حيث يتم تحويل مبلغ 5,000 ألف دينار عربي حسابي أو 10 في المائة من صافي الدخل سنويا أيهما أكبر إلى هذا الاحتياطي ويستخدم لمقابلة أي خسائر غير متوقعة مستقبلا. وقد بلغ رصيد احتياطي الطوارئ 130,000 ألف دينار عربي حسابي بنهاية عام 2009، بينما كان رصيده في نهاية عام 2008 يبلغ 125,000 ألف دينار عربي حسابي.

احتياطي التغير في قيم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع: بلغ رصيده المدين (5,755) ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2009 مقارنة برصيد مدين قدره (8,357) ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2008.

حقوق المساهمين

ارتفعت حقوق مساهمي الصندوق المتمثلة برأس المال والاحتياطيات إلى 926,455 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2009 مقارنة بمبلغ 891,809 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2008، أي بزيادة مقدارها 34,646 ألف دينار عربي حسابي وبنسبة نمو قدرها 4 في المائة. ويوضح الشكل رقم (3) أدناه تطور حقوق مساهمي صندوق النقد العربي منذ إنشائه وحتى 31 ديسمبر 2009 :

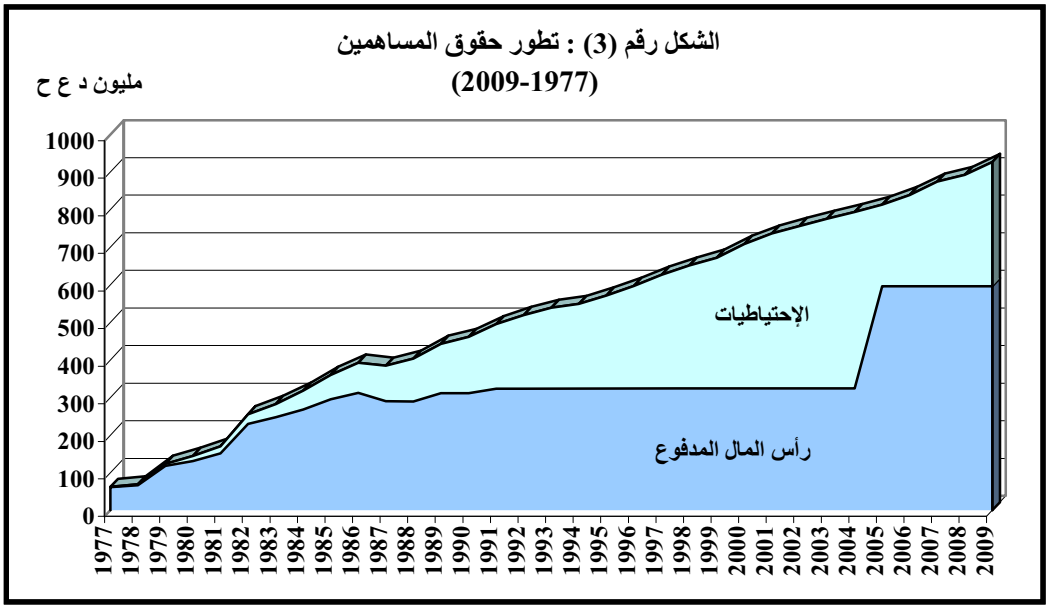

أما صافي حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة، والتي تمثل حصة المساهمين الآخرين في رأسمال واحتياطيات برنامج تمويل التجارة العربية، فقد بلغت 73,588 ألف دينار عربي حسابي كما في نهاية 2009 بالمقارنة مع 73,724 ألف دينار عربي حسابي كما في نهاية السنة السابقة، وبانخفاض قدره 136 ألف دينار عربي حسابي وما نسبته 0.2 في المائة، يعود إلى الفروقات الناتجة عن الاختلاف في سعر تحويل الدولار الأمريكي (عملة الأساس للبرنامج) مقابل الدينار العربي الحسابي كما نهاية عام 2009 وعام 2008.

وبذلك بلغ مجموع حقوق المساهمين في الصندوق والمساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة 1,000,043 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2009 مقارنة مع 965,533 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2008. وقد توزعت توظيفات الموارد على تمويل عمليات الإقراض للدول الأعضاء وخطوط الائتمان للوكالات الوطنية المعتمدة، وأصول أخرى على النحو المبين أدناه.

قروض للدول الأعضاء

بلغ رصيد القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء كما في 31 ديسمبر 2009، مبلغ 318,273 ألف دينار عربي حسابي، في حين بلغ هذا الرصيد 251,110 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2008. وقد بلغ التزام الصندوق من القروض 352,671 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 ديسمبر 2009. تمثل التزامات القروض أرصده القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء مضافاً إليها أرصدة القروض غير المسحوبة البالغة 34,398 ألف دينار عربي حسابي بنهاية عام 2009.

خطوط الائتمان

تعقد عمليات التمويل التي تقدمها المؤسسة التابعة (برنامج تمويل التجارة العربية) بالدولار الأمريكي ومن خلال اتفاقيات خطوط الائتمان التي تبرم مع وكالات وطنية معتمدة لتمويل الصادرات والواردات للسلع العربية والخدمات المصاحبة لها. وقد بلغ رصيد سحوبات خطوط الائتمان كما في 31 ديسمبر 2009 مبلغ 108,886 ألف دينار عربي حسابي (512 مليون دولار أمريكي) بالمقارنة برصيد بلغ 89,954 ألف دينار عربي حسابي (416 مليون دولار أمريكي) في نهاية عام 2008.

ودائع لدى البنوك المركزية

استناداً إلى المادة الرابعة عشرة من اتفاقية الصندوق، سددت نسبة 2 في المائة من قيمة المساهمة المكتتب بها أساساً في رأسمال الصندوق بعملة العضو الوطنية، وأودعت لدى البنوك المركزية في الدول الأعضاء. وتقوم كل دولة عضو بتعديل مبلغ المساهمة بالعملة الوطنية في نهاية كل سنة على أساس سعر الصرف المحدد من قبل صندوق النقد الدولي وبما يحافظ على القيمة الاسمية للمساهمة مقوّمة بالدينار العربي الحسابي. وتبلغ الودائع بالعملات الوطنية لدى البنوك المركزية ما يعادل 5,336 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 ديسمبر 2009 و2008.

موجودات أخرى

تتضمن الموجودات الأخرى مساهمة الصندوق في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (6) لسنة 2002، حيث وافق المجلس على المساهمة في زيادة رأس مال المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بمبلغ 27.5 مليون دولار امريكي (6.3 مليون دينار عربي حسابي) يدفع على مدى خمس سنوات اعتباراً من سنة 2003. وقد تم دفع كامل مبلغ المساهمة حتى نهاية 2009.

الاستثمارات

تتكون المحفظة الاستثمارية الموحدة من حسابات جارية وتحت الطلب وودائع لأجل لدى البنوك وصندوق النقد الدولي، ومحفظة الاستثمارات المالية، مطروحا منها الودائع المقبولة من المؤسسات النقدية والمالية. وقد بلغت قيمة المحفظة الاستثمارية الموحدة 882,405 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2009، بينما بلغت قيمتها 680,730 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2008.

نتائج الأعمال

بلغ صافي الدخل الموحد المحقق خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009، وذلك بعد استبعاد ما يخص المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة، 35,062 ألف دينار عربي حسابي مقارنة بمبلغ 30,176 ألف دينار عربي حسابي للسنة السابقة. ويتمثل صافي الدخل بعناصر الدخل والإنفاق التالية:

الدخل

بلغ إجمالي الدخل الموحد للصندوق والمؤسسة التابعة، بعد استقطاع الفوائد المدفوعة على الودائع المقبولة من المؤسسات النقدية والمالية، مبلغ 40,945 ألف دينار عربي حسابي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009، مقارنة بمبلغ 35,932 ألف دينار عربي حسابي للسنة السابقة.

الإنفاق

بلغ إجمالي الإنفاق الموحد للصندوق والمؤسسة التابعة 4,720 ألف دينار عربي حسابي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009، مقارنة بمبلغ 4,428 ألف دينار عربي حسابي للسنة السابقة. وتتضمن بنود الأنفاق برامج المعونة الفنية والمساهمة في المبادرة المعززة للدول عالية المديونية منخفضة الدخل HIPC.

وقدّ بلغ الإنفاق على برامج المعونة الفنية المقدمة للدول العربية الأعضاء خلال عام 2009 ما مجموعه 367 ألف دينار عربي حسابي مقارنة بمبلغ 290 ألف دينار عربي حسابي لعام 2008. كما بلغت قيمة المساهمة في المبادرة المعززة للدول عالية المديونية منخفضة الدخل HIPC ومنح مصاحبة للقروض 404 ألف دينار عربي حسابي خلال عام 2009 مقارنة بمبلغ 358 ألف دينار عربي حسابي لعام 2008.

العملات

يعتمد الصندوق في توظيف موارده المالية سياسة تجنب مخاطر العملات بالالتزام بتوزيع موجوداته بالعملات توزيعاً قريباً من تكوين سلة وحدة حقوق السحب الخاصة. تعقد جميع عمليات الإقراض للدول الأعضاء بالدينار العربي الحسابي. ويتم تضمين حصة الصندوق في عمليات برنامج تمويل التجارة العربية التي تعقد بالدولار الأمريكي كجزء من الشريحة الدولارية لمحفظة العملات. وتوظف الموارد الأخرى في

عملات قابلة للتحويل مترافقة بعقود آجلة وبما يتوافق مع توزيع العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة. هذا ويبين الجدول أدناه أوزان العملات المكوّنة لوحدة حقوق السحب الخاصة في نهاية سنة 2009 ونهاية سنة 2008.

العملة	أوزان العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة		سعر وحدة حقوق السحب الخاصة مقابل العملات المكونة لها	
	31 ديسمبر 2009	31 ديسمبر 2008	31 ديسمبر 2009	31 ديسمبر 2008
دولار أمريكي	%40.31	%41.03	1.568	1.540
يورو	%37.66	%37.21	1.089	1.102
جنيه إسترليني	%9.33	%8.55	0.968	1.056
ين ياباني	%12.70	%13.21	144.886	139.302
	%100.00	%100.00		

البيانات المالية الموحدة وتقرير مراقبي الحسابات

صنـــدوق النقـــد العربـــي

البيانات المالية الموحدة

31 كانون الأول (ديسمبر) 2009

صندوق النقد العربي

البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2009

المحتويات	صفحة
تقرير مدققي الحسابات المستقلين	1
الميزانية العمومية الموحدة	2
بيان الدخل الموحد	3
بيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحد	4
بيان التدفقات النقدية الموحد	5
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة	6 - 21

إرنست ويونغ

محاسبون قانونيون
صندوق بريد ١٣٦
الطابق ١١ – برج الغيث
شارع حمدان
أبوظبي – الإمارات العربية المتحدة
هاتف ٤٤٠٠ ٤١٧ ٢ ٩٧١+
٧٥٢٢ ٦٢٧ ٢ ٩٧١+
فاكس ٣٣٨٣ ٦٢٧ ٢ ٩٧١+
www.ey.com/me

التقرير حول البيانات المالية
تقرير مدققي الحسابات المستقلين

أصحاب المعالي أعضاء مجلس المحافظين
صندوق النقد العربي
أبوظبي

التقرير حول البيانات المالية
لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة على الصفحات من 2 إلى 21 لصندوق النقد العربي ("الصندوق") ولبرنامج تمويل التجارة العربية ("المؤسسة التابعة") والتي تتضمن بيان المركز المالي الموحد كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2009، وبيان الدخل الموحد وبيانات الدخل الشامل والتغيرات في حقوق المساهمين الموحدة وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية
إن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل لهذه البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية. تتضمن هذه المسؤولية تصميم وتطبيق والمحافظة على نظام الرقابة الداخلية المعني بإعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة وخالية من الأخطاء المادية سواء كان ذلك نتيجة لاحتيال أو خطأ واختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المناسبة وإعداد التقديرات المحاسبية المعقولة حسب الظروف.

مسؤولية مدققي الحسابات
إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه البيانات المالية استناداً إلى أعمال تدقيقنا. لقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب منا الالتزام بمتطلبات آداب المهنة وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية خالية من أية أخطاء مادية.

يتضمن التدقيق القيام بالإجراءات للحصول على أدلة التدقيق حول المبالغ والافصاحات الواردة في البيانات المالية. إن الإجراءات المختارة تعتمد على تقدير مدققي الحسابات وتشمل تقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء نتيجة لاحتيال أو خطأ. وعند تقييم هذه المخاطر، يأخذ المدقق بعين الاعتبار نظام الرقابة الداخلية المعني بإعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة لكي يتم تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلية للصندوق. ويتضمن التدقيق أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي أجرتها الإدارة وكذلك تقييم العرض العام للبيانات المالية.

وباعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر لنا أساساً لرأينا حول البيانات المالية الموحدة.

الرأي
في رأينا أن البيانات المالية الموحدة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للصندوق والمؤسسة التابعة كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2009 وعن أداءه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

تقرير القوانين والأحكام الأخرى
إننا نؤكد أيضاً أننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات اللازمة لتدقيقنا، وأن الصندوق يحتفظ بسجلات مالية منتظمة وأن البيانات المالية تتفق مع ما جاء في تلك السجلات وأن مجموع المصروفات الإدارية للسنة يتوافق مع القوانين المالية المعمول بها في الصندوق وضمن الحدود المرسومة لها في الميزانية الإدارية. لقد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي نحتاجها بهدف التدقيق وحسب علمنا واعتقادنا لم تقع خلال السنة مخالفات لاتفاقية الصندوق على وجه قد يكون له تأثير مادي على الصندوق أو سير عمله أو على المركز المالي. وأن الصندوق يلتزم ببنود التأسيس ذات الصلة.

إرنست ويونغ
4 آذار (مارس) 2010

صندوق النقد العربي

المركز المالي الموحد
31 كانون الأول (ديسمبر) 2009

	ايضاح	2009 ألف دينار عربي حسابي	2008 ألف دينار عربي حسابي
الموجودات			
ودائع لأجل لدى البنوك وحسابات جارية وتحت الطلب		**1,706,966**	1,223,733
محفظة الاستثمارات المالية	3	**882,405**	680,730
ودائع لدى البنوك المركزية للدول الأعضاء	4	**5,336**	5,336
خطوط الائتمان	5	**108,886**	89,954
قروض للدول الأعضاء	6	**318,273**	251,110
حسابات مدينة وموجودات أخرى	7	**21,021**	31,404
إجمالي الموجودات		**3,042,887**	2,282,267
حقوق المساهمين والمطلوبات			
حقوق المساهمين			
رأس المال المصرح والمكتتب به		600,000	600,000
رأس المال المدفوع	8	**596,040**	596,040
الاحتياطيات	9	**330,415**	295,769
إجمالي حقوق المساهمين		**926,455**	891,809
حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة	10	**73,588**	73,724
المطلوبات			
ودائع من المؤسسات النقدية والمالية العربية	11	**1,949,294**	1,219,122
حسابات دائنة ومطلوبات أخرى	12	**93,550**	97,612
إجمالي المطلوبات		**2,042,844**	1,316,734
إجمالي حقوق المساهمين والمطلوبات		**3,042,887**	2,282,267

د. جاسم المناعي
المدير العام رئيس مجلس الإدارة

تمت الموافقة على هذه البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس المديرين التنفيذيين بتاريخ 04 آذار (مارس) 2010.
تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 22 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.
إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحة 1.

صندوق النقد العربي

بيان الدخل الموحد
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2009

	إيضاح	2009 ألف دينار عربي حسابي	2008 ألف دينار عربي حسابي
الدخل			
فوائد ورسوم على قروض الدول الأعضاء		**11,168**	14,149
فوائد ورسوم على خطوط الائتمان		**1,902**	3,896
إيرادات الاستثمارات المالية	*13*	**15,925**	9,380
فوائد على الودائع لدى البنوك والحسابات الجارية وتحت الطلب		**23,525**	35,181
إيرادات أخرى		**362**	356
		52,882	62,962
فوائد على الودائع المقبولة من المؤسسات النقدية والمالية العربية		**(11,937)**	(27,030)
		40,945	35,932
الإنفاق			
مصروفات إدارية وعمومية	*15*	**3,949**	3,780
نفقات معونة فنية	*16*	**367**	290
مساهمة في المبادرة الدولية لمساندة الدول عالية المديونية منخفضة الدخل (HIPC)	*17*	**404**	358
		4,720	4,428
صافي الدخل قبل حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة		**36,225**	31,504
حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة		**(1,163)**	(1,328)
صافي الدخل		**35,062**	30,176

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 22 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.
إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحة 1.

صندوق النقد العربي

البيانات الموحدة للدخل الشامل والتغيرات في حقوق المساهمين
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2009

	رأس المال المدفوع	احتياطي عام	احتياطي طوارئ	احتياطي التغير في قيم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع	المجموع
	ألف دينار عربي حسابي				
2008					
الدخل الشامل					
صافي الدخل لسنة 2008	-	30,176	-	-	30,176
التغيرات غير المحققة في قيم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع، بعد استبعاد ما يخص المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة	-		-	(8,795)	(8,795)
صافي الدخل الشامل	-	**30,176**	-	**(8,795)**	**21,381**
التغير في حقوق المساهمين					
الرصيد في 1 يناير 2008	596,040	157,592	120,000	438	874,070
المحول إلى احتياطي الطوارئ	-	(5,000)	5,000	-	
تخصيص (سادس) لدعم الشعب الفلسطيني	-	(3,642)	-	-	(3,642)
الرصيد في 31 ديسمبر 2008	**596,040**	**179,126**	**125,000**	**(8,357)**	**891,809**
2009					
الدخل الشامل					
صافي الدخل لسنة 2009	-	35,062	-	-	35,062
التغيرات غير المحققة في قيم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع، بعد استبعاد ما يخص المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة	-	-	-	2,602	2,602
صافي الدخل الشامل	-	**35,062**	-	**2,602**	**37,664**
التغير في حقوق المساهمين					
الرصيد في 1 يناير 2009	596,040	179,126	125,000	(8,357)	891,809
المحول إلى احتياطي الطوارئ	-	(5,000)	5,000	-	-
تخصيص (سابع) لدعم الشعب الفلسطيني	-	(3,018)	-	-	(3,018)
الرصيد في 31 ديسمبر 2009	**596,040**	**206,170**	**130,000**	**(5,755)**	**926,455**

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 22 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.
إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحة 1.

صندوق النقد العربي

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2009

	إيضاح	2009 ألف دينار عربي حسابي	2008 ألف دينار عربي حسابي
أنشطة العمليات			
صافي الدخل للسنة		**35,062**	30,176
معدلاً بما يلي:			
استهلاك الموجودات الثابتة		**72**	58
التغير في حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة		**567**	1,927
		35,701	32,161
سحوبات القروض		**(96,687)**	(7,890)
تسديدات القروض		**29,524**	29,963
التغير في خطوط الائتمان		**(18,932)**	12,450
التغير في الحسابات المدينة والموجودات الأخرى		**10,369**	(7,769)
التغير في الحسابات الدائنة والمطلوبات الأخرى		**(5,537)**	(5,554)
التغير في الودائع البنكية المستحقة بعد ستة أشهر من تاريخ الميزانية		**(52,795)**	28,812
التغير في الودائع من المؤسسات النقدية والمالية		**730,172**	642,879
صافي النقد من أنشطة العمليات		**631,815**	725,052
أنشطة الاستثمار			
تكاليف شراء الموجودات الثابتة		**(58)**	(95)
التغير في الاستثمارات بصناديق الاستثمارات البديلة		**9,897**	22,137
التغير في السندات والأوراق المالية - متاحة للبيع		**31,445**	59,824
التغير في السندات والأوراق المالية - حتى تاريخ الاستحقاق		**(240,415)**	(181,343)
صافي النقد المستخدم في أنشطة الاستثمار		**(199,131)**	(99,477)
أنشطة التمويل			
توزيعات أرباح مدفوعة للمساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة		**(703)**	(2,011)
تخصيصات مدفوعة لدعم الشعب الفلسطيني		**(1,543)**	(643)
صافي النقد المستخدم في أنشطة التمويل		**(2,246)**	(2,654)
صافي الزيادة في النقد والبنود المعادلة للنقد		**430,438**	622,921
النقد والبنود المعادلة للنقد في بداية السنة		**1,158,566**	535,645
النقد والبنود المعادلة للنقد في نهاية السنة	*19*	**1,589,004**	1,158,566

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 22 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.
إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحة 1.

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2009

1 نشاط الصندوق

صندوق النقد العربي هو مؤسسة مالية عربية إقليمية تأسست عام 1976 وبدأت في ممارسة نشاطها في شهر أبريل من عام 1977، وذلك بهدف إرساء المقومات النقدية للتكامل الاقتصادي العربي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في جميع الدول العربية. ومع انضمام جمهورية جيبوتي عام 1996 وجمهورية القمر المتحدة عام 1999 أصبح الصندوق يضم في عضويته جميع الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية. إن مقر الصندوق كائن في مدينة أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة وعنوانه هو ص ب 2818، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.

2 السياسات المحاسبية الهامة

أ) أسس الإعداد

أعدت البيانات المالية الموحدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات المعدة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية، ووفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، فيما عدا تقييم العقود الآجلة للعملات الأجنبية، ومحفظة الاستثمارات المالية المتاحة للبيع، والاستثمارات المالية في صناديق الاستثمار البديلة والتي تقيم وفقاً للقيمة العادلة. بمقتضى اتفاقية الصندوق أعدت البيانات المالية الموحدة بالدينار العربي الحسابي الذي يعادل ثلاث من وحدات حقوق السحب الخاصة كما يحدد قيمتها صندوق النقد الدولي، ولأغراض العرض تم تدوير المبالغ لأقرب ألف.

إن إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، يشتمل على تقديرات من قبل الإدارة تنعكس على تطبيق السياسات المحاسبية وعلى المبالغ المدرجة في البيانات المالية للموجودات، والمطلوبات، والدخل والإنفاق. وترتكز الافتراضات التي بنيت عليها تلك التقديرات على الخبرة السابقة وعوامل أخرى يعتقد أنها مناسبة في ظل الظروف القائمة. وتخضع التقديرات والافتراضات إلى مراجعة دورية تهدف إلى تحديد قيمة الأصول والمطلوبات والاعتراف بنتائجها في الفترة التي يتم فيها المراجعة إذا كانت تلك المراجعة تؤثر على تلك الفترة فقط، أو في الفترة التي تمت فيها المراجعة والفترات اللاحقة إذا كانت المراجعة تؤثر على الفترة الحالية والفترات اللاحقة. ولقد تم تطبيق السياسات المحاسبية وطرق الاحتساب بصورة تتسق مع كافة الفترات المعروضة في هذه البيانات المالية الموحدة، مع تبني معايير التقارير المالية الدولية الجديدة التي بدأ تطبيقها اعتباراً من 01 كانون الأول 2009 والتي تتطلب إضافة "بيان الدخل الشامل" وإفصاحات إضافية عن تقييم الأدوات المالية حسب تصنيفها، ولم ينجم عنها أي تأثير على نتائج الصندوق أو مركزه المالي المّوحد.

ب) أسس توحيد البيانات المالية

تضم البيانات المالية الموحدة البيانات المالية لصندوق النقد العربي ("الصندوق") والبيانات المالية لبرنامج تمويل التجارة العربية ("المؤسسة التابعة") الذي يمتلك الصندوق فيها نسبة تفوق 50% من رأس المال المكتتب به والمدفوع بالكامل كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2009 و2008 وكما هو موضح في الإيضاح رقم 10. وقد تم تأسيس المؤسسة التابعة من قبل مجلس المحافظين لصندوق النقد العربي بموجب القرار رقم (4) لسنة 1989 بهدف تشجيع وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عن طريق توفير التمويل اللازم لذلك على شكل خطوط ائتمان يتم منحها للمصدرين والمستوردين العرب في الدول الأعضاء. وتتخذ المؤسسة التابعة من مدينة أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة مقراً لها. لقد تم استبعاد جميع المعاملات الجوهرية التي تمت بين الصندوق والمؤسسة التابعة والأرصدة المتعلقة بها عند إعداد البيانات المالية الموحدة.

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2009

ج) الأدوات المالية: التحقق والقياس

فيما يلي السياسات التي تم تطبيقها فيما يتعلق بتعريف الأدوات المالية وتحققها وقياسها.

(1) **التحقق الابتدائي**
تقيم جميع الأدوات المالية أساسا بالتكلفة التي تمثل القيمة العادلة لما تم دفعه مضافا إليها التكاليف الأخرى المرتبطة باقتناء تلك الأدوات المالية.

(2) **الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى استحقاقها - بالتكلفة المعدلة بإطفاء العلاوة أو الخصم**
تشمل السندات والأوراق المالية المشتراة بقصد الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها. وتقيم بالتكلفة المعدلة بإطفاء العلاوة أو الخصم. وتدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن بيع هذه الاستثمارات أو الناتجة عن انخفاض دائم في قيمتها، أو الناتجة عن الإطفاء العادي للعلاوة أو الخصم، في بيان الدخل.

(3) **الاستثمارات المالية - بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل**
كانت حتى 31 يوليو 2008 تتمثل في الاستثمارات في صناديق متخصصة بالاستثمارات البديلة، والتي تقيم وفقاً لصافي قيمة الموجودات كما في تاريخ الميزانية العمومية، باعتبارها تمثل القيمة العادلة، ويدرج التغير في صافي قيمة الموجودات في بيان الدخل.

(4) **الاستثمارات المالية المتاحة للبيع – بالقيمة العادلة من خلال الاحتياطيات**
تشمل الاستثمارات بالسندات والأوراق المالية غير تلك المشتراة بقصد الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها والاستثمارات بصناديق الاستثمارات البديلة بدءاً من أوّل آب أغسطس 2008. ولا تشمل قروض أو ذمم مدينة منشؤها الصندوق أو المؤسسة التابعة. وتقيم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة كما في تاريخ الميزانية العمومية، وتدرج فروقات التقييم في حساب فروقات إعادة تقييم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع ضمن الاحتياطيات في حقوق المساهمين حتى يتم بيع هذه الاستثمارات أو تحصيل قيمتها أو حدوث انخفاض دائم في قيمتها، حينئذٍ تدرج الأرباح أو الخسائر المتراكمة التي سبق إدراجها ضمن حقوق المساهمين في بيان الدخل.

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع وفقاً لأسعار السوق المعلنة في حالة توفرها أو وفقاً للأسعار المتداولة بين المتعاملين في الأسواق المالية أو باستخدام طرق التسعير المتوفرة من خلال الجهات المتخصصة في تقديم خدمات المعلومات المالية والأسعار.

(5) **القروض والأرصدة المدينة**
تقيم القروض للدول الأعضاء المقدمة من قبل الصندوق، وخطوط الائتمان المقدمة من قبل المؤسسة التابعة بالتكلفة.

(6) تقيم الموجودات والمطلوبات المالية التي لم يرد ذكرها في الفقرات (2) إلى (5) أعلاه، بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

(7) تقيد مشتريات ومبيعات الاستثمارات المالية على أساس تاريخ إجراء التعامل.

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2009

د) قيمة الموجودات المالية

يتم إجراء تقييم دوري في تاريخ الميزانية العمومية لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على حدوث انخفاض دائم في قيمة أحد الموجودات المالية كما يلي:

(1) القروض للدول الأعضاء
يتبع الصندوق سياسة تكوين مخصص مقابل أقساط الفوائد للدول المتأخرة بالسداد لأكثر من سنة، كما يتم تكوين مخصص مقابل الفوائد التأخيرية المحتسبة على متأخرات أقساط القروض والفوائد. ويسعى الصندوق مع تلك الدول للتوصل إلى تسويات لسداد متأخراتها.

(2) الاستثمارات المالية
يتم مراجعة الاستثمارات دورياً لتقييم مدى تعرضها لانخفاض دائم في قيمتها عندما يكون هنالك انخفاض هام أو دائم في القيمة العادلة بالمقارنة مع التكلفة. وتتطلب عملية تحديد فيما إذا كان الانخفاض هام أو دائم إلى تقديرات ترتكز بشكل رئيسي إلى وجود دليلٍ على تراجع الوضع الائتماني أو التمويلي للمؤسسات المستثمر بأدواتها. وفي حال وجود دليل موضوعي علي حدوث انخفاض دائم في قيمة أحد الموجودات المالية، يتم تقدير القيمة المتوقع تحصيلها من تلك الموجودات المالية، واحتساب الخسارة الناتجة عن الانخفاض في القيمة على أساس الفرق ما بين القيمة المتوقع تحصيلها والقيمة المدرجة بها كما يلي:

- بالنسبة للموجودات المالية المقومة على أساس التكلفة، يتم تخفيض القيمة الدفترية لتلك الموجودات إلى القيمة المتوقع تحصيلها إما مباشرة أو من خلال تكوين حساب مخصص، ويتم إدراج مبلغ الخسارة ضمن بيان الدخل للفترة.
- بالنسبة للموجودات المالية المتاحة للبيع والتي يتم تقييمها بالقيمة العادلة من خلال الاحتياطيات، وكانت الخسارة قد أدرجت في السابق ضمن حقوق المساهمين (أي أن القيمة المتوقع تحصيلها كانت أقل من التكلفة الأصلية)، تحول صافي الخسارة المتراكمة والمسجلة ضمن حقوق المساهمين إلى بيان الدخل للفترة.

هـ) العملات الأجنبية

(1) المعاملات بالعملات الأجنبية
تسجل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في وقت إجراء المعاملات. وتحول أرصدة الموجودات (باستثناء الموجودات الثابتة) والمطلوبات المسجلة بالعملات الأجنبية في تاريخ الميزانية العمومية إلى وحدات حقوق السحب الخاصة طبقاً لأسعار الصرف الصادرة عن صندوق النقد الدولي لذلك التاريخ. ويتم تقييم العقود الآجلة للعملات الأجنبية بأسعار السوق في تاريخ الميزانية العمومية والتي تتوافق مع تواريخ استحقاقاتها، ويدرج صافي الأرباح أو الخسائر الناتجة عن عمليات التحويل في بيان الدخل.

تسجل الموجودات الثابتة بأسعار الصرف السائدة عند شراءها.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2009

هـ) العملات الأجنبية *(تابع)*

(2) البيانات المالية للمؤسسة التابعة

يحتفظ الصندوق بموجوداته بعملات مختلفة قابلة للتحويل وبشكل متوافق مع أوزان سلة العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة. وقد قام الصندوق في أيار (مايو) 2000 بتضمين قيمة الاستثمار في المؤسسة التابعة في شريحة الدولار الأمريكي ضمن موجودات الصندوق بالعملات الأجنبية المتوافقة مع سلة العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة وبالتالي، أصبحت الفروقات الناتجة عن تحويل عملة البيانات المالية للمؤسسة التابعة تغطى بالفروقات المقابلة الناتجة عن تحويل عملات الجزء المتبقي من موجودات الصندوق.

(3) الأدوات المالية المشتقة

يستعمل كل من الصندوق والمؤسسة التابعة أدوات مالية مشتقة، وعقود مبادلات عملات، وعقود صرف آجلة لإدارة مخاطر العملات الأجنبية. ولا يقوم الصندوق أو المؤسسة التابعة بالاحتفاظ أو بإصدار أدوات مالية مشتقة بهدف المتاجرة.

و) استهلاك الموجودات الثابتة

تستهلك تكلفة الموجودات الثابتة على أقساط سنوية متساوية على مدى أعمارها الاقتصادية المتوقعة.

ز) التزامات التقاعد ومكافآت نهاية الخدمة

يتم احتساب صافي التزامات الصندوق الناشئ عن نظام تقاعد العاملين المحدد المنافع للمستفيدين، عن طريق تقدير مبلغ المكافآت المستقبلية المستحقة للمستفيدين نظير الخدمات عن الفترات الحالية والسابقة. ويقوم خبير اكتواري، مرة كل ثلاث سنوات، بتقييم القيمة الحالية للالتزامات ومقارنتها مع موجودات صندوق التقاعد. وتدرج موجودات نظام تقاعد العاملين والدخل الناتج عنها والالتزامات المترتبة عليها في بيانات مستقلة عن البيانات المالية الموحدة.

وبالنسبة للموظفين غير المشمولين بنظام التقاعد يتم احتساب مكافآت نهاية الخدمة لهم وفقاً للأنظمة المطبقة.

ح) احتساب الإيرادات

يتم احتساب الفوائد المستحقة القبض والفوائد المستحقة الدفع على أساس المبلغ وسعر الفائدة تناسبا مع الفترة الزمنية المتعلقة بهما.

ط) النقد والبنود المعادلة للنقد

لأغراض العرض في بيان التدفقات النقدية يمثل بند النقد والبنود المعادلة للنقد، الحسابات الجارية وتحت الطلب لدى البنوك وصندوق النقد الدولي، والودائع لأجل لدى البنوك التي تستحق خلال ستة أشهر من تاريخ الميزانية العمومية.

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2009

3 محفظة الاستثمارات المالية

تتكون محفظة الاستثمارات المالية من أدوات ذات تقييم ائتماني عالٍ صادرة عن حكومات أو منظمات دولية أو مؤسسات أو بنوك.

وفقاً للتعديل الذي أعلنه مجلس معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية للتقارير المالية في تشرين أول (أكتوبر) 2008 على معيار المحاسبة الدولية رقم (39) والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7) المتعلقين بالأدوات المالية، نتيجة للأزمة المالية العالمية باعتبارها حدثاً استثنائياً، وحيث أن هذا التعديل ينطبق على الاستثمارات بصناديق الاستثمارات البديلة التي تتكون من أدوات متداولة والتي كانت تدرج بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، فقد تم إعادة تصنيف تلك الاستثمارات إلى استثمارات مالية متاحة للبيع بالقيمة العادلة من خلال الاحتياطيات بدءاً من أول آب (أغسطس) 2008. وبلغت قيمة تلك الاستثمارات بتاريخ إعادة التصنيف 62,043 ألف دينار عربي حسابي. وبموجب سياسة تقييم الاستثمارات، فقد تم إدراج الفرق في قيم تلك الاستثمارات بعد ذلك التاريخ في حساب التغير في قيم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع ضمن الاحتياطيات بحقوق المساهمين، وتتكون محفظة الاستثمارات المالية من التالي:

	2009 **ألف دينار** **عربي حسابي**	2008 ألف دينار عربي حسابي
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الاحتياطيات:		
استثمارات بصناديق الاستثمارات البديلة – متاحة للبيع	**41,444**	47,011
استثمارات بسندات وأوراق مالية - متاحة للبيع	**46,073**	79,246
	87,517	126,257
استثمارات بسندات وأوراق محتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها - بالتكلفة المعدلة بإطفاء العلاوة أو الخصم	**794,888**	554,473
	882,405	680,730

التغير في قيم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

	2009 **ألف دينار** **عربي حسابي**	**2008** **ألف دينار** **عربي حسابي**
• التغير في قيم الاستثمارات بصناديق الاستثمارات البديلة	**(5,521)**	(9,851)
• التغير في قيم السندات والأوراق المالية	**(234)**	1,494
	(5,755)	(8,357)

قيمة الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

بلغت القيمة في السوق للاستثمارات بالسندات والأوراق المالية المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها 792,428 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2009 *(2008: 546,893 ألف دينار عربي حسابي)*.

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2009

4 ودائع لدى البنوك المركزية

تمثل هذه الودائع المبالغ التي دفعتها الدول الأعضاء بالعملات الوطنية كحصتها في رأس مال الصندوق، وهي مودعة لدى البنوك المركزية لهذه الدول تنفيذا للمادة الرابعة عشرة من اتفاقية الصندوق.

5 خطوط الائتمان

يمثل هذا البند خطوط ائتمان مقدمة من قبل المؤسسة التابعة بهدف تمويل المبادلات التجارية للدول العربية وتشجيع التبادل التجاري فيما بينها.

	2009 ألف دينار عربي حسابي	2008 ألف دينار عربي حسابي
الرصيد في 1 كانون الثاني (يناير)	**89,954**	102,404
سحوبات خلال السنة	**164,993**	167,546
	254,947	269,950
تسديدات خلال السنة	**(144,487)**	(182,654)
فروقات التحويل إلى الدينار العربي الحسابي	**(1,574)**	2,658
الرصيد في 31 كانون الأول (ديسمبر)	**108,886**	89,954

بلغت الأرصدة غير المسحوبة من خطوط الائتمان أو التخصيصات المتعاقد عليها والسارية كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2009 ما يعادل 8 ألف دينار عربي حسابي *(2008: 166 ألف دينار عربي حسابي)*.

6 قروض للدول الأعضاء

	2009 ألف دينار عربي حسابي	2008 ألف دينار عربي حسابي
الرصيد في 1 كانون الثاني (يناير)	**251,110**	226,218
سحوبات خلال السنة	**96,687**	7,890
فوائد مرسملة خلال السنة نتيجة إعادة هيكلة مديونية		46,965
	347,797	281,073
تسديدات خلال السنة	**(29,524)**	(29,963)
الرصيد في 31 كانون الأول (ديسمبر)	**318,273**	251,110

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2009

6. قروض للدول الأعضاء *(تابع)*

يتضمن رصيد القروض للدول الأعضاء كما في 31 ديسمبر 2009 قروضاً مستحقة وغير مستلمة تبلغ 14,876 ألف دينار عربي حسابي *(2008: 14,876 ألف دينار عربي حسابي)*. وبموجب قرار مجلس المحافظين رقم (6) لسنة 1995 يتم تمديد تعليق عضوية الدولة المعنية لحين تمكنها من التوصل إلى اتفاق مع الصندوق لحل مشكلة المتأخرات.

كما يتضمن رصيد القروض القائمة بذمة الدول المقترضة الأرصدة غير المحققة من مبالغ الفوائد المرسملة في إطار إعادة هيكلة مديونية دولتين مقترضتين. حيث تم إعادة تنظيم وضع مديونية إحداهما بموجب اتفاقية إعادة هيكلة موقعة في 24 مارس 2004، لتأخذ في الاعتبار رسملة فوائد بمبلغ 39,870 ألف دينار عربي حسابي بذلك التاريخ. كما تم إعادة تنظيم مديونية الدولة الثانية بموجب اتفاقية موقعة في 14 يونيو 2008، تضمنت رسملة فوائد بقيمة 46,965 ألف دينار عربي حسابي بذلك التاريخ. ويتبع الصندوق سياسة تحقيق الفوائد المرسملة تناسباً مع تسديدات المديونية المعاد هيكلتها. ولذلك تم إدراج رصيد الفوائد المرسملة وغير المحققة كإيرادات مؤجلة ضمن بند حسابات دائنة ومطلوبات أخرى، ليتم تحويلها تدريجياً إلى بيان الدخل انسجاماً مع تسديدات المديونية.

بلغت الأرصدة غير المسحوبة من القروض المتعاقد عليها والسارية كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2009 ما قيمته 34,398 ألف دينار عربي حسابي *(2008: 32,582 ألف دينار عربي حسابي)*.

7 حسابات مدينة وموجودات أخرى

	2009 ألف دينار عربي حسابي	2008 ألف دينار عربي حسابي
إجمالي الفوائد المستحقة	**95,663**	101,384
ينزل: فوائد مجنبة على القروض	**(45,611)**	(45,611)
ومستحقات الفوائد المتأخرة على القروض	**(39,392)**	(37,851)
	10,660	17,922
مساهمة في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار	**6,018**	6,367
موجودات ثابتة	**259**	273
أرصدة مدينة أخرى	**4,084**	6,842
	21,021	31,404

تتكون مساهمة الصندوق في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار من 8,118 سهماً بقيمة أسمية ألف دينار كويتي للسهم الواحد تعادل قيمتها بتاريخ المساهمة 27.5 مليون دولار أمريكي. وكان مجلس محافظي صندوق النقد العربي قد وافق بتاريخ 16 نيسان (أبريل) 2002 بموجب قراره رقم (6) المساهمة في زيادة رأس مال المؤسسة بذلك المبلغ وتم تسديده بالكامل.

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2009

8 رأس المال المدفوع

	2009 ألف دينار عربي حسابي	2008 ألف دينار عربي حسابي
رأس المال المكتتب به والمقرر دفعه		
(12,000 سهم بقيمة 50 ألف دينار عربي حسابي للسهم)	**600,000**	600,000
رأس المال غير المدفوع	**(3,960)**	(3,960)
رأس المال المدفوع	**596,040**	596,040

يمثل رأس المال غير المدفوع حصة فلسطين المقررة من رأس مال الصندوق. وقد تم تأجيل مطالبة فلسطين بتسديدها استنادا لقرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1978.

9 الاحتياطيات

بموجب قراري مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1989 ورقم (4) لسنة 2000، يتم تحويل مبلغ 5 مليون دينار عربي حسابي أو 10% من صافي الدخل للسنة أيهما أكبر إلى احتياطي الطوارئ، ويستخدم هذا الاحتياطي لمقابلة أية خسارة غير متوقعة مستقبلاً .

يتضمن الاحتياطي العام كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2009 مبلغ 38,849 ألف دينار عربي حسابي (2008: 38,271 ألف دينار عربي حسابي)، يمثل حصة الصندوق من احتياطيات المؤسسة التابعة.

خصص مجلس محافظي صندوق النقد العربي بموجب قراره رقم (6) لسنة 2009، تخصيصاً سابعاً لصالح الجهود المبذولة لرفع المعاناة عن أبناء الشعب الفلسطيني بنسبة 10% من صافي الدخل لسنة 2008 (ما قيمته 3,018 ألف دينار عربي حسابي)، وكان المجلس قد أقر تخصيصاً سادساً للهدف نفسه بموجب قراره رقم (3) لسنة 2008 بنسبة 10% من صافي الدخل لسنة 2007 (ما قيمته 3,642 ألف دينار عربي حسابي).

وفيما يتعلق بحقوق الدول الأعضاء في الاحتياطيات، فقد أقرّ مجلس المحافظين بقراره رقم (3) لسنة 2005، تطبيق قاعدة الوزن المرجح (التي تستند إلى حصص رأس المال المدفوعة نقداً من الدول الأعضاء وتاريخ دفعها) في تحديد حصص الدول من الدخل والحقوق في الاحتياطيات وذلك في ظل التفاوت الزمني في سداد أقساط رأس المال.

لاحقاً لتاريخ المركز المالي أوصى مجلس إدارة المؤسسة التابعة بتوزيعات أرباح للمساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة بمبلغ 2,180 ألف دولار أمريكي يعادل 464 ألف دينار عربي حسابي. (2008: 3,270 ألف دولار أمريكي، ما يعادل 708 ألف دينار عربي حسابي).

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2009

10 حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة

يمثل بند حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة (برنامج تمويل التجارة العربية) حصة أولئك المساهمين في صافي موجودات المؤسسة التابعة كما في تاريخ الميزانية العمومية، والتي تقيّم بعملة الأساس للمؤسسة التابعة وهي الدولار الأمريكي. وقد بلغت نسبة حصتهم 44.31% في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2009 و2008.

	2009 ألف دولار أمريكي	2008 ألف دولار أمريكي
حقوق المساهمين في المؤسسة التابعة:		
- رأس المال المدفوع في نهاية السنة	**492,075**	492,075
- الاحتياطيات في نهاية السنة	**276,976**	262,925
- صافي الدخل للسنة	**12,078**	13,881
إجمالي حقوق المساهمين	**781,129**	768,881
نسبة حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة	**%44.31**	%44.31
قيمة حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة بعملة الأساس للمؤسسة	**346,086**	340,660

	2009 ألف دينار عربي حسابي	2008 ألف دينار عربي حسابي
قيمة حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة بعملة الأساس للصندوق – الدينار العربي الحسابي	**73,588**	73,724

11 ودائع من المؤسسات النقدية والمالية

يتم قبول ودائع من مؤسسات النقد والبنوك المركزية العربية لقاء فائدة متفق عليها وذلك في إطار تحقيق الصندوق لأهدافه واستناداً إلى الوسائل التي أجازتها المادة الخامسة من اتفاقية تأسيسه.

12 حسابات دائنة ومطلوبات أخرى

	2009 ألف دينار عربي حسابي	2008 ألف دينار عربي حسابي
أرصدة فوائد مرسملة غير محققة (إيضاح رقم 6)	**78,341**	79,922
معاملات استثمارية قيد الدفع وعقود إعادة الشراء	**6,439**	6,016
فوائد مستحقة الدفع	**1,062**	5,761
أرصدة دائنة أخرى	**7,708**	5,913
	93,550	97,612

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2009

13 إيرادات الاستثمارات المالية

	2009 ألف دينار عربي حسابي	2008 ألف دينار عربي حسابي
الاستثمارات بصناديق الاستثمارات البديلة – متاحة للبيع	**(2,224)**	(4,630)
السندات والأوراق المالية – متاحة للبيع	**3,629**	2,945
السندات والأوراق المالية محتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها	**14,520**	11,065
	15,925	9,380

14 المشتقات المالية

يقوم الصندوق، وفق ما حددته القواعد الإرشادية للاستثمار، بعمليات التحوّط اللازمة لتحييد الودائع والاستثمارات المالية بالعملات الأجنبية من مخاطر تغيرات أسعار الصرف وذلك ضمن الحدود المرسومة في سياسة الاستثمار. ويتم ذلك باستخدام مشتقات الأدوات المالية المتمثلة بالعقود الآجلة للعملات الأجنبية.

15 مصروفات إدارية وعمومية

تتضمن المصروفات الإدارية والعمومية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2009 مكافآت مجلس الإدارة ورواتب وتكاليف الموظفين بمبلغ 3,255 ألف دينار عربي حسابي *(2008: 3,192 ألف دينار عربي حسابي)*. وقد بلغ عدد الموظفين في الصندوق والمؤسسة التابعة 181 في نهاية عام 2009 *(2008: 174 موظفاً)*.

16 نفقات معونة فنية

	2009 ألف دينار عربي حسابي	2008 ألف دينار عربي حسابي
دورات تدريبية وندوات	**262**	182
معونة فنية مباشرة للدول الأعضاء	**105**	108
	367	290

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2009

17 مساهمة في المبادرة الدولية لمساندة الدول عالية المديونية منخفضة الدخل (HIPC)

اعتمد مجلس المحافظين من خلال القرار رقم (1) لسنة 2003، تقديم مساهمة من خلال المشاركة في المبادرة الدولية لمساندة الدول عالية المديونية منخفضة الدخل (HIPC) والخاصة بحالة الجمهورية الإسلامية الموريتانية. وتطبيقاً لهذا القرار اعتمد المجلس برنامج إعفاء جزئي من المديونية القائمة قبل 30 يونيو 2003، يتم من خلاله إعفاء الجمهورية الإسلامية الموريتانية جزئياً من أقساط أصل القروض وفوائدها عند استحقاقها خلال الفترة من 30 يونيو 2003 إلى أكتوبر 2007. وحيث أن الإعفاء الجزئي مشروط بقيام الجمهورية الإسلامية الموريتانية بتسديد الجزء المتبقي من أقساط أصل القروض وفوائدها عند استحقاقها، فإنه يتم تحميل بيان الدخل بالجزء المعفى من الأقساط المستحقة خلال الفترة التي تقوم الجمهورية الإسلامية الموريتانية بتسديد الجزء المستحق عليها. وفي إطار المبادرة نفسها، قدم الصندوق للجمهورية الإسلامية الموريتانية خلال عام 2005 قرضاً ممتداً أكثر تيسيراً يتضمن إعفاءات من استحقاقات أقساط الفائدة وجزء من القسط الأخير من أصل القرض. ويتم تحميل بيان الدخل للفترة التي تغطيها البيانات المالية بإعفاءات الفوائد المحتسبة على القرض على أساس الاستحقاق.

	2009 **ألف دينار** **عربي حسابي**	2008 ألف دينار عربي حسابي
الرصيد الإجمالي للإعفاءات حتى 31 كانون الأول (ديسمبر)	**4,338**	3,934
الرصيد الإجمالي للإعفاءات في بداية السنة	**(3,934)**	(3,576)
الإعفاءات التي تم تحميلها في بيان الدخل للسنة	**404**	358

18 الأموال المدارة

يسند الصندوق والمؤسسة التابعة لعدد من مدراء المحافظ الخارجيين المتخصصين في هذا الشأن، إدارة جزء من المحافظ الاستثمارية وذلك مقابل أتعاب متفق عليها وفقاً للاتفاقيات المبرمة معهم. وقد بلغت قيمة الأموال المدارة من قبلهم 88,919 ألف دينار عربي حسابي في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2009 (*2008: 128,163 ألف دينار عربي حسابي*).

بلغت الأموال المدارة من قبل صندوق النقد العربي لصالح منظمات ودول عربية 80,041 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2009 (*2008: 79,059 ألف دينار عربي حسابي*).

19 النقد والبنود المعادلة للنقد

	2009 **ألف دينار** **عربي حسابي**	2008 ألف دينار عربي حسابي
حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك وصندوق النقد الدولي	**3,774**	4,798
ودائع لأجل لدى البنوك	**1,703,192**	1,218,935
ينزل: ودائع تستحق بعد ستة أشهر من تاريخ الميزانية العمومية	**(117,962)**	(65,167)
	1,589,004	1,158,566

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2009

20 التوزيع الجغرافي للمحفظة الاستثمارية الكلية

تتكون المحفظة الاستثمارية الكلية من الحسابات الجارية وتحت الطلب لدى البنوك وصندوق النقد الدولي، وودائع لأجل لدى البنوك، والتي يتم بيان التوزيع الجغرافي لها وفقاً لمكان وجودها، بالإضافة إلى محفظة الاستثمارات المالية، التي تتكون من السندات والأوراق المالية، والتي يتم بيان التوزيع الجغرافي لها وفقاً لمكان الجهة المصدرة لها. وقد كان التوزيع الجغرافي لأموال المحفظة الاستثمارية الكلية كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) كالآتي:

	2009 ألف دينار عربي حسابي	2008 ألف دينار عربي حسابي
الدول العربية	**932,894**	881,274
أوروبا	**1,218,896**	889,704
أمريكا الشمالية وكندا	**145,057**	102,368
الشرق الأقصى والباسيفيكي	**278,651**	29,966
المنظمات الدولية	**13,873**	1,151
	2,589,371	1,904,463

21 التزامات التقاعد

تم إجراء تقييم إكتواري لالتزامات الصندوق تجاه الموظفين المستحقين للمعاشات التقاعدية كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2008. ووفقاً لتقرير الخبير الاكتواري، فقد تم تقدير القيمة الحالية للمعاشات التقاعدية (والتي تمثل قيمة الالتزامات عن الخدمة حتى تاريخ التقييم) كما في تاريخ التقييم بمبلغ 64,114 ألف درهم إمارات (3,778 ألف دينار عربي حسابي)، كما أنه بناء على الافتراضات المتضمنة في تقرير الخبير الاكتواري فإن قيمة موجودات صندوق التقاعد والبالغة 64,716 ألف درهم إمارات (3,813 ألف دينار عربي حسابي) كما في تاريخ التقييم تتجاوز القيمة الحالية للالتزامات المقدرة تجاه المعاشات التقاعدية حتى تاريخ التقييم بمبلغ 602 ألف درهم إمارات (35 ألف دينار عربي حسابي). ووفقاً للسياسة المتبعة، فإن الصندوق يقوم بإجراء تقييم إكتواري لالتزاماته تجاه الموظفين المستحقين للمعاشات التقاعدية كل ثلاث سنوات.

تم خلال السنة تحميل المصروفات الإدارية والعمومية بمبلغ 22 ألف دينار عربي حسابي يمثل مساهمة الصندوق في صندوق التقاعد لسنة 2009 *(2008: 22 ألف دينار عربي حسابي)*.

بلغت الأموال المدارة من قبل الصندوق لصالح صندوق التقاعد 64,248 ألف درهم إمارات تعادل 3,951 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الأول ديسمبر 2009 *(2008: 64,716 ألف درهم إمارات تعادل 3,814 ألف دينار عربي حسابي)*.

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2009

22 الأدوات المالية

أ) استحقاقات الموجودات والمطلوبات – 31 كانون الأول (ديسمبر) 2009

إن تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات الموحّدة لكافة فئات الموجودات والمطلوبات كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2009 مدرج أدناه:

	المجموع	أقل من ستة أشهر	من ستة أشهر إلى سنة	من سنة إلى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	ليس لها فترة استحقاق
		ألف دينار عربي حسابي				
الموجودات						
حسابات جارية وتحت الطلب						
لدى البنوك وصندوق النقد الدولي	3,774	3,774	-	-	-	-
ودائع لأجل لدى البنوك	1,703,192	1,585,230	117,962	-	-	-
استثمارات متاحة للبيع	46,073	46,073	-	-	-	-
صناديق الاستثمارات البديلة	41,444	-	-	-	-	41,444
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ						
استحقاقها	794,888	395,395	107,503	264,254	27,736	-
ودائع لدى البنوك المركزية	5,336	-	-	-	-	5,336
خطوط الائتمان	108,886	80,417	16,559	11,910	-	-
قروض للدول الأعضاء	318,273	12,541	15,259	124,581	151,016	14,876
حسابات مدينة وموجودات أخرى	21,021	13,006	1,275	-	-	6,740
	3,042,887	**2,136,436**	**258,558**	**400,745**	**178,752**	**68,396**
المطلوبات وحقوق المساهمين						
حقوق المساهمين الآخرين						
في المؤسسة التابعة	73,588	-	-	-	-	73,588
ودائع من المؤسسات النقدية	1,949,294	1,944,292	5,002	-	-	-
حسابات دائنة ومطلوبات أخرى	93,550	7,440	7	-	78,340	7,763
	2,116,432	**1,951,732**	**5,009**	**-**	**78,340**	**81,351**

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2009

22 الأدوات المالية *(تابع)*

أ) استحقاقات الموجودات والمطلوبات – 31 كانون الأوّل (ديسمبر) 2008

إن تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات الموحّدة لكافة فئات الموجودات والمطلوبات كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2008 مدرج أدناه:

	المجموع	أقل من ستة أشهر	من ستة أشهر إلى سنة	من سنة إلى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	ليس لها فترة استحقاق
		ألف دينار عربي حسابي				
الموجودات						
حسابات جارية وتحت الطلب						
لدى البنوك وصندوق النقد الدولي	4,797	4,797	-	-	-	-
ودائع لأجل لدى البنوك	1,218,935	1,153,768	65,167	-	-	-
استثمارات متاحة للبيع	79,246	79,246	-	-	-	-
صناديق الاستثمارات البديلة	47,011	-	-	-	-	47,011
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها	554,473	202,102	124,455	167,039	60,877	-
ودائع لدى البنوك المركزية	5,336	-	-	-	-	5,336
خطوط الائتمان	89,955	78,035	5,350	6,570	-	-
قروض للدول الأعضاء	251,110	12,742	14,436	55,175	153,882	14,875
حسابات مدينة وموجودات أخرى	31,405	22,939	1,760	116	-	6,590
	2,282,268	**1,553,629**	**211,168**	**228,900**	**214,759**	**73,812**
المطلوبات وحقوق المساهمين						
حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة	73,724	-	-	-	-	73,724
ودائع من المؤسسات النقدية	1,219,122	1,194,498	24,624	-	-	-
حسابات دائنة ومطلوبات أخرى	97,613	14,524	86	-	79,923	3,080
	1,390,459	**1,209,022**	**24,710**	**-**	**79,923**	**76,804**

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2009

22 الأدوات المالية *(تابع)*

ب) إدارة مخاطر الائتمان وتركزاته

تمثل القيمة الدفترية المدرجة في البيانات المالية كما في تاريخ الميزانية العمومية، الحد الأقصى لمخاطر الائتمان لجميع فئات الأدوات المالية المستثمر فيها.

تتركز الاستثمارات المتاحة للبيع والمحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق في سندات ذات تقييم ائتماني عالي وبالتالي مخاطر منخفضة. كما يقدم الصندوق قروضاً للدول الأعضاء بهدف تصحيح الخلل في موازين مدفوعاتها وتمويل برامج التصحيح الهيكلي فيها. وتقوم المؤسسة التابعة وفقاً لأهدافها المحددة في نظامها الأساسي بتوفير خطوط ائتمان يتم منحها للمصدرين والمستوردين العرب في الدول الأعضاء بهدف تشجيع وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

يسعى الصندوق والمؤسسة التابعة لاحتواء مخاطر الائتمان المتعلقة بأنشطة التمويل من خلال تنفيذ السياسات والإجراءات المصممة للحفاظ على مخاطر الائتمان ضمن الحدود المرسومة لها. وقد تم وضع هذه الحدود على أساس أنواع القروض ومساهمة الدولة العضو في رأس المال المدفوع بالعملات القابلة للتحويل والملاءة الائتمانية للطرف الذي يتم التعامل معه. لذلك فان حدوث خسائر نتيجة مخاطر الائتمان أمر مستبعد.

ج) إدارة مخاطر أسعار الفائدة

إن المخاطر لدى الصندوق والمؤسسة التابعة نتيجة التقلبات في أسعار الفائدة محدودة، إذ تتم إدارة مخاطر أسعار الفائدة من خلال إعادة تسعير الفوائد على خطوط الائتمان والقروض للدول الأعضاء ومن خلال استخدام تقنيات إدارة فترات استحقاق الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها.

ويوضح جدول اختبار الحساسية أدناه مدى التأثير على كل من حقوق المساهمين وبيان الدخل الموحد نتيجة كل تغير بنسبة 25 نقطة أساس في أسعار الفائدة على الموجودات والمطلوبات المالية المرتبطة بمعدلات فائدة متغيرة، مع الإبقاء على كافة المعطيات الأخرى على حالها دون تغيير.

	التغير في نقاط الأساس	**2009** ألف دينار عربي حسابي	2008 ألف دينار عربي حسابي
التأثير على حقوق المساهمين	+25	(219)	(316)
	- 25	219	316
التأثير على بيان الدخل الموحد	+25	1,252	1,230
	- 25	(1,252)	(1,230)

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2009

22 الأدوات المالية *(تابع)*

د) إدارة مخاطر القيمة العادلة

القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية تقارب القيم المدرجة في البيانات المالية، وتتم إدارة مخاطر القيمة العادلة للموجودات بالتنويع في مكوناتها.

هـ) مخاطر العملات الأجنبية

يتجنب الصندوق مخاطر العملات الأجنبية بشكل أساسي بالاحتفاظ بموجوداته بالعملات الأجنبية حسب الأوزان في سلة وحدات حقوق السحب الخاصة، وبملائمة عملات وتواريخ استحقاق الودائع المستلمة مع الودائع لدى البنوك، ومن خلال استخدام عقود العملات الأجنبية الآجلة.

كما تتجنب المؤسسة التابعة بشكل أساسي مخاطر تداول العملات الأجنبية بالإقراض بالدولار الأمريكي، ويتم تغطية الودائع والاستثمارات بالعملات الأجنبية باستخدام عقود العملات الأجنبية الآجلة.

بلغت قيمة العقود الآجلة للعملات الأجنبية المبرمة والقائمة كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2009 مبلغ 245,136 ألف دينار عربي حسابي *(2008: 101,389 ألف دينار عربي حسابي)*.

و) إدارة مخاطر السيولة

تتم إدارة مخاطر السيولة بالتنويع في مكونات الموجودات وآجالها وأخذاً بالاعتبار تواريخ استحقاق المطلوبات، وكذلك احتياجات السيولة، وبالاحتفاظ برصيد كافٍ من النقد والبنود المماثلة للنقد والأوراق المالية القابلة للتداول.

ز) إدارة رأس المال

تتم إدارة رأس المال بشكلٍ يحقق الهدف الرئيسي للصندوق والمؤسسة التابعة وفق ما حددته اتفاقية الصندوق والنظام الأساسي للمؤسسة التابعة، ويقوم ذلك على سياسة التنوع في مكونات الموجودات وإدارتها أخذاً بالاعتبار آجال المطلوبات وتكاليفها، مما يحقق عائداً يساعد على تدعيم المركز المالي من خلال ما يتم تخصيصه إلى الاحتياطيات للتوسع في النشاط، وما يترتب على المؤسسة التابعة من توزيع أرباح نقدية لمساهميها. وتتكون قاعدة رأس المال من رأس المال والاحتياطيات، التي تظهر تفاصيلها على الصفحة (4) ضمن بيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحد.

ملاحق القروض

الملحق (أ-1)
تعاقدات القروض مع الدول الأعضاء
2009 - 1978

ألف دينار عربي حسابي

السنة	رقم القرض	الدولة	تلقائي	عادي	ممتد	تعويضي	تسهيل تجاري	تسهيل النفط	تصحيح هيكلي	اجمالي السنة
1978	1	مصر	4,688							
	2	السودان	1,875							
			6,563	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**6,563**
1979	3	موريتانيا	750							
	4	المغرب	1,875							
	5	سورية	750							
	6	السودان	1,875							
	7	السودان			11,250					
			5,250	**0**	**11,250**	**0**	**0**	**0**	**0**	**16,500**
1980	8	موريتانيا	750							
	9	موريتانيا		4,500						
	10	الصومال	1,500							
	11	السودان				5,000				
			2,250	**4,500**	**0**	**5,000**	**0**	**0**	**0**	**11,750**
1981	12	اليمن	2,940							
	13	المغرب	1,875							
	14	المغرب			31,850					
	15	المغرب	3,600							
	16	اليمن		8,820						
	17	المغرب				9,800				
	18	الصومال	1,440							
	19	الصومال			12,740					
	20	السودان	1,875							
	21	اليمن	3,675							
			15,405	**8,820**	**44,590**	**9,800**	**0**	**0**	**0**	**78,615**
1982	22	السودان			5,000					
	23	السودان	3,600							
	24	موريتانيا	2,190							
	25	المغرب	1,875							
	26	سورية	2,940							
	27	موريتانيا			8,240					
	28	اليمن	3,675							
	29	اليمن				3,920				
			14,280	**0**	**13,240**	**3,920**	**0**	**0**	**0**	**31,440**
1983	30	العراق	27,930							
	31	السودان				4,800				
	32	السودان	1,875							
	33	اليمن					3,920			
	34	موريتانيا	750							
	35	العراق				27,000				
	36	سورية					3,000			
	37	الأردن	3,990							
	38	الأردن					1,960			
	39	اليمن		5,700						
			34,545	**5,700**	**0**	**31,800**	**8,880**	**0**	**0**	**80,925**

الملحق (أ-1)
تعاقدات القروض مع الدول الأعضاء
2009 - 1978

ألف دينار عربي حسابي

1984	40	الصومال	1,500					4,900		
	41	اليمن					4,335			
	42	السودان								
	43	المغرب	1,875							
	44	اليمن	3,690							
			7,065	**0**	**4,335**	**0**	**0**	**4,900**	**0**	**16,300**
1985	45	اليمن	3,975							
	46	المغرب	3,600							
	47	المغرب	3,750							
	48	اليمن					5,100			
	49	الأردن	1,050							
	50	الأردن					2,660			
	51	الأردن						700		
	52	موريتانيا	2,190							
	53	العراق	27,930							
			42,495	**0**	**0**	**0**	**7,760**	**700**	**0**	**50,955**
1986	54	اليمن	3,675							
	55	المغرب	1,875							
	56	سورية	2,940							
	57	سورية	2,400							
	58	المغرب			6,250					
	59	المغرب						2,500		
	60	موريتانيا					3,250			
	61	موريتانيا	1,500							
	62	تونس	3,675							
	63	الأردن	3,990							
	64	تونس	1,500							
			21,555	**0**	**6,250**	**3,250**	**0**	**2,500**	**0**	**33,555**
1987	65	تونس						3,450		
	66	اليمن			2,500					
	67	العراق						18,620		
			0	**0**	**2,500**	**0**	**0**	**22,070**	**0**	**24,570**
1988	68	المغرب	1,875							
	69	اليمن	3,690							
	70	الأردن						1,960		
	71	المغرب	7,350							
	72	الجزائر						18,620		
	73	موريتانيا					2,460			
	74	اليمن			6,150					
	75	مصر	4,687							
	76	اليمن	3,975							
	77	موريتانيا	2,190							
	78	اليمن						5,100		
	79	سورية			8,200					
	80	الجزائر	27,930							
	81	العراق	27,930							
			79,627	**14,350**	**0**	**2,460**	**25,680**	**0**	**0**	**122,117**

الملحق (أ-1)
تعاقدات القروض مع الدول الأعضاء
2009 - 1978

ألف دينار عربي حسابي

1989	82	العراق	3,300							
	83	الأردن		5,320						
	84	مصر	5,250							
	85	المغرب			17,150					
	86	الجزائر		41,640						
			8,550	**46,960**	**17,150**	**0**	**0**	**0**	**0**	**72,660**
1990	87	موريتانيا			9,050					
	88	مصر				6,625				
			0	**0**	**9,050**	**6,625**	**0**	**0**	**0**	**15,675**
1991										
1992	89	المغرب			14,800					
	90	تونس	3,675							
			3,675	**0**	**14,800**	**0**	**0**	**0**	**0**	**18,475**
1993	91	موريتانيا			3,250					
			0	**0**	**3,250**	**0**	**0**	**0**	**0**	**3,250**
1994	92	اليمن	11,340							
	93	موريتانيا				2,460				
	94	الأردن			7,980					
	95	الجزائر			29,150					
			11,340	**0**	**37,130**	**2,460**	**0**	**0**	**0**	**50,930**
1995	96	اليمن		15,120						
	97	تونس	5,175							
	98	الأردن			5,320					
			5,175	**15,120**	**5,320**	**0**	**0**	**0**	**0**	**25,615**
1996	99	الجزائر			31,230					
	100	موريتانيا			4,955					
			0	**0**	**36,185**	**0**	**0**	**0**	**0**	**36,185**
1997	101	الأردن				2,660				
	102	جيبوتي		367						
	103	اليمن			19,656					
			0	**367**	**19,656**	**2,660**	**0**	**0**	**0**	**22,683**
1998	104	الأردن							3,910	
	105	اليمن							9,057	
			0	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**12,967**	**12,967**
1999	106	الجزائر							30,605	
	107	تونس	5,175							
	108	المغرب							10,878	
	109	تونس							5,072	
	110	لبنان	3,675							
			8,850	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**46,555**	**55,405**

الملحق (أ-1)
تعاقدات القروض مع الدول الأعضاء
2009 - 1978

ألف دينار عربي حسابي

2000	111	جيبوتي				245			
	112	لبنان						3,601	
	113	موريتانيا				4,000			
	114	المغرب			7,400				
	115	مصر						23,153	
			0	**0**	**7,400**	**4,245**	**0**	**26,754**	**38,399**
2001	116	الأردن						5,214	
	117	المغرب						14,504	
	118	مصر			15,750				
	119	مصر	23,625						
	120	تونس			3,450				
	121	تونس						6,762	
			23,625	**0**	**19,200**	**0**	**0**	**26,480**	**69,305**
2002	122	مصر						30,870	
	123	جيبوتي						420	
	124	لبنان	3,675						
			3,675	**0**	**0**	**0**	**0**	**31,290**	**34,965**
2003	125	المغرب						11,100	
	126	جيبوتي				368			
	127	مصر				55,125			
			0	**0**	**0**	**55,493**	**0**	**11,100**	**66,593**
2004	128	القمر المتحدة	184						
	129	تونس						5,175	
	130	السودان				9,800			
	131	مصر						23,625	
			184	**0**	**0**	**9,800**	**0**	**28,800**	**38,784**
2005	132	موريتانيا				8,600			
	133	السودان						9,800	
	134	لبنان						6,825	
			0	**0**	**0**	**8,600**	**0**	**16,625**	**25,225**
2006	135	جيبوتي						350	
			0	**0**	**0**	**0**	**0**	**350**	**350**
2007	136	سورية						2,000	
	137	لبنان						9,100	
			0	**0**	**0**	**0**	**0**	**11,100**	**11,100**
2008	138	القمر المتحدة					184		
	139	جيبوتي		614					
	140	سورية						9,600	
	141	لبنان		18,200					
			0	**18,814**	**0**	**0**	**184**	**9,600**	**28,598**
2009	142	الأردن	7,365						
	143	الأردن						12,275	
	144	المغرب						47,863	
	145	موريتانيا						9,120	
	146	المغرب			21,880				
			7,365	**0**	**21,880**	**0**	**0**	**69,258**	**98,503**
المجموع			**301,474**	**104,751**	**297,344**	**120,965**	**64,730**	**18,814**	**290,879**	**1,198,957**

الملحق (أ-2)
تعاقدات القروض مع الدول الأعضاء
2009-1978

الدول المستفيدة من القروض التلقائية	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الاردنية الهاشمية	4	16.395
الجمهورية التونسية	5	19.200
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1	27.930
جمهورية السودان	5	11.100
الجمهورية العربية السورية	4	9.030
جمهورية الصومال	3	4.440
جمهورية العراق	4	87.090
الجمهورية اللبنانية	2	7.350
جمهورية مصر العربية	4	38.250
المملكة المغربية	10	29.550
الجمهورية الاسلامية الموريتانية	7	10.320
الجمهورية اليمنية	9	40.635
جمهورية القمر المتحدة	1	0.184
	59	**301.474**

الدول المستفيدة من القروض الممتدة	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الاردنية الهاشمية	2	13.300
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	2	60.380
جمهورية السودان	4	30.385
جمهورية الصومال	1	12.740
جمهورية مصر العربية	1	55.125
المملكة المغربية	3	63.800
الجمهورية الاسلامية الموريتانية	7	41.345
الجمهورية اليمنية	1	19.656
جمهورية جيبوتي	2	0.613
	23	**297.344**

الدول المستفيدة من القروض العادية	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الاردنية الهاشمية	1	5.320
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1	41.640
الجمهورية العربية السورية	1	8.200
المملكة المغربية	1	6.250
الجمهورية الاسلامية الموريتانية	1	4.500
الجمهورية اليمنية	5	38.290
جمهورية جيبوتي	1	0.367
القمر المتحدة	1	0.184
	12	**104.751**

الدول المستفيدة من التسهيل التجاري	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الاردنية الهاشمية	3	4.620
الجمهورية التونسية	1	3.450
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1	18.620
الجمهورية العربية السورية	1	3.000
جمهورية العراق	1	18.620
المملكة المغربية	1	2.500
الجمهورية اليمنية	3	13.920
	11	**64.730**

الدول المستفيدة من القروض التعويضية	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الاردنية الهاشمية	2	5.320
الجمهورية التونسية	1	3.450
جمهورية السودان	2	9.800
جمهورية العراق	1	27.000
جمهورية مصر العربية	2	22.375
المملكة المغربية	3	39.080
الجمهورية الاسلامية الموريتانية	2	4.920
الجمهورية اليمنية	2	9.020
	15	**120.965**

الدول المستفيدة من تسهيل التصحيح الهيكلي	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الاردنية الهاشمية	3	21.399
الجمهورية التونسية	3	17.009
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1	30.605
جمهورية السودان	1	9.800
الجمهورية اللبنانية	3	19.526
جمهورية مصر العربية	3	77.648
المملكة المغربية	4	84.345
الجمهورية اليمنية	1	9.057
جمهورية جيبوتي	2	0.770
الجمهورية العربية السورية	2	11.600
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	1	9.120
	24	**290.879**

الدول المستفيدة من قرض تسهيل النفط	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
جمهورية جيبوتي	1	0.614
الجمهورية اللبنانية	1	18.200
	2	**18.814**

الملحق (أ-3)
أرصدة القروض القائمة في ذمة الدول المقترضة

(ألف دينار عربي حسابي)

الدولة	نهاية عام 2008			نهاية عام 2009		
	أرصدة سحوبات القروض القائمة في ذمة الدول	الأرصدة غير المسحوبة من القروض المتعاقد عليها	إجمالي إلتزامات القروض	أرصدة سحوبات القروض القائمة في ذمة الدول	الأرصدة غير المسحوبة من القروض المتعاقد عليها	إجمالي إلتزامات القروض
المملكة الأردنية الهاشمية	-	-	-	19,640	-	19,640
جمهورية جيبوتي	1,017	307	1,324	997	-	997
جمهورية السودان	77,654	2,450	80,104	72,424	-	72,424
الجمهورية العربية السورية	6,800	4,800	11,600	6,000	4,800	10,800
جمهورية الصومال	14,877	-	14,877	14,877	-	14,877
جمهورية القمر المتحدة	184	-	184	184	-	184
جمهورية العراق	91,890	-	91,890	91,403	-	91,403
الجمهورية اللبنانية	9,100	25,025	34,125	14,105	18,200	32,305
جمهورية مصر العربية	40,989	-	40,989	23,428	-	23,428
المملكة المغربية	-	-	-	62,905	6,838	69,743
الجمهورية الاسلامية الموريتانية	8,600	-	8,600	12,310	4,560	16,870
المجموع	**251,111**	**32,582**	**283,693**	**318,273**	**34,398**	**352,671**

الملحق (أ-4)
الأرصدة السنوية لإلتزامات القروض
2009-1978

(ألف دينار عربي حسابي)

السنة	قيمة القروض المقدمة خلال العام	أرصدة القروض المقدمة (متضمنة غير المسحوبة) *	أرصدة سحوبات القروض القائمة في ذمة الدول المقترضة **
1978	6,563	6,563	6,563
1979	16,500	23,063	18,062
1980	11,750	34,813	24,187
1981	78,615	102,834	68,674
1982	31,440	129,733	111,700
1983	80,925	198,587	193,037
1984	16,300	189,388	183,423
1985	50,955	187,724	181,759
1986	33,555	195,558	183,843
1987	24,570	167,666	157,451
1988	122,117	226,484	213,717
1989	72,660	283,740	242,041
1990	15,675	244,329	233,379
1991	-	213,441	198,641
1992	18,475	189,467	179,467
1993	3,250	162,451	151,131
1994	50,930	203,450	167,985
1995	25,615	211,728	177,562
1996	36,185	218,253	186,905
1997	22,683	231,295	206,697
1998	15,023	227,413	199,314
1999	55,405	263,858	229,129
2000	38,399	276,416	250,459
2001	69,305	300,630	278,997
2002	34,965	278,180	275,970
2003	66,593	316,658	281,121
2004	38,784	280,182	252,695
2005	16,825	284,301	253,376
2006	350	262,611	231,511
2007	20,700	247,693	226,218
2008	75,563	283,693	251,111
2009	98,503	352,671	318,273

* جملة القروض المقدمة مطروحا منها أقساط القروض المسددة.

** جملة القروض المسحوبة مطروحا منها أقساط القروض المسددة.

الملحق (أ-5)
أسعار الفائدة على القروض
2009-2003

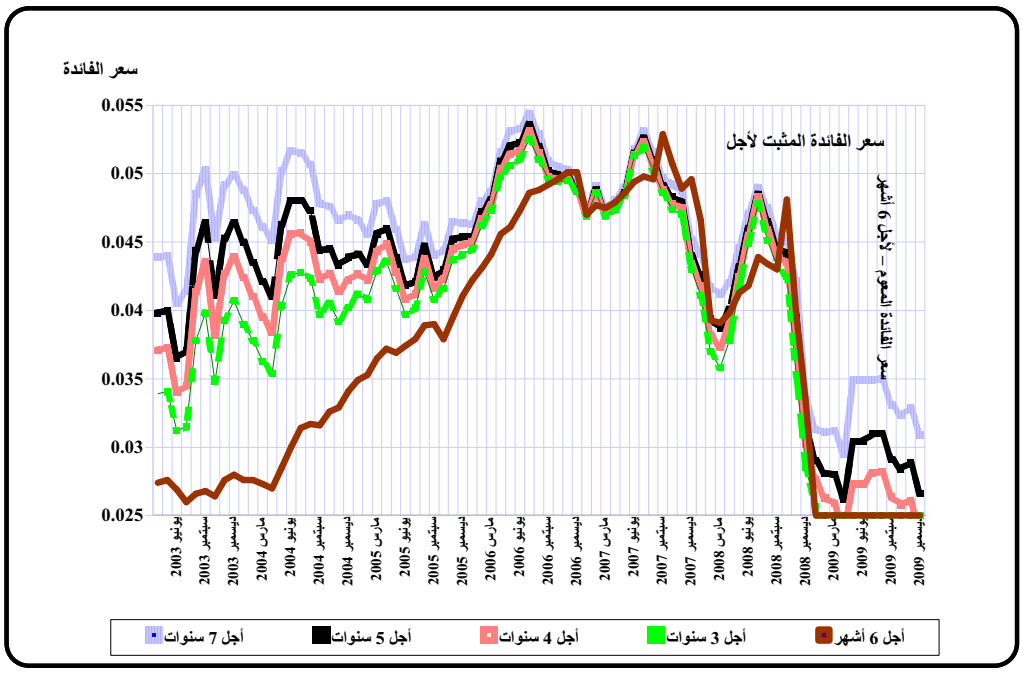

بناءً على قرار مجلس المديرين التنفيذيين في صندوق النقد العربي الصادر في 13 مارس 2003، تم التحول من أسلوب الفائدة الثابتة إلى أسلوب الفائدة المتغيرة على القروض. وللدول المقترضة في إطار الأسلوب الجديد الحق في الإختيار بين نظام سعر الفائدة المعوم، أو نظام تثبيت سعر الفائدة عند السحب. بالنسبة لسعر الفائدة المعوم – لأجل 6 أشهر يطبق سعر الفائدة المعوم الذي يتم تحديده في أول يوم عمل من كل شهر على جميع سحوبات القروض خلال ذلك الشهر، ويسري العمل به حتى تاريخ إستحقاق قسط الفائدة بعد ستة أشهر، ويطبق بعد ذلك سعر الفائدة المحدد في أول يوم عمل من الشهر الذي إستحق فيه القسط ويسري حتى تاريخ إستحقاق القسط التالي، وهكذا. وبالنسبة لسعر الفائدة المثبت، يطبق سعر الفائدة المثبت الذي يتم تحديده في أول يوم عمل من كل شهر على سحوبات القروض خلال ذلك الشهر حسب آجالها، ويسري العمل به من تاريخ السحب وطوال فترة القرض دون تغيير.

ملاحق عامة

الملحق (ب-1)

رأس المال كما في 31 ديسمبر 2009

(ألف دينار عربي حسابي)

	الدولة	رأس المال المصرح والمكتتب به	رأس المال المدفوع			
			المدفوع بالعملة الوطنية	المدفوع بالعملات القابلة للتحويل	المدفوع بالتحويل من الإحتياطي العام (2)	إجمالي المدفوع
1	المملكة الاردنية الهاشمية	9,900	80	5,320	4,500	9,900
2	دولة الامارات العربية المتحدة	35,300	300	18,900	16,100	35,300
3	مملكة البحرين	9,200	80	4,920	4,200	9,200
4	الجمهورية التونسية	12,850	100	6,900	5,850	12,850
5	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	77,900	760	41,640	35,500	77,900
6	المملكة العربية السعودية	88,950	760	47,640	40,550	88,950
7	جمهورية السودان	18,400	200	9,800	8,400	18,400
8	الجمهورية العربية السورية	13,250	80	7,120	6,050	13,250
9	جمهورية الصومال	7,350	80	3,920	3,350	7,350
10	جمهورية العراق	77,900	760	41,640	35,500	77,900
11	سلطنة عمان	9,200	80	4,920	4,200	9,200
12	دولة قطر	18,400	200	9,800	8,400	18,400
13	دولة الكويت	58,800	500	31,500	26,800	58,800
14	الجمهورية اللبنانية	9,200	100	4,900	4,200	9,200
15	الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى	24,690	186	13,254	11,250	24,690
16	جمهورية مصر العربية	58,800	500	31,500	26,800	58,800
17	المملكة المغربية	27,550	200	14,800	12,550	27,550
18	الجمهورية الاسلامية الموريتانية	9,200	80	4,920	4,200	9,200
19	الجمهورية اليمنية	28,300	280	15,120	12,900	28,300
20	دولة فلسطين (1)	3,960	0	0	0	0
21	جمهورية جيبوتي	450	5	245	200	450
22	جمهورية القمر المتحدة	450	5	245	200	450
	المجموع	**600,000**	**5,336**	**319,004**	**271,700**	**596,040**

(1) تم تاجيل المطالبة بتسديد مساهمة فلسطين بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1978.

(2) بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 2005، تم رسملة جزء من الاحتياطي العام للاكتتاب بالرصيد المتبقي من رأس المال.

الملحق (ب-2)
عدد المستفيدين من الدورات/ حلقات عمل/ الندوات
2009 /12/ 31 - 1988 /1/1

	ما قبل 1988	الدورات	الدورات المشتركة مع IMF	الدورات المشتركة مع WTO	حلقات العمل	حلقات العمل مشتركة مع IMF	حلقات العمل المشتركة مع WTO/IMF	حلقات العمل مشتركة مع WTO	الندوات	الندوات المشتركة مع IMF	المجموع
عدد الأنشطة		80	80	5	13	9	3	4	5	4	
الأردن	14	159	157	7	26	19	6	10	3	4	405
الامارات	32	190	100	10	14	16	4	8	7	10	391
إيران	0	0	0	0	0	0	2	0	2	0	4
باكستان	0	0	0	0	0	0	0	0	2	0	2
البحرين	9	132	105	5	9	13	5	7	7	4	296
تركيا	0	0	0	0	0	0	0	0	2	0	2
تونس	11	127	121	7	19	10	5	6	3	3	312
الجزائر	6	133	108	5	16	15	4	8	4	3	302
جيبوتي	0	7	27	0	0	2	2	0	0	0	38
السعودية	16	216	195	9	25	20	6	10	16	9	522
السودان	14	74	160	5	14	16	5	6	4	6	304
سورية	8	164	173	45	68	18	5	5	3	4	493
الصومال	8	12	11	0	0	0	0	0	1	0	32
العراق	13	70	313	4	15	8	5	2	3	2	435
عُمان	9	122	121	10	17	13	6	8	7	6	319
فلسطين	0	77	95	5	10	7	5	3	2	3	207
قطر	5	105	88	5	19	16	5	5	10	3	261
القمر المتحدة	0	2	9	0	1	1	0	2	0	2	17
الكويت	10	125	104	4	12	9	5	2	5	2	278
لبنان	2	119	124	5	24	14	3	6	2	9	308
ليبيا	0	131	84	5	13	7	4	4	3	1	252
مصر	2	178	132	5	21	17	6	9	2	7	379
المغرب	15	117	149	6	15	15	6	8	3	4	338
موريتانيا	9	97	96	4	10	13	1	2	5	4	241
اليمن	21	150	146	7	17	19	5	7	4	5	381
المجموع	204	2507	2618	153	365	268	95	118	100	91	6519

الملحق (ب-3)

خطوط الائتمان التي قدمها برنامج تمويل التجارة العربية

(ألف دولار أمريكي)

السنة	عدد خطوط الائتمان	القيمة	المسحوب	المسدد	الرصيد القائم
1991	4	7,948	3,300	0	3,300
1992	15	47,497	30,432	14,560	19,172
1993	15	54,665	32,885	24,262	27,795
1994	22	70,721	30,520	35,030	23,285
1995	22	86,089	69,674	13,478	79,481
1996	28	142,640	87,872	59,796	107,557
1997	31	220,345	202,830	134,061	176,326
1998	30	375,381	334,924	266,360	244,890
1999	27	321,250	273,500	300,260	218,129
2000	31	427,927	332,518	282,244	268,403
2001	24	338,150	506,729	443,391	331,741
2002	24	398,500	499,300	494,768	336,273
2003	37	550,000	545,086	541,244	340,115
2004	32	496,800	555,919	525,341	370,693
2005	40	624,800	554,309	517,290	407,712
2006	32	606,000	567,301	535,179	439,834
2007	41	787,300	728,594	682,957	485,471
2008	36	842,000	774,200	844,010	415,661
2009	31	708,000	775,974	679,535	512,100
المجموع	**522**	**7,106,013**	**6,905,867**	**6,393,766**	

التنظيم والإدارة

الهيكل التنظيمي

يتكون الهيكل التنظيمي للصندوق من مجلس المحافظين، ومجلس المديرين التنفيذيين، والمدير العام والموظفين.

مجلس المحافظين

يتكون مجلس المحافظين من محافظ ونائب للمحافظ تعينهما كل دولة عضو من أعضاء الصندوق، وينتخب المجلس أحد المحافظين رئيساً له كل سنة بالتناوب. ويُعتبر مجلس المحافظين بمثابة الجمعية العمومية للصندوق وله جميع سلطات الإدارة. هذا ويعقد مجلس المحافظين اجتماعاً سنوياً في النصف الأول من كل عام في دولة المقر أو خارجها. ويتكون مجلس المحافظين حالياً على النحو التالي :

الدول الأعضاء		المحافظون ونواب المحافظين
المملكة الأردنية الهاشمية	المحافظ نائب المحافظ	معالي الدكتور أمية طوقان سعادة عز الدين محي الدين كناكرية
دولة الإمارات العربية المتحدة	المحافظ نائب المحافظ	معالي عبيد حميد الطاير معالي سلطان بن ناصر السويدي
مملكة البحرين	المحافظ نائب المحافظ	معالي الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة سعادة رشيد محمد المعراج
الجمهورية التونسية	المحافظ نائب المحافظ	معالي توفيق بكار سعادة سمير إبراهيمي
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	المحافظ نائب المحافظ	معالي كريم جودي سعادة الدكتور محمد لكصاسي
جمهورية جيبوتي	المحافظ نائب المحافظ	معالي علي فارح عصوى سعادة حسن مؤمن طاهر
المملكة العربية السعودية	المحافظ نائب المحافظ	معالي الدكتور إبراهيم عبد العزيز العساف معالي الدكتور محمد بن سليمان الجاسر
جمهورية السودان	المحافظ نائب المحافظ	معالي الدكتور عوض أحمد محمد الجاز معالي الدكتور صابر محمد حسن
الجمهورية العربية السورية	المحافظ نائب المحافظ	معالي الدكتور محمد الحسين سعادة الدكتور أديب مفضي ميالة
جمهورية الصومال	المحافظ نائب المحافظ	معالي شريف حسن شيخ محمد سعادة بشير عيسى علي

جمهورية العراق	المحافظ نائب المحافظ [1]	سعادة الدكتور سنان الشبيبي
سلطنة عُمان	المحافظ نائب المحافظ	معالي أحمد بن عبد النبي مكي سعادة حمود بن سنجور الزدجالي
دولة فلسطين	المحافظ نائب المحافظ	معالي سعيد توفيق خوري سعادة الدكتور صالح جلاد
دولة قطر	المحافظ نائب المحافظ	معالي يوسف حسين كمال سعادة الشيخ عبد الله بن سعود آل ثاني
جمهورية القمر المتحدة	المحافظ نائب المحافظ	معالي الدكتور إكليل ظنين سعادة محمد شافع مزي عبده
دولة الكويت	المحافظ نائب المحافظ	معالي مصطفى جاسم الشمالي معالي الشيخ سالم عبد العزيز الصباح
الجمهورية اللبنانية	المحافظ نائب المحافظ [1]	معالي رياض سلامة
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى	المحافظ نائب المحافظ	معالي فرحات عمر بن قدارة سعادة الدكتور سعيد عبد العاطي
جمهورية مصر العربية	المحافظ نائب المحافظ	معالي الدكتور فاروق عبد الباقي العقدة معالي الدكتور يوسف بطرس غالي
المملكة المغربية	المحافظ نائب المحافظ	معالي صلاح الدين مزوار معالي عبد اللطيف الجواهري
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	المحافظ نائب المحافظ	معالي سيد أحمد ولد الرايس سعادة منه ولد حامن
الجمهورية اليمنية	المحافظ نائب المحافظ	معالي نعمان طاهر الصهيبي معالي أحمد عبد الرحمن السماوي

(1) لم تتم تسمية نائب المحافظ.

مجلس المديرين التنفيذيين

يتكون مجلس المديرين التنفيذيين من مدير عام الصندوق رئيساً للمجلس، وثمانية مديرين أعضاء غير متفرغين ينتخبهم مجلس المحافظين من الدول الأعضاء، يعينون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. ويتولى المجلس الإشراف على نشاط الصندوق وتقديم ما يراه مناسباً من مشورة.

ويتشكل مجلس المديرين التنفيذيين حالياً على النحو التالي :

المديرون التنفيذيون	الدولة/الدول التي يمثلونها	القوة التصويتية (%)
سعادة الدكتور جاسم المناعي	المدير العام رئيس مجلس المديرين التنفيذيين	
معالي الدكتور عبد الرحمن بن عبدالله الحميدي	المملكة العربية السعودية	13.58
سعادة عبد الحق بجاوي	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	11.96
سعادة حسن هاشم الحيدري	جمهورية العراق	11.96
سعادة أحمد أحمد غالب (اليمن)	جمهورية مصر العربية الجمهورية اليمنية جمهورية السودان جمهورية الصومال الفيدرالية جمهورية جيبوتي جمهورية القمر المتحدة	*19.96
سعادة سامي حسين منصور الأنبعي (الكويت)	دولة الكويت دولة الإمارات العربية المتحدة	14.88
سعادة علي رمضان أبوبكر شنيبيش (ليبيا)	المملكة المغربية الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى الجمهورية التونسية الجمهورية الإسلامية الموريتانية	13.09
سعادة حسين محمد السادة (قطر)	دولة قطر مملكة البحرين سلطنة عمان	7.05
سعادة محمد سعيد شاهين (الأردن)	الجمهورية العربية السورية المملكة الأردنية الهاشمية الجمهورية اللبنانية دولة فلسطين	7.52

* تتأثر القوة التصويتية المبينة أعلاه بسبب الوقف المؤقت لعضوية جمهورية الصومال الفيدرالية.

المدير العام والموظفون

يعيّن مجلس المحافظين مديراً عاماً للصندوق لفترة خمس سنوات قابلة للتجديد، ويقوم مدير عام الصندوق برئاسة اجتماعات مجلس المديرين التنفيذيين. ويعتبر الرئيس الأعلى لموظفي الصندوق والمسؤول عن جميع أعماله. ويساعد المدير العام في إنجاز أعماله موظفون فنيون، ينتظمون في ست دوائر هي:

1. دائرة الشؤون الإدارية.
2. الدائرة الاقتصادية والفنية.
3. الدائرة القانونية.
4. معهد السياسات الاقتصادية.
5. دائرة الشؤون المالية والحاسب الآلي.
6. دائرة الاستثمارات.

وبالإضافة إلى الدوائر الست، يتضمّن الهيكل التنظيمي مكتباً للتدقيق الداخلي ومكتباً للمدير العام رئيس مجلس الإدارة، وكذلك اثنتين من اللجان الدائمة، وهما لجنتي القروض والاستثمار المنصوص عليهما في اتفاقية الصندوق. كما يتضمن اللجنة الإدارية التي أنشئت بموجب نظام العاملين الذي وافق عليه مجلس المديرين التنفيذيين وتم اعتماده من قِبل مجلس المحافظين.